

شبكة الجزيرة



الجامعة العربية  
البحوث والدراسات

# فتح في مرحلة جديدة

تحرير: سيدي أحمد ولد أحمد سالم

يوليو/ تموز 2006

حقوق النشر محفوظة

## بسم الله الرحمن الرحيم

### كلمة المحرر

انتقلت حركة فتح منذ يناير/ كانون الثاني الماضي في إطار المجلس التشريعي الفلسطيني من "حزب حاكم" إلى صفوف المعارضة لتكون في الرتبة الثانية بعد حركة "حماس"، فدخلت بذلك مرحلة جديدة يحاول هذا الملف الوقوف على أسبابها ورصد تجلياتها والتساؤل عن مستقبلها.

عجزت فتح منذ ستة عشر عاما أن تعقد مؤتمرها الدوري السادس الذي كان مقررا في سنة ١٩٩٤، وظلت الحركة محافظة على قيادتها رغم صعود أجيال فتحاوية وجدت نفسها مع مرور الزمن مهمشة أمام تكلس التنظيم الفتحاوي وجموده، فلا اللجنة المركزية ولا الهيئات القيادية في "فتح" تغيرت أو تبدلت.

ومع انسداد الطريق التفاوضي مع إسرائيل والذي كانت تقوده السلطة الفلسطينية وجدت حركة فتح -المسيطرة على أجهزة السلطة- نفسها في ارتباك شديد فليس باستطاعتها أن تتحمل نتائج فشل المسار التفاوضي، ولا بمقدورها في المقابل أن تتبنى خيار المقاومة.

وأصبحت الحركة بعد قيام السلطة الفلسطينية مأوى لذوي المصالح -وفق بعض المحللين- فصارت "فتح" وسيلة للكسب ومصدرا للاستثمار وسببا للصعود الشخصي، وقد أثر ذلك على الحركة التي فقدت مرجعية تقود الجميع وسياسة تكون محل إجماع. وقد خلف رحيل الرئيس عرفات ذي البعد الكاريزمي فراغا لم تستطع معه قيادة الرئيس محمود عباس أن تملأه.

ولإبراز مظاهر أزمة فتح بعد دخولها في هذه المرحلة الجديدة من مسارها السياسي وهي مرحلة يصعب حصرها في إطار ضيق، يقوم قسم البحوث والدراسات في موقع شبكة الجزيرة الإلكتروني (الجزيرة نت)، وضمن ملفاته لسنة ٢٠٠٦، بتقديم ملف خاص يحاول الكشف عن مختلف الزوايا التي يطرحها موضوع فتح في مرحلتها الجديدة.

وقد استعان القسم أثناء إعداد هذا الملف ببعض الكتاب الفلسطينيين من ذوي الاختصاص، كما شارك في إعداد مواد باحثو موقع الجزيرة نت بالإضافة إلى الدعم الفني والإخراجي الذي تكلف به قسم الوسائط المتعددة في الموقع. ونرجو أن يجد فيه القارئ إضافة مفيدة ورؤية رصينة وتصورا موضوعيا لقضية تهتم الإعلام العربي بل والعالم.

## الفهرس العام

### فتح.. حركة وتنظيم

أمين شحاتة  
سيدي أحمد ولد أحمد سالم  
مؤمن بسيسو  
محمد عبد العاطي  
ناجي صادق شراب  
حسن الكاشف  
سيدي أحمد ولد أحمد سالم

محطات تاريخية بارزة في مسار فتح  
حركة فتح نشأتها وتفاعلها مع سياقاتها المختلفة  
أجنحة فتح السياسية والعسكرية  
فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية.. التداخل والتشابك  
فتح التنظيم وآلية صنع القرار داخل الحركة  
أزمة حركة فتح بعد غياب القائد الرمز  
شخصيات فتحاوية

### حركة فتح ومحك السلطة

محمد عبد العاطي  
مؤمن بسيسو  
صالح محمد النعامي  
د. مخيمر أبو سعدة

مكونات السلطة الوطنية الفلسطينية  
فتح.. صراع الأجيال أم تناقض الأجدات  
فتح ومظاهر الفساد الإداري والمالي  
تأثير الموقف الدولي على خسارة فتح في التشريعات

### حركة فتح رؤية مستقبلية

د. لقاء مكي  
د. عبد الستار قاسم

فتح وحماس من تضاد المنهج إلى صراع السلطة  
قراءة في مستقبل فتح

### حوارات

حوار: سيدي أحمد  
حوار: محمد عبد العاطي  
حوار: سيدي أحمد

منير شفيق: فتح غطاء ناسب "الطنجرة" العربية  
عدلي صادق: فساد فتح بالمليارات  
الدكتور زكريا الآغا: المستقبل مع فتح

# فتح.. حركة وتنظيم

## محطات تاريخية بارزة في مسار الحركة

أمين شحاتة  
الجزيرة نت

فتح هي الحروف الأولى لـ (حركة التحرير الفلسطينية) وتقرأ بشكل مقلوب، وقراءتها بشكلها المتتالي (حتف) تم العدول عنه لكونه لفظاً غير مناسب من حيث دلالاته. وقد تأسست نهاية خمسينيات القرن الماضي على يد مجموعة صغيرة من الطلاب والنشطاء السياسيين الفلسطينيين ممن كانوا موزعين بين التوجهات القومية البعثية أو الإسلامية الإخوانية وقد جمعهم الهم الفلسطيني. وقد مضى على الحركة أزيد من نصف قرن عاشت خلالها تطورات وتقلبات. ويبين هذا التقرير أبرز تلك المحطات.

### مرحلة التأسيس والكفاح

تميزت مرحلة التأسيس والكفاح بعدة تحديات: فقد ظل ناشطو الحركة يعملون في الخفاء بدءاً، وظلوا محرومين من اعتراف الأنظمة العربية وخاصة مصر التي كانت تؤطر وتدعم (منظمة التحرير الفلسطينية) برئاسة أحمد الشقيري. وقد ظهرت في السبعينيات تصدعات داخل الحركة بالإضافة إلى صدامها مع بعض الأطراف العربية. ومن أبرز معالم مرحلة التأسيس والكفاح:

١٩٥٧

وقع تحالف لم يعمر طويلاً بين بعض الشباب الفلسطيني ذي التوجه الإخواني وبعض الشباب ذي التوجه البعثي نهاية الخمسينيات، فوضعوا خطة لتنظيم جبهة في فلسطين. وبعد اجتماعات واتصالات استمرت أزيد من ٤ سنوات، توصل بعض أولئك الشباب وغيرهم لتأسيس حركة فتح.

١٩٦١

توحدت معظم المنظمات الفلسطينية التي تناهز الأربعين فيما عرف بحركة فتح، وقد تأسست بهدف قيام دولة فلسطين المستقلة.

١٩٦٣

انطلقت أولى عمليات حركة فتح العسكرية داخل إسرائيل. وفي نفس السنة أشرف خليل الوزير (أبو جهاد) على افتتاح أول مكتب للحركة في الجزائر، وقام بتأسيس معسكرات تدريب للفلسطينيين الموجودين هناك. وفي الجزائر وطد أبو جهاد علاقات فتح مع العديد من الحركات الثورية من أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

١٩٦٥

غادر خليل الوزير الجزائر إلى دمشق، وقام بتنسيق العلاقات مع الخلايا الفدائية داخل فلسطين أو ما يعرف بقوات العاصفة.

١٩٦٧

اعترفت الأنظمة العربية بحركة فتح بعد صعود نجم الفدائيين في المقاومة، فلقبت فتح دعما لوجيستيا وسياسيا من الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين، كما دعمها الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ووجدت احتضانا لها في سوريا وليبيا والأردن واليمن.

١٩٦٨

تم تعيين ياسر عرفات ناطقا باسم حركة فتح. ويوم ١٤ أبريل/ نيسان ١٩٦٨ وقعت معركة الكرامة التي أعطت لفدائيي فتح صدى إعلاميا، فانضم إليهم العديد من الشباب المتطوع.

وفي نفس السنة اختير كمال عدوان (أبو هشام) يوم ١٢ أبريل/ نيسان رئيسا لمكتب الإعلام بمنظمة التحرير، وقام بتطوير الإذاعة الفلسطينية التي كانت تبث من القاهرة، وأنشأ نشرات ودوريات تهتم بالعمل السياسي الفلسطيني.

١٩٦٩

انضمت حركة فتح وغيرها من التنظيمات الفلسطينية لمنظمة التحرير، وسيطرت فتح بشكل خاص على المنظمة بوصفها كبرى فصائلها، كما انتخب المجلس الوطني الفلسطيني ياسر عرفات رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير خلفا ليحيى حمودة.

١٩٧٠

اندلع القتال بين الجيش الأردني ومقاتلي فتح فيما بات يعرف فلسطينيا بأيلول الأسود، وأردنيا بأحداث أيلول.

١٩٧١

انسحبت الفصائل الفلسطينية ومن بينها حركة فتح بعد المواجهة مع الأردن، إلى سوريا و لبنان.

١٩٧٣

اغتيال العضو المؤسس لفتح كمال عدوان يوم ١٠ أبريل/ نيسان في منزله ببيروت إثر هجوم قامت به وحدة إسرائيلية فيما عرف بعملية فر دان.

١٩٧٤

انشق صبري البنا المعروف باسمه الحركي (أبو نضال) عن حركة فتح مؤسسا (جماعة أبو نضال) المدعومة من طرف العراق. وفي نفس السنة دخل مقاتلو فتح في الحرب الأهلية اللبنانية.

١٩٨٢

تم ترحيل ياسر عرفات وكوادر فتح ومسلحيها من لبنان نحو تونس، تحت الحماية الدولية.

وفي نفس السنة ألقى ياسر عرفات خطاباً شهيراً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول، أعلن فيه اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود.

١٩٨٧

اندلعت انتفاضة الأقصى الأولى، وكان لمروان البرغوثي - وهو عضو فتحاوي - دور في قيادة المظاهرات بجامعة بيرزيت، فاعتقل ونفي إلى الأردن ومن ثم إلى تونس.

١٩٨٨

اغتيال العضو المؤسس لفتح أبو جهاد يوم ١٦ أبريل/ نيسان في بتونس من طرف كوماندوز إسرائيلي، وقد اعترفت تل أبيب رسمياً بذلك.

١٩٩٠

عقدت فتح آخر مؤتمراتها وهو المؤتمر الخامس، وقد مرت -حتى الآن- ١٦ سنة والحركة عاجزة عن عقد مؤتمرها السادس، وكان مقرراً أن يعقد بعد أربع سنوات من سابقه. ويعلق الفتحاويون على المؤتمر السادس آمالاً كبيرة في حل الكثير من مظاهر الأزمة التي تعيشها حركتهم.

١٩٩١

اغتيال العضو المؤسس لفتح صلاح خلف يوم ١٤ يناير/ كانون الثاني في تونس واتهمت إسرائيل بالحادث، وقيل إن المنفذ أحد عناصر مجموعة أبو نضال.

### مرحلة التفاوض وتولي السلطة

وقد تميزت هذه المرحلة من تاريخ فتح بتحولها من حركة مقاومة إلى حزب سلطة، كما عرفت الحركة وخاصة بعد وفاة القياديين صلاح خلف وخليل الوزير (المذكورين بالمرحلة السابقة) بهيمنة الرئيس عرفات على الحركة وعلى منظمة التحرير، وفي هذه الفترة نمت أجنحة فتح وتكاثرت وتغلغلت في مراكز القوى. ومن أبرز محطات هذه المرحلة:

١٩٩١

شاركت حركة فتح ضمن الوفد العربي في مؤتمر مدريد.

١٩٩٣

وقع ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين اتفاق أوسلو الشهير، والذي تمخض عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

١٩٩٤

تم الإعلان عن اتفاق تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا المعروف باتفاق القاهرة، وانتقال المدينتين إلى سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وفي نفس السنة عادت أغلب قيادات فتح إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاد عرفات إلى غزة في يوليو/ تموز ١٩٩٤ بصفته رئيساً للسلطة الوطنية.

١٩٩٦

تم انتخاب ياسر عرفات رئيساً للسلطة الوطنية أمام منافسته الوحيدة سميحة خليل.

وتم اختيار محمود عباس (أبو مازن) أمين سر للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مما جعله الرجل الثاني عملياً في تراتبية القيادة الفلسطينية.

٢٠٠٢

فرضت إسرائيل الحصار على عرفات داخل مقره في رام الله.

٢٠٠٣

عين محمود عباس رئيساً للوزراء تحت ضغوط دولية ليتنازل عرفات عن جزء من سلطاته، وقد احتفظ عرفات لنفسه بالسيطرة على القوات الأمنية فاستقال عباس.

٢٠٠٤

توفي عرفات صبيحة ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني في مستشفى عسكري بباريس. وقد دفن بمبنى المقاطعة برام الله بعد أن رفضت الحكومة الإسرائيلية دفنه في مدينة القدس كما كانت رغبته.

ويوم ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني من نفس السنة تم ترشيح أبو مازن لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية من قبل فتح. وقد نجح أمام ستة مرشحين هم: مصطفى البرغوثي و تيسير خالد وبسام الصالحي وعبد الكريم شبير والسيد حسين بركة وعبد الحليم الأشقر.

ويوم ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني كذلك تم ترشيح فاروق القدومي رئيساً لحركة فتح.

### فتح في مرحلة جديدة

تمزيت هذه الفترة -أي الأشهر الأولى من هذه السنة- بوجود فتح في مواجهة سياسية مع حركة حماس حين أصبحت فتح أقلية بالمجلس التشريعي الفلسطيني، بينما ظلت تمسك برئاسة السلطة.

٢٠٠٦

حصول فتح على ٤٣ مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي البالغ عددها ١٣٢ مقعداً يوم ٢٥ يناير/ كانون ثاني، وخسارتها أمام حماس التي حصلت على ٧٦ مقعداً.

وفي منتصف فبراير/ شباط مرر الفتاويون بالتشريعي المنتهية ولايته قرارات تمنح رئيس السلطة الوطنية صلاحية إنشاء محكمة دستورية. كما تمكنه هذه القرارات من إلغاء



أي قانون قد يصادق عليه التشريعي الجديد باعتباره مخالفا للدستور. ومن شأن هذه القرارات أن تضع حماس أمام عراقيل دستورية يصعب تجاوزها.

كما استصدرت فتح مرسوما يقضي بتعيين رئيس لديوان الموظفين تابع للرئاسة، مما فسر حينها بأنه يعني وضع الحركة يدها على قرار تعيين صغار الموظفين بالسلطة، وبالتالي فإن حماس ستمارس الحكم بكوادر فتحاوية.

وفي بداية مايو/ أيار الماضي وقعت مواجهات مسلحة بين مليشيات فتح وحماس، كما وقع نهاية نفس الشهر انطلاق ما سمي إعلاميا الحوار الوطني الفلسطيني الذي يجمع بين الحركتين، وقد بدأت أعماله متزامنة في رام الله وغزة.

وكان آخر ما وقع من احتكاك بين فتح وحماس ما تم يوم ٢٩ مايو/ أيار الماضي، حين انسحب وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار من اجتماع منظمة دول عدم الانحياز بماليزيا احتجاجا على حضور أمين سر حركة فتح فاروق القدومي الذي قال إنه سيدرب الزهار على الدبلوماسية.

المصادر:

- ١ - د. سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣
- ٢ - القضية الفلسطينية في أربعين عاما، دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩
- ٣ - المركز الفلسطيني للإعلام من خلال الرابط:  
[www.palestine-info.info/arabic/index.shtml](http://www.palestine-info.info/arabic/index.shtml)
- ٤ - موقع الحوار المتمدن من خلال الرابط:  
[www.rezgar.com/debat/nr.asp](http://www.rezgar.com/debat/nr.asp)
- ٥ - موقع المعهد الفلسطيني للدراسات الديمقراطية من خلال الرابط:  
[www.muwatin.org](http://www.muwatin.org)
- ٦ - موقع حركة فتح من خلال الرابط:  
[www.fateh.net](http://www.fateh.net)
- ٧ - أرشيف الجزيرة نت

## حركة فتح نشأتها وتنظيمها وتفاعلها مع سياقاتها المختلفة

سيدي أحمد ولد أحمد سالم  
الجزيرة نت

هل تأسست حركة فتح في أواخر خمسينيات القرن الماضي أم في بدايات الستينيات؟ سؤال لا تجيب عنه مصادرنا بشكل دقيق، فالحركة تأسست سنة ١٩٥٦ على يد تحالف ضم الإخوان المسلمين والبعثيين الفلسطينيين فيما سمي حينها "جبهة المقاومة الشعبية"، ومن هذه الجبهة انطلقت فكرة إنشاء حركة فتح، كما يرى سليم الزعنون وهو أحد قادة فتح المؤسسين.

ويرى خليل الوزير "أبو جهاد" وهو قائد مؤسس لفتح أن سنة ١٩٥٧ عرفت إنشاء الحركة على يد خمسة فلسطينيين بالكويت. ويؤكد صلاح خلف "أبو إياد" وهو قائد مؤسس لفتح كذلك - أن انطلاقة فتح كانت سنة ١٩٦١ نتيجة توحيد ما يناهز ٤٠ تنظيمًا سياسيًا فلسطينيًا. وهناك رأي رابع، ويتحدث عنه أكثر من مصدر، ويرى أن حركة فتح أنشئت في أول يوم من سنة ١٩٦٥.

ويمكن أن نوفق بين هذه الآراء باعتبار أن حركة فتح تأسست سرا في نهاية الخمسينيات وظلت زهاء تسع سنوات تعمل في السر وتعد نفسها لتخرج إلى العلن في ١ يناير/كانون الثاني ١٩٦٥.

### هيكلية حركة فتح

تتشكل حركة فتح كما في نصوصها التنظيمية من: خلية ثم حلقة ففجاء فمشعبة فمنطقه فأقليم ويتكون كل مستوى من عدد من المستويات تحته، يتشكل الإقليم من عدة مناطق يتم انتخاب لجانها القيادية من خلال مؤتمر عام.

ويتشكل المؤتمر العام للحركة من:

- القوات العسكرية،
- التنظيم (وهو عبارة عن أطر منتخبة)،
- المكاتب الحركية (ممثلو المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات المهنية)،
- اللجنة المركزية (وهي القيادة الأولى ويتم انتخابها من المؤتمر العام للحركة مباشرة بالاقتراع السري)،
- المجلس الثوري.

ويختار المؤتمر العام اللجنة المركزية، وهي التي تقود حركة فتح وقد تكونت أصلا من ١٢ عضواً، وتمت زيادتها في مؤتمر العام ١٩٩٠ في تونس إلى ٢١ عضواً، وتملك هذه القيادة -نظرياً- كل صلاحيات القرار العسكري والسياسي والتنظيمي والمالي. ويأتي بعد اللجنة المركزية المجلس الثوري لحركة فتح وهو هيئة تنظيمية لا تملك صلاحيات القرار بل التوصية بالقرار.

## فتح والبيئة العربية

لم تعترف الأنظمة العربية بحركة فتح إلا بعد حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، فالتزم الجزائر -بعد أخذ الرئيس هواري بومدين للسلطة- بدعمها، فضلا عن مساندة الرئيس المصري جمال عبد الناصر لها، كما وجدت مناصرة في العديد من الدول كسوريا والأردن. غير أن الدعم الأردني لم يدم طويلا حيث عرفت سنة ١٩٧٠ صداما دمويا بين مسلحي فتح والجيش الأردني سمي فلسطينيا بأيلول الأسود وأردنيا بأحداث أيلول. وفي نهاية ١٩٧٠ تتالت موجات اللاجئين الفلسطينيين من فتحاويين وغيرهم إلى المخيمات بسوريا ولبنان.

وبعد الدخول الإسرائيلي في لبنان خرجت حركة فتح في أغسطس/ آب ١٩٨٢ بقواتها وكوادرها إلى عدة دول عربية على رأسها تونس التي احتضنت القيادة والعديد من الكوادر والمسلحين كما اتجه البعض إلى سوريا وليبيا والجزائر واليمن.

## من النضال إلى المفاوضات

قامت فتح بعد حرب ١٩٦٧ بعدد من العمليات الفدائية داخل إسرائيل، ومن أشهرها معركة الكرامة في ١٤ أبريل/ نيسان ١٩٦٨، وكان لهذه العملية وغيرها تأثير هام على مصداقية الحركة وتزايد شعبيتها فاستقطبت العديد من الشباب المتطوع الذي انضم إلى قواعد الفدائيين.

وقد ظهرت فتح سياسيا وإعلاميا بعد مواجهات مسلحتها مع الجيش الأردني أثناء أحداث سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠. وقد ظلت تمارس العمل المسلح من داخل الأراضي اللبنانية حتى سنة ١٩٨٢ تاريخ خروجها نحو تونس.

وفي هذه المرحلة كانت توجد داخل حركة فتح أصوات فكرية مختلفة يجمعها هم الفلسطيني وتفرقها الرؤى السياسية، فهناك يسار فتح مثل "جماعة السوفيات" وبتزعمها نمر صالح (أبو صالح) وسعيد مراغة (أبو موسى)، وهناك الخط الفيتامي والخط الماوي بزعامة منير شفيق (أبو فادي) الذي تحول لاحقا إلى إسلامي وغير ذلك، فضلا عن نهج يطلق على نفسه النهج الفتحاوي ويضم من بين رموزه ياسر عرفات.

ومع تنوع الرؤى السياسية والفكرية عرفت فتح انشقاقات، كان من أبرزها انشقاق مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ببغداد صبري البنا (أبو نضال) على قيادة الحركة في خريف ١٩٧٤ مبررا انشقاقه بالميل المعلن لقيادة "فتح" لتسوية الصراع مع إسرائيل.

وفي الفترة التي تلت خروج فتح من لبنان وتمركز قيادتها في تونس ازدادت وتيرة الانشقاقات والاعتقالات، ففي مايو/ أيار ١٩٨٣ قاد عضوا اللجنة المركزية لفتح صالح أبو صالح وسميح كويك انشقاقا على الحركة وقد تعزز بتحريك عسكري بقيادة العقيد سعيد مراغة أبو موسى.

كما تعرضت قيادات فتحاوية للاغتيال، فاغتيل خليل الوزير (أبو جهاد) عام ١٩٨٨، ومن بعده صلاح خلف (أبو إياد) عام ١٩٩١.

ولم يكد عقد الثمانينيات ينصرم حتى بدأت ملامح التحول نحو المفاوضات مع إسرائيل تبرز، فأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، وفتح هي كبرى فصائلها، خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر عام ١٩٨٨ عن قيام دولة فلسطين، والاعتراف بإسرائيل تماشياً مع نص قرار مجلس الأمن الشهير رقم ٢٤٢.

وشاركت حركة فتح ضمن الوفد العربي في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وقد أفضى ذلك السياق إلى المحادثات السرية بين قيادة المنظمة بإدارة ياسر عرفات ومحمود عباس وأحمد قريع وإسرائيل فيما سيعرف باتفاقية أوسلو.

### من الحركة الثورية إلى حزب السلطة

كان أبرز نتائج اتفاقية أوسلو دخول كوادر حركة فتح سنة ١٩٩٤ إلى قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية. وتوصف القيادة الفتحاوية في هذه المرحلة في أكثر من مصدر بتحولها من صفة الجماعية إلى الصفة الشخصية، فقد سيطر الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات على حركة فتح وصار -كما يعرف في الأدبيات الفتحاوية- القائد الرمز أو الخنثار. وقد جمع عرفات بيده جميع الصلاحيات وظل حتى آخر أيامه يحرك جميع الخيوط المؤثرة في حركة فتح.

وبعد وفاة الرئيس عرفات توزعت أغلب الصلاحيات التي كانت بيده، فتولى محمود عباس رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأصبح فاروق القدومي رئيس حركة فتح بعد أن انتخبته اللجنة المركزية للحركة لهذا المنصب.

وقد تميزت هذه الفترة التي شهدت تحول فتح من حركة مناضلة إلى حزب حاكم بمميزات منها:

- التعارض بين منطق الثورة الذي عاشته فتح خلال ثلاثة عقود ومنطق حزب السلطة الذي عرفته الحركة في العقد الماضي.
- تكاثر الأجنحة والتنظيمات داخل حركة فتح ودخول كل جناح معادلة توازنات القوى داخل الحركة، وهو ما يعبر عنه أحياناً بصراع الأجيال أو تنافس الحرس القديم والحرس الشاب.
- عجز حركة فتح منذ المؤتمر العام الخامس المنعقد بتونس عام ١٩٩٠ حتى الآن عن عقد مؤتمرها السادس الذي كان مقرراً أن يعقد أربع سنوات بعد سابقه، وقد مرت حتى الآن ١٦ سنة والمؤتمر معطل. ويعلق الفتحاويون على المؤتمر السادس آمالاً كبيرة في حل الكثير من مظاهر الأزمة التي تعيشها حركتهم.

### فتح والمشهد السياسي الفلسطيني

لعل أبرز ما عرفته الخريطة السياسية الفلسطينية هو تراجع قوة فتح داخل المجلس التشريعي الفلسطيني أمام حركة حماس خلال الانتخابات التشريعية التي جرت يوم

الأربعاء ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦ حيث لم تحصل فتح إلا على ٤٣ مقعداً بينما حصلت حماس على ٧٦ من أصل ١٣٢ هي عدد مقاعد المجلس.

وتذكر المصادر حول حركة فتح من بين الأسباب التي أثرت في وضعيّة الحركة ونالت من قوتها في المشهد السياسي الفلسطيني:

- غياب عرفات القائد الرمز للحركة،
- الصراعات العلنية أحياناً بين أجنحة فتح المتعددة،
- اتهامات بعض القيادات الفتاوية باحتكار المناصب،
- انتشار الفساد في أوساط الحركة والسلطة،
- عجز السلطة وضعفها عن مواجهة السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة،
- النهج المقاوم لحركة حماس وما قامت به من خدمات اجتماعية للمجتمع الفلسطيني

وتبقى جميع المصادر غير متفقة على تقويم حركة فتح التي تجاوز عمرها نصف قرن، فمن قائل إنها أهلكت الحرث والنسل إلى ذهاب إلى أن المستقبل معها، وبين هذا وذاك هناك إجماع على أن الحركة تعيش أزمة قوية تتطلب حلاً ناجحاً.

المصادر:

- ١ - المركز الفلسطيني للإعلام من خلال الرابط:  
[www.palestine-info.info/arabic/index.shtml](http://www.palestine-info.info/arabic/index.shtml)
- ٢ - مركز دراسات الشرق العربي من خلال الرابط:  
[www.asharqalarabi.org.uk](http://www.asharqalarabi.org.uk)
- ٣ - موقع الحوار المتمدن من خلال الرابط:  
[www.rezgar.com/debat/nr.asp](http://www.rezgar.com/debat/nr.asp)
- ٤ - موقع تجمع الأدباء والكتاب الفلسطينيين من خلال الرابط:  
[www.adabfalasteeni.org](http://www.adabfalasteeni.org)
- ٥ - موقع المعهد الفلسطيني للدراسات الديمقراطية من خلال الرابط:  
[www.muwatin.org](http://www.muwatin.org)
- ٦ - مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن من خلال الرابط:  
[www.mesc.com.jo/mesc-15-01.htm](http://www.mesc.com.jo/mesc-15-01.htm)
- ٧ - موقع حركة فتح من خلال الرابط:  
[www.fateh.net](http://www.fateh.net)

## أجنحة فتح السياسية والعسكرية

مؤمن بسيسو  
مختص في شؤون  
الفصائل الفلسطينية

قد تكون ملامسة الواقع التنظيمي لحركة "فتح"، سياسيا وعسكريا، الملف الأكثر تداخلا ووعورة وتعقيدا على الساحة الفلسطينية الفصائلية، فلا ريب أن نشطى "فتح" وانشطارها إلى أجنحة وتيارات سياسية وعسكرية مختلفة ذات مرجعيات متعددة ومتباينة، يجعل من الغوص في أعماق الحركة وقنواتها ومساراتها التنظيمية، وإشباعها بحثا واستنتاجا، أمرا شائكا بكل المقاييس، دونه كثير من الجهد والعمل والصعوبات.

### إشكاليات وصعوبات

لا يحتاج المتأمل لواقع حركة "فتح" وأوضاعها الداخلية، إلى كثير نظر وخبرة وتجربة كي يدرك طبيعة الفوضى الداخلية، وانعدام البوصلة التنظيمية، التي آلت إليها الحركة، وأودت بالكثير من مقومات انضباطها وتماسكها الداخلي.

ولعل الإشكالية الأكثر بروزا وتصييدا والتي تنتصب في وجه أي محاولة تقييمية لحركة "فتح"، تكمن في صعوبة تلمس موقف موحد لدى الحركة إزاء الكثير من القضايا المهمة والمصيرية على الساحة الفلسطينية، وصدور مواقف متباينة وسياسات متناقضة عن محافلها التنظيمية، السياسية والعسكرية، إزاء قضايا محددة في كثير من الأحيان.

فالموقف السياسي العام، والرؤية إزاء الاتفاقات الموقعة مع "إسرائيل"، والموقف من موضوع المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي وتفصيلاتها المعقدة، ومسار التعامل مع الحكومة الجديدة التي شكلتها حركة "حماس"، وغيرها من القضايا، تشكل حالة تجاذب واختلاف بين أجنحة "فتح" المختلفة التي تتماهى -أحيانا- أبعادها السياسية والعسكرية، انطلاقا من التداخل الكبير الذي يبيح لأجهزتها العسكرية التوغل في الشؤون السياسية دون حدود أو فواصل تنظيمية واضحة.

من هنا فإن الخلوص إلى موقف فتحاوي موحد تلتزم به كافة أطر الحركة وأجهزتها العاملة قد يكون أمرا متعذرا، مما يعني أن مقاربتنا التقييمية تتناول حركات متعددة ضمن إطار حركة واحدة، وأن العديد من هذه الحركات أو الأجنحة يشدها التنافس والشقاق، ويحكمها التنافر والخصام، أكثر مما يجمعها التوافق والتنسيق والانسجام.

### الأجنحة السياسية.. استقطابان رئيسيان

لم تعرف "فتح" طوال تاريخها استقرارا تنظيميا أو وحدة تنظيمية جامعة، فقد كانت الانشقات والتصدعات، متعددة الأسباب والمبررات، تتوالى لتعصف بالوضع الداخلي للحركة بين فترة زمنية وأخرى، وتتمخض عن خروج رموز وشخصيات فتحاوية إلى إطارات بديلة، وانتهاجها مبدأ المناكفة والصراع عنوانا لعلاقتها مع الحركة الأم التي عانت كثيرا جراء هذه الانشقات والتشرذمات الداخلية.

ومع ذلك فإن "فتح" تمكنت -بصعوبة- من اجتياز هذه المخاضات التنظيمية المؤلمة، والإبقاء على كيانها الداخلي دون انفراط، رغم التباينات الواضحة والتجاوزات الكبيرة التي تحكم أفكار وتوجهات ومسارات العديد من قادتها المركزيين ورموزها الأساسيين.

وترجع بواعث التصدع الداخلي لـ"فتح"، وقابليتها لتفريخ الخلافات والتضاربات، وشمولها كثيرا من الأجنحة والتيارات ذات الأجندة الفكرية والسياسية والتنظيمية المتناقضة في كثير من الأحيان، إلى الثوب الأيديولوجي الفضفاض الذي تتسرل به الحركة، ويتيح لها احتواء أصحاب الأطياف والمشارب الفكرية والسياسية والاجتماعية كافة في صفوفها، دون أي اشتراطات فكرية أو سياسية أو مبدأ أيديولوجي جامع، مما أحال الحركة إلى مستودع كبير حافل بمختلف الأطياف والتوجهات المتناقضة.

وكان للرمزية التي يحظى بها الرئيس الراحل ياسر عرفات دور محوري في تقليل حدة التجاذبات والاستقطابات، وحشر الخلافات والتباينات في حدها الأدنى، وعدم السماح لها بتغيير وجهة "فتح" وإرباك وضعها الداخلي، والحرص على احتواء مطامح القيادات المختلفة بوسائل الترغيب والترهيب التي برع عرفات في استخدامها والتلويح بها في وجه المخالفين.

إلا أن ضعف سيطرة وهيمنة عرفات على "فتح"، التي تجلت من خلال ضعف سيطرته على مؤسسات السلطة الفلسطينية، إثر الضربات الإسرائيلية المتعاقبة التي كملت للسلطة إبان انتفاضة الأقصى، وخاصة في ظل الحصار الشهير لمبنى المقاطعة عام ٢٠٠٢، أفسح المجال أمام تصاعد التناقض الفتاوي الداخلي، وخروجه إلى العلن بشكل غير مسبوق، وانتقاله إلى حالة من الاستقطاب الخطير، ليتمخض المشهد الفتاوي -في مجمله- عن استقطابين رئيسيين، وتظهر إلى واجهة الأحداث دعوات فتاوية تناوئ قيادة عرفات، وتدعو إلى قيادة بديلة تتساق مع الاشتراطات والمطالب الدولية.

نتوياً، فإن الاستقطابين الأساسيين اللذين أصبحا محور التنافس الفتاوي الداخلي لم يلغيا بعضاً من التجاذبات والمجموعات الأخرى التي بقيت حاضرة في صلب المشهد الفتاوي، إلا أن قوة هذين الاستقطابين كانت حافزا مهماً أمام هذه التجاذبات، مع مرور الوقت، لمغادرة حالة الهامشية التي ولدها انقسام الوضع الفتاوي، والذوبان في إحدى هذين التكتلين الكبيرين اللذين يهيمنان حتى اليوم على الواقع الفتاوي.

بين يدي سبر غور هذين الاستقطابين، يجدر التأكيد على أن مبعث الخلاف بين الطرفين لا يعدو كونه خلافاً على السلطة والنفوذ وحجم المصالح الفردية والمكاسب الشخصية، وأن الحديث عن خلافات برامجية أو فروقات سياسية جوهرية بينهما، هو محض وهم وتجنّ على الواقع، دون أن يمنع ذلك نوعاً من اختلاف التعاطي السياسي بينهما إزاء العديد من القضايا الفلسطينية المهمة.

في البدايات الأولى لظهور الفرز الفتاوي الداخلي تشكل الاستقطاب الأول من الرئيس عرفات، وحلفائه من أعضاء اللجنة المركزية لـ"فتح"، وقسم كبير من الوزراء

والمسؤولين السياسيين والأمنيين، والعديد من أعضاء المجلس الثوري وقادة الحركة الميدانيين، فيما يعرف بالحرس القديم، وتميز بامتلاكه زمام الأمور وناصية المال والقرار وغالب أدوات الفعل والتأثير، وإمساكه بمعظم خيوط اللعبة الداخلية.

أما الاستقطاب الثاني فقد تألف من مدير جهاز الأمن الوقائي والوزير السابق محمد دحلان بإسناد روحي وسياسي من محمود عباس "أبو مازن" عضو اللجنة المركزية لـ"فتح" آنذاك، وحلفائه من قادة وعناصر جهاز الأمن الوقائي، وبعض الوزراء الشبان، والكثير من أعضاء المجلس الثوري للحركة، ونسبة معتبرة من القيادات الحركية الميدانية وخاصة في قطاع غزة، فيما يعرف بالجيل الجديد، وتميز بسيطرته الواسعة على المجريات الميدانية، وقدرته على إرباك التيار الأول -الذي يمثل القيادة الرسمية للحركة- وإزعاجه والتشويش عليه في كثير من الأحيان.

### **صراع.. تحت غطاء "الإصلاح"!**

بدا واضحا أن الجيل الجديد قد تعاطى في صراعه مع الحرس القديم بشكل ذكي ومدروس، فقد ألبس نفسه لبوس "الإصلاح"، وجعل من هذا المصطلح شعارا له، وأعلن في كل المحافل والبيئات والمناسبات أن إصلاح وضع "فتح" الداخلي، وانتشالها من أزمتها التنظيمية المتفاقمة، بات هدفا مشروعاً يجاهد لتحقيقه، مما أعطى تحركاته وفعالياته المناوئة للحرس القديم غطاء "شرعياً"، وإن كان زائفاً في نظر الكثيرين.

في ثانياً شعارات "الإصلاح" المرفوعة برزت الدعوة إلى محاربة الفساد الذي يتسبب فيه الحرس القديم، وترتيب الوضع الداخلي للحركة، وإعادة صياغة مؤسساتها عبر عقد المؤتمر الحركي العام، وفرز قيادة جديدة للحركة تواكب المرحلة وتستجيب لتحدياتها.

ولم يقتصر صراع هذين التيارين على الهجوم الخطابي أو البعد الكلامي فحسب، بل تعداه إلى صراعات ميدانية جسدتها صدامات الشوارع التي بلغت ذروتها بالهجمة التي مارسها الجيل الجديد ضد الحرس القديم متمثلاً في عرفات شهر يوليو/تموز عام ٢٠٠٤، احتجاجاً على إجراء عرفات تعديلات أمنية جوهرية في بنية ومسؤولية الأجهزة الأمنية، تُرجح كفة ميزانه وحلفائه في مواجهة الخصوم الصاعدين.

ومع وفاة عرفات شهر نوفمبر/تشرين ثاني عام ٢٠٠٤، واختيار "أبو مازن" خلفاً له، واجه الحرس القديم انتكاسة بالغة أضعفت قوته وزادت من حظوظ خصمه المتربص، وخاصة بعد انضمام بعض الشخصيات والرموز الموالية للحرس القديم إلى الضفة الأخرى، وباتت موازين القوى تميل شيئاً فشيئاً لصالح الجيل الجديد بقيادة "أبو مازن"، إلا أن هيمنة الحرس القديم على اللجنة المركزية -أعلى هيئة قيادية في الحركة- أطال من عمر الحرس القديم، وأبقاه في موقع التأثير والسيطرة واتخاذ القرار إلى حين.

وقبيل الانتخابات التشريعية الأخيرة شهدت الأروقة الفتاوية تحركات واحتجاجات ومطالبات مكثفة لرموز وكوادر الجيل الجديد، تختص بالوضع التنظيمي للحركة، ومدى الجاهزية لمواجهة الاستحقاق الانتخابي الذي تشارك فيه "حماس" المنافس العنيد لـ"فتح"،



إلا أن الحرس القديم تمكن من احتوائها عبر استجابة جزئية لبعض المطالب المرفوعة، بين يدي وعود أخرى على طريق الإصلاح.

لكن نتائج الانتخابات التشريعية شكلت صدمة قاسية وفاجعة كبرى لـ"فتح" بكل المقاييس، وأشعلت بشكل مباشر فتيل الصراع بين التيارين، وسط دعوات صريحة بإسقاط اللجنة المركزية للحركة والتمرد عليها، وتحميلها مسؤولية الفشل الانتخابي الكبير.

المثير أن مظاهر الصراع والمواجهة بين التيارين قد اختفت فجأة، وانقضت بشكل لافت للأنظار بعد أيام معدودات على ظهور نتائج الانتخابات، لتكشف الأبناء قبل أيام عن برامج محددة يمارسها الرئيس "أبو مازن" بشكل هادئ ودون ضجيج، لإعادة ترتيب وضع الحركة، وتهميش اللجنة المركزية، وعزلها عن مكامن الفعل والتأثير، وهو ما تؤشر إليه تطورات الأحداث التي يُتوقع أن تشهد -أيضا- أفول دور معظم رموز الحرس القديم، أو إعادة بناء اصطفاقيهم إلى جوار التيار الآخر كضمن للاستمرار والبقاء.

### الأجنحة العسكرية.. تشتتت وانقسام

ترجع مسيرة العمل العسكري لـ"فتح" إلى جذورها الأولى إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، التي شهدت تأسيس النواة الأولى للمجموعات الخاصة بالحركة التي تولت العمل المقاوم ضد الاحتلال بأشكال مختلفة.

فما أن اندلعت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ واشتد أوراها في أشهرها الأولى، حتى واكبت "فتح" تطوراتها ومستجداتها من خلال تشكيل مجموعات عسكرية ذات أسماء وعناوين مختلفة، نشطت أساسا في ملاحقة العملاء، ثم في تنفيذ العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال، وصولا إلى اتفاقات أوسلو التي مهدت لتأسيس السلطة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية عام ١٩٩٤، وما تلاها من انخراط معظم أفراد المجموعات العسكرية للحركة في صفوف أجهزة السلطة، مما ألغى الدور العسكري لـ"فتح" تحت طائلة المرحلة المشبعة بالالتزامات والاستحقاقات الأمنية الواردة في الاتفاقات المعقودة مع الإسرائيليين.

ومع بدء انتفاضة الأقصى، وتصاعد العدوان الإسرائيلي، وانخراط بعض فصائل المقاومة في العمل العسكري ضد الاحتلال، بدأت بعض شخصيات ودوائر "فتح" الميدانية في مراجعة خياراتها، وإعادة تقييم المواقف السابقة التي اتخذت عقب توقيع اتفاقات أوسلو ونشوء السلطة، للحيلولة دون انعزالها عن مسار الأحداث وهموم الجماهير، التي باتت تتطلع إلى ردود مؤثرة على العنف الإسرائيلي المتصاعد.

شيئا فشيئا بدأت تساور "فتح" هواجس الخسارة الشعبية وانخفاض أسهمها الجماهيرية في مواجهة القوى الإسلامية التي تزايد مستوى تأييد الجماهير لها بشكل ملحوظ نتاجاً لفعاليتها الواضحة في مقاومة الاحتلال، مما اضطرها إلى تشكيل كتائب شهداء الأقصى كذراع عسكري وقوة ضاربة لحركة فتح في مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد الميداني.

ورغم تشكل مجموعات عسكرية متعددة تنتسب لـ"فتح"، إلا أن هذه المجموعات لم تبلغ حجم ومستوى كتائب شهداء الأقصى التي بقيت الاسم الأكثر بروزاً وتعبيراً عن الحركة على الساحة الفلسطينية الكفاحية. دون غطاء أو مرجعية سياسية!

وقد تركز فعل الكتائب على استهداف المستوطنين الإسرائيليين في الطرق الرئيسية والمحاور الالتفافية في الضفة الغربية، قبل أن توسع دائرة عملها المقاوم ليشمل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، في قفزة نوعية شكلت تجاوزاً للسياسات التقليدية التي تتبناها "فتح"، مما خلق بدوره الكثير من التناقضات الداخلية بين الحرس القديم والجيل الجديد فيها.

ففي الوقت الذي رأى فيه الحرس القديم ممثلاً في اللجنة المركزية هذا التطور خروجاً على السياسة العامة للحركة التي تغاضت عن تأسيس الكتائب، واضطرت مكرهة لقبول دورها داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ لأجل غير بعيد، ولأهداف الاستثمار النقاوضي فحسب، فإن الجيل الجديد رأى أن رحيل الاحتلال لن يتحقق إلا بممارسة المقاومة بعيداً عن دبلوماسية التنازلات، أو تلك الممزوجة بين الأسلوبين معاً على أقل تقدير.

ونتيجة لسيطرة الجيل الجديد على دفة العمل الميداني، فقد ملك حظوة التأثير على كتائب شهداء الأقصى، فيما انعدمت سيطرة اللجنة المركزية تقريباً على مجريات صناعة القرار العسكري للكتائب، باستثناء دور عرفات الذي اتهم إسرائيلياً بتمويل عملياتها، وإعطاء تلميحات وإرشادات غير مباشرة لتنفيذ بعضها.

لذا لم يكن غريباً أن تعلن اللجنة المركزية للحركة غير مرة إدانتها للعمليات العسكرية التي تنفذها الكتائب داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، قبل أن يبلغ الأمر حد التصل الكلي من الكتائب، فضلاً عن مواقف شبيهة للمجلس الثوري، إلا أن ذلك لم يؤثر كثيراً على عمل الكتائب الذي استمر داخل العمق الإسرائيلي، بوتائر مختلفة، وعلى فترات زمنية معينة، مما شكل انقساماً حقيقياً في موقف حركة "فتح"، وأدخلها في حالة من الضبابية والنتية السياسي.

وما ساعد كتائب الأقصى على الديمومة والاستمرار، أن مجموعاتها وهياكلها التنظيمية لا تخضع لمرجعية أو قيادة تنظيمية واحدة، أو تحتكم إلى موقف واحد، بل تتألف من مجموعات ينشط كل منها في نطاقه الجغرافي، ويحتكم إلى توجيه جغرافي محلي، دون أي انصياع للمناطق الأخرى، مما حرم القيادة العليا لـ"فتح" من إمكانية معالجة ملف الكتائب بشكل شمولي، فما تنجزه القيادة من تفاهات أو اتفاقات مع منطقة جغرافية بعينها لا يلزم المناطق الأخرى، ناهيك عن أن غياب المرجعية التنظيمية الموحدة أفسح المجال أمام تعدد الآراء والأفكار والمواقف، بل وتعدّد جهات النفوذ والمرجعية في المنطقة الجغرافية الواحدة في بعض الأحيان، وما شكله ذلك من بعثرة وتشتت تنظيمي، أرق قادة الحركة وجعلهم في معزل عن إقرار الفعل العسكري للحركة أو التأثير فيه.

### انحراف خطير

ولم يعكر صفو ظاهرة الكتائب إلا إشكالية خطيرة أساءت إلى دورها الناصع الذي اكتسبته من خلال مواجهة الاحتلال، عبر دخولها على خط الصراع والتنافس الداخلي بين

أجنحة "فتح" المختلفة، وإقدام بعض أجنحة ومحاور "فتح" على تشكيل مجموعات خاصة بها تحت غطاء الكتائب لتوظيفها في قضايا الخلاف الداخلي مع الفصائل الأخرى، مما تجسد عملياً في الصراعات الفصائلية الميدانية، والقيام بالتدخل المباشر في تفاصيل حياتية للفلسطينيين، كاحتلال واقتحام المباني الرسمية، وغيرها من تدخلات شوهت صورة الكتائب، وحولتها في نظر الكثيرين من إطار لمقاومة الاحتلال إلى أداة لتصفية الحسابات بين الفرقاء المتخاصمين.

إن المشهد الفتاوي عسكرياً يحمل -اليوم- قدراً بالغاً من التشوش والخلط والاضطراب، فلا أحد يملك الجزم بصدقية انتماء أو تمثيل هذا أو ذلك، أو تلك المجموعة أو غيرها، إلى كتائب "فتح" العسكرية، في ظل تعدد الولاءات الشخصية والمرجعيات التنظيمية والجغرافية، ولا أحد يملك استقراء مستقبل الكتائب إثر انحراف الكثير منها عن مجال المقاومة إلى مجالات داخلية شائكة كثيرة التعقيد.

خلاصة القول، إن حركة "فتح"، بشقيها: السياسي والعسكري، تخضع لقوة استقطاب نافذة، وتحتكم إلى مرجعيات متعددة، تجعل منها حركة مبعثرة التوجهات، مشتتة الولاءات، مما يعني أن انتشارها من هدهتها الراهنة في إطار عملية إصلاح حقيقية، قد يكون حلماً بعيداً، أو رهاناً خاسراً على أقل تقدير.

## فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية.. التداخل والتشابك

محمد عبد العاطي  
الجزيرة نت

مرت علاقة فتح بمنظمة التحرير الفلسطينية بمرحلتين بارزتين، الأولى أواسط الستينيات حينما كانت فتح تعارض المنظمة وتدعو إلى تغيير خطها الفكري ونهجها السياسي، والثانية بدءاً من العام ١٩٦٩ حتى الآن حيث أصبح قادة فتح البارزون على رأس الهرم التنظيمي للمنظمة ولمعظم لجانها ومؤسساتها المهمة.

### المرحلة الأولى.. فتح تعارض المنظمة

سبقت منظمة التحرير الفلسطينية حركة فتح إلى الوجود بعام واحد، فالأولى ظهرت عام ١٩٦٤ بناء على توصية صادرة عن مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة، والثانية أعلنت عن نفسها (رسمياً) مع أول عملية فدائية نفذها الجناح العسكري (العاصفة) عام ١٩٦٥ داخل فلسطين المحتلة.

في تلك الفترة أبدت فتح رغبتها في التنسيق والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية شريطة اعتراف الأخيرة بالخط الثوري لفتح وباعتماد العمل المسلح سبيلاً لنيل الحقوق الفلسطينية، غير أن هذا الشرط لم يحظ بموافقة أحمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير.

وبعد هزيمة يونيو/حزيران ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس الشرقية أصبحت شعارات فتح الثورية (كل البنادق نحو العدو، والأرض للسواعد الثورية التي تحررها) تحظى بقبول متزايد في الشارعين العربي والفلسطيني، وبات الجو مهيئاً لكي تخطو فتح خطواتها التي رتبت لها منذ العام ١٩٦٥، فتحرك الأعضاء التابعون لها في المنظمة وأحدثوا جدلاً واسعاً داخل لجانها المختلفة، وتقدموا بمطالب تدعو إلى إعادة تقدير الموقف ومراجعة الذات واتخاذ ما يلزم إزاء المرحلة الجديدة التي دخلتها القضية الفلسطينية بعد تلك الهزيمة المريرة.

وفي ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٧ تقدموا بخطوة أبعد، فطالبوا صراحة بتتحية أحمد الشقيري وأصروا على ذلك.

حاول الشقيري معالجة الأمر لكنه لم يستطع واضطر للتخلي عن منصبه وتم تعيين يحيى حموده وهو أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة رئيساً بالوكالة لحين انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني.

بدأ في العام التالي (١٩٦٨) نجم ياسر عرفات يلعب في أفق السياسة الفلسطينية، حيث كان عرفات يشغل منصب المتحدث الرسمي باسم حركة فتح، والحركة كانت كل يوم تكسب شعبية جديدة في الشارعين العربي والفلسطيني، ساعدتها على ذلك النتائج الإيجابية لمعركة الكرامة التي خاضتها ضد الاحتلال الإسرائيلي انطلاقاً من الأراضي الأردنية.

في العام المذكور وبفعل نشاط العناصر الفتحاوية داخل لجان المنظمة وفي المجلس الوطني الفلسطيني تهيأ رأي عام سهل عملية اختيار ياسر عرفات رئيساً للمنظمة، وهو ما تحقق رسمياً عام ١٩٦٩ فأصبح منذ ذلك الحين الناطق الرسمي باسم حركة فتح هو رئيس منظمة التحرير ورئيس لجنتها التنفيذية ومجلسها العسكري.

ولم ينته العام حتى أعلن عن دخول حركة فتح في المنظمة بشكل رسمي واستطاعت أن تؤكد على نهجها الثوري في ميثاق المنظمة كما نص على ذلك البند الثامن<sup>١</sup>.

### المرحلة الثانية.. فتح داخل المنظمة

استقرت الأمور لفتح داخل منظمة التحرير الفلسطينية ومرت الأعوام إلى أن جاء مؤتمر القمة العربي بالرباط ليضيف مكسباً جديداً للمنظمة انعكس ضمناً على حركة فتح ذات النفوذ القوي داخلها، ففي العام ١٩٧٤ خرج المؤتمر في الرباط بقرار يعترف فيه بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ومن ثم امتد نفوذ فتح إلى ما امتدت إليه يد المنظمة من تمثيل في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة (كعضو مراقب) ومن سفارات ومكاتب تمثيل في أكثر من ١٠٠ دولة.

استمرت علاقة فتح بمنظمة التحرير الفلسطينية على هذا المنوال منذ تلك الفترة حتى العام ١٩٩٤ وهو العام الذي أنشئت فيه السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لاتفاق أوسلو.

حمل قيادات المنظمة أمتعتهم متوجهين إلى الضفة وغزة لياشروا عملهم تحت مسمى السلطة الوطنية الفلسطينية كأحد إفرزات أوسلو، وهنا تداخلت العلاقة بين فتح والمنظمة أكثر فأكثر بعد أن أضيفت لقياداتها أدوار جديدة، فأصبح القيادي في فتح يمارس دوره كقيادي في المنظمة وكأحد أركان السلطة الجديدة، فعلى سبيل المثال كان ياسر عرفات الأمين العام لحركة فتح هو رئيس المنظمة وهو أيضاً رئيس السلطة الذي يجمع في يده صلاحيات رئيس الوزراء ووزير الداخلية والمالية (استمرت هذه الصلاحيات بحوزته حتى العام ٢٠٠٣ حينما أُجبر عن التخلي عن بعضها أثناء حصاره في المقاطعة).

وأثناء وجود عرفات في باريس عام ٢٠٠٤ للعلاج من مرض الموت الذي توفي بسببه اختير محمود عباس عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وأمين سر منظمة التحرير

<sup>١</sup> - البند الثامن من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية "المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي بين الصهيونية والاستعمار من جهة والشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح".

الفلسطينية منذ العام ١٩٩٦ رئيساً لمنظمة التحرير، ثم رئيساً للسلطة الفلسطينية، وهو الوضع المستمر حالياً.

العلاقة إذن بين فتح والمنظمة متداخلة ومتشابكة كما اتضح، ولذلك بدأت الأصوات تتعالى لإعادة النظر في هذه العلاقة حتى تصبح المنظمة بيتاً لكل الفصائل والتيارات الفلسطينية وحتى تتوزع مناصبها القيادية وفقاً للقوى الشعبية لهذه الفصائل في ميدان الحضور الجماهيري المتغير باستمرار، وهو أمر إذا ما تحقق فسوف ينعكس على علاقة تاريخية ربطت بين فتح والمنظمة بشكل معين استمرت لما يزيد عن ٣٥ عاماً.

المصادر:

١- فتح من الجذور إلى قيادة المستقبل، منشورات مكتب التعبئة والتنظيم، الموقع الرسمي

لفتح. <http://www.alkrama.com/files/fateh.htm>

٢- التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني، إبراهيم أبراش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة، اللجنة الحركية العليا، دائرة الإعلام والثقافة، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح. واستنهاض حركة "فتح" بين الضرورة الوطنية والإعاقات التنظيمية للمؤلف نفسه.

<http://www.alkrama.com/files/ebdash.htm>

٣- ما العمل في المرحلة الراهنة.. بعد رحيل عرفات؟، هاني المصري، مقالة في إسلام أون لاين نقلاً عن صحيفة الحياة ٤/١/٢٠٠٥.

٤- ندوة "أحمد الشقيري.. ٢٥ عاماً على رحيله"، المستقبل العربي، عدد يوليو/تموز ٢٠٠٥.

## فتح التنظيم وآلية صنع القرار داخل الحركة

ناجي صادق شراب

أستاذ العلوم السياسية

بجامعة الأزهر بغزة

ليس هناك مجال للشك أن الانتخابات الفلسطينية البرلمانية قد أفرزت واقعا سياسيا فلسطينيا مغايرا تماما للواقع السياسي الذي نشأ مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ ومع انطلاقة حركة التحرر الوطني الفلسطيني فتح وهيمنتها على مؤسسات صنع القرار الفلسطيني على مستوى كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. وقد يؤسس هذا الوضع الجديد لسلطة سياسية ولعلاقات مؤسساتية جديدة من أبرز مظاهرها التحول في بنية هيكلية صنع القرار على مستوى السلطة ذاتها، وعلى مستوى حركة فتح أيضا.

ومع التطورات السريعة والمتلاحقة في التفاعلات السياسية الفلسطينية تسعى هذه الورقة للإجابة على عدة تساؤلات، أولها دور فتح السياسي، وما هي المحددات التي تحكم هذا الدور؟ وأخيرا محاولة استشراف مستقبل هذا الدور.

### فتح.. التنظيم السياسي

شكل تنظيم فتح القوة الحقيقية التي من خلالها تتبلور عملية الممارسة للسلطة الفلسطينية وعملية صنع القرار، وما زالت حركة فتح تملك قدرا كبيرا من التأثير والنفوذ، والسؤال الذي نريد أن نجيب عليه هو كيف استطاعت حركة فتح أن تحقق هذا الدور خلال الأربعين سنة الماضية؟ مع أن الغاية الأساسية التي نسعى إلى إيضاحها هي خصائص حركة فتح كقوة سياسية، وقبل استعراض المحددات التي تقرر الدور التاريخي للحركة، أن نحدد المبادئ العامة التي تميز تنظيم فتح في السياسة الفلسطينية كتتظيم بؤرة تفاعلات سياسية لكل التطورات الفلسطينية:

### أولا:

التنظيم الفتحاوي ذو تقاليد تاريخية وسياسية واجتماعية ثابتة ومستقرة، فقد نشأ في ظل ظروف تاريخية هامة مرت بها القضية الفلسطينية. فمع قيام ونشأة فتح وانطلاق الثورة الفلسطينية، بدأ العامل والمتغير الفلسطيني يأخذ دوره في معادلة القوى الحاكمة في توجهات ومسار القضية الفلسطينية، فقبل ذلك التاريخ يمكن القول أن المتغير الفلسطيني كان مغيبا أو مهمشا لحساب المتغيرين العربي والدولي. ولذلك فإن قيام حركة فتح ومبادراتها للعمل الفلسطيني بشكل مرحلة هامه في تطور الحركة من ناحية، وفي تأثير القرارات التي تتخذها على مستوى الحركة لما لذلك من امتدادات وانعكاسات على العمل الفلسطيني برمته. وبذلك شكلت الوعاء الذي احتضن كل التفاعلات والتطورات السياسية الفلسطينية في السنوات الأربعين الماضية وصولا إلى قيام السلطة الوطنية بعد القرارات التاريخية التي اتخذتها على مستوى رئاستها ولجنتها المركزية بالدخول في مفاوضات سلمية مع إسرائيل وصولا إلى قرار الانتخابات البرلمانية الفلسطينية

وما ترتب عليها من تغيرات في بنية السلطة الفلسطينية من ناحية، وعلى الدور المتوقع أن تمارسه الحركة من ناحية ثانية، وعلى بنية صنع القرار فيها.

وهو إلى جانب أنه يعد التنظيم الذي يسعى إلى كسب الاستقلال في نظر الفلسطينيين، واعتبار أن كل فلسطيني لا ينتمي إلى أي تنظيم آخر هو عضو في تنظيم فتح، إلا أنه قد أرسى أيضا لخصائص معينة كالمرونة في التعامل مع القوى السياسية المختلفة، واحتضانه لكافة القوى والتيارات وشرائح المجتمع الفلسطيني، والدقة في التنظيم من جانب آخر، ولو في بداية نشأته التنظيمية. ومن ناحية أخرى سيطرته المطلقة على مؤسسات منظمة التحرير، هذا إلى جانب سيطرة وهيمنة وغلبة السمة الشخصية للقيادات التاريخية المؤسسة والتي احتكرت زمام عملية صنع القرار السياسي. ولم يقتصر نشاط الحركة على مجرد المعالجة السياسية، بل تعدى ذلك إلى المقاومة المسلحة لتأكيد الوجود الفلسطيني على أرضه، ولذلك اتسمت الحركة بالمرونة والمواءمة ما بين المعالجة السياسية والمقاومة العسكرية، وهذا ما أكسبها شرعية متعددة الأبعاد والمصادر.

#### ثانيا:

وكنتيجة لتاريخ الحركة الطويل فإن أسلوبها اتسم أساسا بتنوع العلاقات وتعددتها في الداخل والخارج، وجمعت بين أسلوب الحركة النضالية وبين ممارسة السلطة السياسية، الأمر الذي أكسبها خبرة في الممارسة السياسية وسياسات المناورة والتمويه والتدوير.

#### ثالثا:

كذلك لحركة فتح مصادرها الخارجية وامتداداتها حيث يتواجد الفلسطينيون، بل أنها نجحت في استقطاب تأييد الكثير من مناصري الحرية والحق، وهذا أضفى عليها وزنا وتأثيرا دوليين، فنقلها من حركة ذات أهداف وطنية إلى حركة ذات أبعاد وركائز عالمية.

وهذا يفسر لنا لماذا يمكن أن يوصف تنظيم فتح بأنه أخطبوط ينساب في جميع بنية المجتمع الفلسطيني، فلذلك فهو أقرب إلى التنظيم الجماهيري الممتدة قاعدته وأنشطته لتغطي كافة المجالات التي تمارسها حركات التحرر والسلطة السياسية، وهذا انعكس على طبيعة القرارات السياسية التي تتخذ، والتي اتسمت في كثير من الحالات بعدم الوضوح أحيانا، وأحيانا أخرى بالتناقض وعدم الحسم، وغالبا بالتداخل والنقاط مع سياسات الدول الأخرى مما أدخلها في مآزق سياسي، وإيلائها هذا الجانب السياسي أولوية قصوى فيما تتخذه من قرارات.

#### رابعا:

مرونة تنظيم حركة فتح لا تقتصر على التنظيم والحركة من حيث مواجهة التطورات والمستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية والخارجية، بل تعدى ذلك إلى عملية التمثيل السياسي من حيث تمثيله لقاعدة عريضة من أبناء الشعب الفلسطيني، فهو لا يقتصر على الطبقة الوسطى، بل اشتمل على تنوع طبقي



واضح، فأما عن اعتداله من حيث المبادئ السياسية فيتضح ذلك في خطابه السياسي الذي اتسم بالشمولية والعمومية، وقد انعكست هذه المرونة على بنية صنع القرار من حيث سيولة القرار داخله، فرغم سيطرة الفرد الواحد على عملية اتخاذ القرار فكان حريصاً أن يخرج في إطار مؤسساتي ومن هنا تبرز أساليب المساومة والتكتيك والتراجع والنقد.

### فتح ومسالك الاتصال السياسي بالمجتمع

من الأهمية بمكان للتعرف على عملية صنع القرار السياسي في داخل حركة فتح أن نشير إلى أن القوى السياسية المستترة خلف هيكل تنظيم الحركة تمثل المدخل الحقيقي لفهم عملية صنع أي قرار سياسي سواء داخل الحركة أو على المستوى العام لمنظمة التحرير أو السلطة الوطنية الفلسطينية.

والواقع أن تنظيم حركة فتح قد استطاع أن يخلق قنوات اتصاله بكافة طبقات المجتمع الفلسطيني من الطبقات الأكاديمية العليا إلى الطبقة الوسطى إلى الطبقة العاملة والطبقات الدنيا.

وأول هذه الأدوات التي تساند وتوجد حلقة اتصال مع المجتمع اتحاد نقابات العمال، وثاني هذه الأدوات الاتحادات الشبابية والطلابية والنسائية، وثالث الأدوات إنشاء الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والصحية والتعليمية. وإلى جانب هذه القنوات، هناك مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودوائرها المتعددة والمتنوعة، وهكذا نجح في إنشاء أجهزة تمثل داخل المجتمع الفلسطيني ساهمت في حشد الدعم والتأييد للقرارات التي تتخذها قيادته.

### صنع القرار السياسي داخل الحركة

إن تحليل مقومات عملية صنع القرار السياسي يفترض تناول القرار في أبعاد ثلاث:

1. بناء إطار لعملية صنع القرار السياسي.
2. تحليل الآليات الواقعية لإبراز عملية النفاذ بين المتغيرات المتحركة في عملية صنع القرار.
3. تحديد الإطار الذي تتحدد به عملية التحليل المرتبطة بمتغيرات صنع القرار.

ويلاحظ على صنع القرار السياسي داخل حركة فتح:

- القرار السياسي حيث هو سلوك سياسي، فهو أيضاً أداة من أدوات الاتصال، وكذلك أداة من أدوات التحكم في الوسط السياسي، ولو نقلنا هذه المفاهيم إلى داخل حركة فتح لوجدنا أن الصفة الغالبة هي أنه إلى جانب كونه أداة من أدوات الاتصال بمختلف القوى المساندة في داخل المجتمع، فهو أداة من أدوات التحكم السياسي، ولذلك هو أداة إكراه في يد القيادة العليا للتنظيم ممثله أولاً في شخص الرئيس أي الرئيس عرفات فقد جمع في يده كل خيوط القرار السياسي على مستوى الحركة، إلى جانب أعضاء اللجنة المركزية العليا للحركة.

- إلى جانب ذلك فإن القرار السياسي هو من حيث طبيعته أداة من أدوات تحقيق التوازن بين مختلف عناصر الجسد السياسي من حيث علاقة التنظيم كجسد سياسي بالموقف السياسي ذاته، وذلك بهدف التأقلم مع الموقف والتحكم في أبعاده، وهذه خاصية من خصائص صنع القرار السياسي داخل حركة فتح.
- لا يمكن تجاهل وإغفال دور المتغيرات الخارجية في عملية صنع القرار السياسي داخل الحركة، وهذا يتوقف على طبيعة علاقاتها وامتداداتها الإقليمية، ولذلك اتسم القرار بقدر كبير من عدم الوضوح والصراحة أحيانا، والتردد أحيانا أخرى، وارتباطه بمصالح ورؤى ذاتية وشخصانية من ناحية ثالثة.

### آليات صنع القرار داخل فتح

كما هو معلوم في أدبيات صنع القرار السياسي فإن القرار السياسي هو نوع من الإعلان السلطوي عن أسباب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة. وهو ينبع ويتحدد بالموقف السياسي ويشكل خاتمه لتطور سياسي جديد.

وبتحليل آليات صنع القرار داخل تنظيم فتح يمكن أن نميز بين ثلاثة مجموعات من المتغيرات:

#### أولاً:

مجموعة المتغيرات الرئيسية التي تساهم بطريقة مباشرة في تشكيل القرار السياسي وصياغته، وهنا يبرز دور القائد الفرد الذي يتحكم في كل خيوط صنع القرار السياسي، ولذلك اتسم القرار السياسي بقدر كبير من الشخصية، تطبيقاً لما عرف بالديمقراطية المركزية، وإن غلف القرار بطابع مؤسساتي حتى يكتسب قدراً من الشرعية المؤسسية. وهنا يأتي دور مؤسسات التنظيم العليا مثل دور اللجنة المركزية والمجلس الثوري، وهي وإن كانت تمارس دورها في عملية صنع القرار السياسي، إلا إن غلبة الطابع الشخصي تطغى على الجانب المؤسساتي، وهنا يخضع القرار لشكل من أشكال التوفيق والمساومات، أو حتى توزيع المنافع كشكل من أشكال الترضية السياسية، ولذلك فمن أبرز سمات صنع القرار السياسي داخل تنظيم فتح إلى جانب هيمنة وغلبة النزعة الفردية، واللجوء إلى أساليب التوفيق وأحيانا أخرى التأجيل وذلك بهدف كسب الدعم والمساندة وخلق شكل من الشللية التي تحسب على هذا الشخص أو ذاك من القيادات، ولذلك نسمع مجموعة الرئيس الراحل عرفات، أو مجموعة رئيس الدائرة السياسية السيد فاروق القدومي.

#### ثانياً:

مجموعة المتغيرات التي توصف بالقوى المساندة، أي بعبارة أخرى تلك المجموعة التي تمثل الأنصار والتابعين والموالين، وهي بعبارة أخرى تلك القوى الباطنة التي تمد القيادة العليا بالطاقة والقدرة على المبادأة، وهنا يأتي دور المجلس الثوري على وجه الخصوص لذلك من الأساليب التي تلجأ إليها القيادة تعيين عدد من الأعضاء في المجلس لضمان التأييد، إلى جانب المؤسسات

المجتمعية والنقابية والاتحادات الطلابية والشبابية التي توفر الدعم المادي لصانع القرار وللقرارات التي تتخذ. وهنا يبدو واضحا أسلوب المكافأة والترضية في توزيع المناصب والتعيينات في الوظائف العليا ومنح الدرجات الإدارية القيادية دون اعتبار لعوامل الموضوعية أو الكفاءة بل على أساس العلاقات والولاءات الشخصية والتنظيمية، ومن شأن ذلك أن يخلق حالة من الشللية والتكتلات والقوى حول أشخاص وليس الولاء للتنظيم نفسه، وقد انعكس ذلك على النتيجة النهائية التي حققتها الحركة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وأصابت الحركة بحالة من الضعف التنظيمي. وهذا ما يفسر حالة الضعف التي أصابت الجسد السياسي للحركة، وأفقدته هويته الحقيقية وأوجدت ما عرف بأزمة الدور.

### ثالثا:

مجموعة المتغيرات التي يمكن أن توصف بأنها القوى الضاغطة أو المانعة، وهي تلك المتغيرات الفرعية التي تصير بمثابة نتوءات في طريق المتغيرات الأولى، فهي لا تساهم في اتخاذ القرار بشكل مباشر، ولا تمنع في الوقت ذاته من اتخاذ القرار، لكنها يمكن أن تقف عقبة في تنفيذ القرار في لحظة معينة، وقد لمسنا ذلك في الانتخابات البرلمانية الأخيرة حيث لم يلتزم كثير من القيادات بقرارات القيادة العلية، فدخلت الانتخابات تحت بند مستقلين مما أثر سلبا على تماسك الحركة. وفي سياق هذه المتغيرات تبرز البنية القاعدية للتنظيم مثل لجان الأقاليم، وهنا تتم إلى حد ما عملية استرضاء سياسي لبعض الأشخاص بتعيينهم في وظائف عليا مما خلق حالة من عدم الرضا والنقد.

وبناء عليه فالمتغيرات التي منها وبها تتبع صياغة القرار السياسي نستطيع أن نحددها في الشخصيات القيادية وفي أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري وهي المجموعة التي تتحكم من حيث الواقع في صياغة وصنع أي قرار سياسي. أما المجموعة الثانية التي توصف بالمتغيرات المساندة وتتركز في النقابات المهنية وبيروقراطية التنظيم والرأي العام الذي يمكن أن يعبر عن نفسه من خلال المنظمات الشبابية والطلابية والنسائية وترتبط هذه المجموعة بالأولى ارتباطا عضويا، أما المجموعة الثالثة والتي توصف بالقوى الضاغطة ولكنها سلبية في عملية اتخاذ القرار تتمثل في القاعدة الجماهيرية.

إن عملية صنع القرار داخل حركة فتح اتسمت بالديمقراطية المركزية التي سيطر عليها العامل الفردي أو دور الفرد القائد. ولا شك أن هذه التطورات السياسية التي صاحبت قيام فتح كتتنظيم وحركة تحرر وسلطة سياسية قد انعكس على هويتها ودورها وأدائها وأوجد أزمة بنيوية داخله، تحتاج معها إلى عملية إصلاح شاملة بنيوية وعلى مستوى مراجعة خطابها السياسة تبد أمن القاعدة إلى القمة.

## أزمة حركة فتح بعد غياب القائد الرمز

حسن الكاشف

كاتب ومحلل فلسطيني

أجل فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني تفاقم الأزمة الداخلية لحركة فتح، وجاء الصراع على الصلاحيات بين فتح وحماس، بعد تشكيل حماس لحكومتها، وما تبعه من تجانب وصل إلى حالة المواجهة المسلحة ليكرس تأجيل فتح لأزماتها الداخلية.

ولم يكن هذا هو التأجيل الأول لمواجهة تفاقم الأزمة الداخلية، فقد سبقه تأجيل فرضه موت قائد فتح ياسر عرفات، حيث تسبب ذلك الموت، لبعض الوقت، في اندفاع أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري والكادر الأساسي نحو التماسك وملء الفراغ بتوافق إجماعي على تولية أبو مازن (محمود عباس) للموقع الأول في السلطة الوطنية ومنظمة التحرير، وكذلك توليه المركز الفتاوي الأول داخل الأراضي الفلسطينية حيث أغلبية أعضاء اللجنة المركزية (أبو مازن، أحمد قريع، هاني الحسن، الطيب عبد الرحيم، حكم بلعوي، عباس زكي، انتصار الوزير، نبيل شعث، زكريا الأغا، وعبد الله الإفرنجي).

### بوادر أزمة فتح

كانت الأزمة الداخلية لحركة فتح قد تجلت واضحة عشية الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة، ووصلت الأزمة ذروتها مع الإعلان عن وجود قائمتين لحركة فتح، واحدة تضم أعضاء اللجنة المركزية وعدداً من الكوادر، والثانية تضم الكادر الأساسي برئاسة مروان البرغوثي. وبالفعل تم تسجيل القائمتين لدى اللجنة المركزية للانتخابات رسمياً، ولولا جهود التوفيق، والشعور المتأخر بأخطار الفشل في الانتخابات، لما تم التوصل إلى اتفاق اللحظة الأخيرة بين رموز القائمتين وتشكيل قائمة واحدة لحركة فتح.

وقبل تجلي الأزمة الداخلية عشية انتخابات المجلس التشريعي، كانت هناك محطة أخرى تجلى فيها الصراع الداخلي، حدث ذلك قبيل وفاة عرفات حين قررت حركة فتح إجراء الانتخابات التمهيدية الداخلية لمؤتمرها العام. وحين انعقدت المؤتمرات الانتخابية للمناطق في قطاع غزة أواخر ٢٠٠٤ وأوائل ٢٠٠٥ جاءت النتائج لصالح تيار الشباب وبشكل كبير، وكان ذلك مؤشراً على ضعف وزن وتأثير اللجنة المركزية ومن معها من الكادر الأساسي. فقد انغمس ذلك التيار في المسؤولية الرسمية والمواقع الأساسية في وزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية، وأهمل دوره في التنظيم والتواصل مع القاعدة.

وكان اندلاع انتفاضة الأقصى في الثلث الأخير من عام ٢٠٠٠ العامل الحاسم في حالة الاستقطاب الداخلي، فقد نهض بمهام وقيادة الانتفاضة كادر الداخل الذي قاد الانتفاضة الأولى، في حين ظل فريق اللجنة المركزية ومن معها في إطار العمل الرسمي، ومع استمرار الانتفاضة لسنوات، وتشكيل كتائب شهداء الأقصى وفعاليتها في الانتفاضة، اتضحت الأوزان والأدوار والمواقف.

كانت قنوات اتصال ودعم الرئيس عرفات مع قيادات الانتفاضة مفتوحة، وكانت قيادة فتح الشابة تغتتم الفرصة التاريخية وتعزز دورها في القاعدة الفتاوية والشارع، وقدمت تلك القيادة الشهداء والجرحى والأسرى والمطاردين. في حين شهدت مكانة فريق اللجنة المركزية تراجعاً واضحاً، وفقد ذلك الفريق تأثيره المعنوي على قواعد فتح بعد أن استسلم لانعدام وزنه ودوره داخل تلك القواعد.

وكانت قضية الفساد عاملاً أساسياً مضافاً أسهم في عملية الفرز، فقد حامت اتهامات الفساد والفسل في بناء وقيادة المؤسسات الرسمية للسلطة الوطنية، فوق بعض رؤوس الصف القيادي الأول في حركة فتح، ومع غياب المحاسبة، رغم فضائح فساد كبيرة وشواهد فشل كثيرة، تعمق الاستقطاب، وسادت أوساط الحركة حالة من الاحتجاج والاعتراض العلني، مما عمق الأزمة الداخلية ودفعها نحو طريق ظلت اللجنة المركزية تغلقه بإصرار يتجاهل أخطار الانفجار.

### عرفات القائد الرمز

كانت قيادة فتح متوازنة رغم تعدد الأقطاب، لكن غياب معظم الأقطاب بالموت والاعتقال مثل أبو يوسف النجار، كمال عدوان، ماجد أبو شرار، خالد الحسن، خليل الوزير، صلاح خلف وأبو الهول، أنهى حالة التوازن التي أغنت رؤى ومواقف الحركة على مدى عقدين ونصف العقد من الزمن تقريباً.

ومع وراثة رئيس الحركة ياسر عرفات للمسؤوليات الأساسية بعد غياب الأقطاب، انتهت مرحلة التوازن ودخلت قيادة فتح حالة القائد الرمز مطلق الصلاحيات ومصدر القرار والمتحكم بالإمكانات، وساعد في استقرار حالة القائد الرمز مطلق الصلاحيات عوامل عدة في مقدمتها شخصية ياسر وجماهيريته الطاغية، وقدرته غير المسبوقة على إبقاء خطوطه مفتوحة على كل الاتجاهات، دون أن يفرط بأي اتجاه أو حتى مجموعة ذات دور.. هكذا خلق عرفات حالة توازن داخل أطر الحركة، وظل قادراً على التأثير والتحكم في كافة القيادات والاتجاهات.

مع غياب عرفات انتهت مرحلة طويلة من عمر التجربة الوطنية الفلسطينية وعمر ومسيرة الحركة، وانتهى إجماع فتح على قائدها الرمز وقبولها، أو تسليمها، بصلاحيات مطلقة للموقع الأول، ولهذا ترافق التوافق القيادي الفتاوي على تولية أبو مازن لرئاسة السلطة ومنظمة التحرير، مع قرار من اللجنة المركزية بعقد المؤتمر العام للحركة والبدء بالإجراءات التحضيرية لعقد هذا المؤتمر الذي سينتخب المجلس الثوري واللجنة المركزية بما يعكس موازين القوى الجديدة داخل حركة فتح.

جدير بالتوقف والتأمل غياب البعد الفكري في الخلافات والاجتهادات داخل فتح، فالحركة لم تتبنَّ أيديولوجية محددة. وجدير بالتوقف والتأمل غياب التقاليد الحزبية الصارمة كالحياة الداخلية لحركة فتح وفي غياب الفكر الموحد والانضباط التنظيمي ووحدة الموقف القيادي، ظل تنظيم فتح وما يزال حالة وطنية عريقة أكثر من كونه تنظيمًا حزبيًا متماسكاً يسوده الانضباط، ودون وحدة الفكر والتماس والانضباط الداخلي تبرز وتتفشى مظاهر الخلاف والتجمع على أسس سياسية حيناً، واعتراضية حيناً آخر، وجهوية حيناً ثالثاً.

ونتيجة لهيمنة فتح على منظمة التحرير ومؤسساتها، وعلى السلطة الوطنية ومؤسساتها، نشأت وتكرست، بل وتكسبت، طبقة من كبار المسؤولين في مؤسسات المنظمة والسلطة، وكان هؤلاء وما زالوا هم أنفسهم من صفوف المجلس الثوري لفتح ومن الكادر الأساسي للحركة، وبديهي أن مصالح وامتيازات كبيرة وطويلة ظلت حكرًا على هؤلاء، دون أن يخضعوا للمحاسبة في حالتي الفساد والفسل، ودون أن يجري استبدالهم بكادر من أجيال أثبت وجوده وقدراته.

يشكل هؤلاء المسؤولون حالة قيادية يهددها أي تغيير في بنية فتح وهيكلها، إذا ما انعقد المؤتمر العام للحركة، في ذات الوقت الذي يتحكم هؤلاء أنفسهم بقرار المجلس الثوري، والمفارقة أن هذه الحالة تستمر في وقت حرج لفتح. وفي وقت يواجه فيه المشروع الوطني الفلسطيني أخطارا كبيرة وجدية.

كل الحقائق والأزمات تطالب قيادة فتح بضرورة وسرعة إجراء مراجعة شاملة لرؤيتها وبنيتها، فقد مر على آخر مؤتمر عام للحركة سبعة عشر عاماً، وهذا زمن طويل شهد تحولات وتغييرات عصفت بالساحتين الدولية والعربية، كما عصفت بالساحة الفلسطينية. لكن المراجعة لم تحدث حتى الآن، ولا حدثت محاسبة، ولا جرى التغيير الذي تفرضه دروس سنوات السلطة وسنوات التفاوض، كما تفرضه هزيمة فتح في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وفوز حماس وتشكيلها للحكومة.

### **حركة فتح وغياب القائد**

من الموضوعية والإنصاف الإقرار بأن فتح تعيش أزماتها في ظرف ساخن تفرضه الآن تحديات المواجهة مع حركة حماس، هذه المواجهة التي بدأت سياسية وإعلامية قبل أن تنتقل إلى حالة ازدواجية سلطة ثم إلى اشتباكات مسلحة تنذر بحرب أهلية، ولهذا فإن هذا الظرف يفرض على فتح التعايش مع أزماتها حتى تتمكن من مواجهة الأزمة مع حماس وتحديات البقاء موحدة الموقف والصف.

فتح بعد غياب ياسر تتغير بشكل بطيء، و بانتظار المؤتمر العام القادم الذي لا يبدو قريباً حتى الآن، تراوح الحركة في دائرة أزماتها ودائرة تحديات كبيرة وخطيرة، وإذا كان غياب عرفات نهاية لمرحلة القائد الرمز مطلق الصلاحيات، فإن وصول فتح إلى حالة القيادة الجماعية لا يبدو هو الآخر قريباً، فقد ورث أبو مازن صلاحيات ياسر، كما ورث نظاماً سياسياً عرفاتياً، إضافة لوراثته لقيادة حركة فتح بكل أزماتها القديمة والمقيمة.

كان أبو مازن (محمود عباس) هو الحل الفتحاوي الممكن والأفضل لحظة غياب عرفات، وسلمت له كافة الاتجاهات الفتحاوية والتفت حوله موحدة، وضمنت له الفوز في الانتخابات الرئاسية.

صار أبو مازن الحل الفتحاوي الأفضل بعد خسارة فتح لقيادتها للسلطة الوطنية بعد خسارتها الانتخابات التشريعية، ومن خلال موقعه كرئيس منتخب أصبح عباس الضمانة الرسمية الأساسية لبقاء فتح في دائرة المسؤولية الرسمية، كما أصبح ضماناً استمرار

كادر الحركة القيادي في مواقع المسؤولية داخل المؤسسات المدنية والأمنية والسلطة الوطنية، وهذا ما يعزز قيادة الرئيس محمود عباس لحركة فتح في غياب شبه مطلق لأي رمز قيادي فتحاوي منافس.

وأصبح عباس مركز استقطاب لكل التأييد والدعم العربي والدولي الرسمي بعد تشكيل حماس لحكومتها، ورفضها الاستجابة للمطالب العربية والدولية التي لا تتوقف عن المناداة بضرورة اعتراف حماس بالقرارات والاتفاقات التي وقعت وقبلتها والتزمت بها قيادة السلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير.

وكلما اشتدت الأزمات السياسية والمالية والأمنية داخل الساحة الفلسطينية.. وكلما احتدمت التجاذبات بين حركتي فتح وحماس، يزداد الرئيس عباس قوة، ويبدو أمام الأوساط السياسية الدولية والإقليمية والعربية أنه الطرف الوحيد المؤهل الذي يستحق الدعم السياسي والمالي.

ويتصاعد هذا الدعم الخارجي للرئيس أبو مازن كلما أكدت حماس تمسكها بمواقفها، وكلما أكد عباس انسجامه مع المواقف والتوجهات الدولية والعربية، ولا يتوقف رئيس السلطة عن تأكيد موافقه (قبوله بقرارات الشرعية الدولية، قبوله وتمسكه بخارطة الطريق، قبوله بالمبادرة العربية، اعتماده المفاوضات كطريق وحيد للوصول إلى حل الدولتين الذي طرحه الرئيس الأميركي جورج بوش، ورفضه لكل أشكال المقاومة المسلحة، ورفضه لبقاء السلاح خارج يد السلطة الرسمية).

الرئيس عباس يؤكد انسجامه وتوافقه مع التوجهات السياسية الدولية (أميركا وأوروبا) والعربية (السعودية، مصر والأردن، والمغرب) ومع نهاية حقبة تعدد مراكز الاستقطاب العربي يظل هناك طريق عربي وحيد مفتوح، فقد انتهت مرحلة التسابق الرسمي العربي على احتضان فصائل المقاومة ودعمها، وأغلقت الحدود العربية أبوابها بوجه المقاومة الفلسطينية المسلحة، كما انتهت الثنائية القطبية في الساحة الدولية مع تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية المعسكر الاشتراكي وحلف وارسو.

الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ هي الساحة الرئيسية للعمل الفلسطيني، وهي الساحة التي ستقرر المصير والمستقبل الفلسطيني، فقد تراجع كثيراً دور الساحات الخارجية المحيطة بعد الخروج من الأردن (١٩٧٠-١٩٧١) والخروج من لبنان (١٩٨٢-١٩٨٣) كما تراجع كثيراً تأثير ووزن عديد من الفصائل والرموز القيادية في الخارج والداخل، وكل هذا يؤكد أن حقبة جديدة من العمل الوطني الفلسطيني ومن حياة حركة فتح تفرض شروطها، وهذه الحقبة هي هي وحدها التي ستفرض رموزها ونوع أدواتها، وأشكال العمل الممكنة.

لحركة فتح الآن قائد هو محمود عباس، وهو قائد بدون قيادة (اللجنة المركزية) ولا يوجد لهذا (الرئيس القائد) منافس، ولا يشكل تيار الشباب منافساً له، بل إن هذا التيار هو الذي يواجه حماس على الأرض ليؤكد ثقته غير القابل للتجاهل، وهو الذي يفاوض قيادة حماس من مواقع مواجهاتها، وهنا تبرز حاجة الطرفين (عباس وتيار الشباب) لبعضهما.

تعيش فتح، منذ سنوات، حالة تحول، وإذا كان الميدان يسلم بحقائق التحول والمتغير في الرموز والقوى والأدوار، فإن ترسيم حقائق الأرض وحقائق السياسة بقيادات جديدة وهياكل جديدة، يظل المسألة الوحيدة على جدول أعمال تلك الحركة، وهي مسألة مؤجلة حتى الآن.. تؤجلها أزمات وتحديات الواقع قدر ما تؤجلها رغبات ومخاوف قيادات فقدت أوزانها وتأثيرها رغم احتفاظها بمواقعها.

وحتى إشعار آخر تظل حركة فتح برأس واحد (أبو مازن) ويظل أبو مازن مستمداً قوته من كونه الحل الفتاوي الأمثل بعد غياب عرفات.. بعد حضور حماس، وفي ظل انسجامه المعلن مع السياسات والتوجهات الدولية والعربية.



## شخصيات فتحاوية

سيدي أحمد ولد أحمد سالم  
الجزيرة نت

### ياسر عرفات (أبو عمار)

يعتبر ياسر عرفات أحد مؤسسي حركة فتح، فقد كون مع خليل الوزير (أبو جهاد) وغيرهما سنة ١٩٦٥ وهما بالكويت خلية ثورية أطلقا عليها اسم (فتح) وهي اختصار لحركة تحرير فلسطين، وتم إصدار مجلة تعبر عن هموم القضية الفلسطينية أطلق عليها اسم (فلسطيننا).

حاول عرفات منذ ذلك الوقت إكساب هذه الحركة صفة شرعية فاتصل بالقيادات العربية للاعتراف بها ودعمها، ونجح بالفعل في ذلك فأسس أول مكتب للحركة في الجزائر عام ١٩٦٥ مارس عبره نشاطا دبلوماسيا.

وقد برز اسم عرفات بقوة عام ١٩٦٧ حينما قاد بعض العمليات الفدائية ضد إسرائيل عقب عدوان ١٩٦٧ انطلاقاً من الأراضي الأردنية. وفي العام التالي نال اعتراف الرئيس المصري جمال عبد الناصر ودعمه للعمل الفلسطيني.

وفي عام ١٩٦٩ انتخب المجلس الوطني الفلسطيني عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست عام ١٩٦٤، خلفاً ليحيى حمودة.

وقد ألقى عرفات خطاباً تاريخياً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٤، قال في ختامه كلمته المشهورة "إنني جننكم بغصن الزيتون مع بندقيّة الثائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي.. الحرب تتدلج من فلسطين والسلم يبدأ من فلسطين".

وكان ياسر ومعه حركة فتح محور أحداث كثيرة وهامة من أبرزها خروجه من الأردن ليحط الرحال مؤقتاً بالأراضي اللبنانية بعد أحداث أيلول الأسود سنة ١٩٧٠. وبعد الاجتياح الإسرائيلي الكبير للبنان عام ١٩٨٢، اضطر عرفات وكوادر فتح ومسلسوها للخروج من لبنان نحو تونس تحت الحماية الدولية.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٨ اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراً بقيام الدولة على التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف استناداً إلى الحقوق التاريخية والجغرافية لفلسطين، وأعلن كذلك في العاصمة الجزائرية عن تشكيل حكومة مؤقتة.

كما ألقى ياسر مرة أخرى خطاباً شهيراً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨، أعلن فيه اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود.

وقد وافق المجلس المركزي الفلسطيني على تكليف عرفات برئاسة الدولة الفلسطينية المستقلة في أبريل/ نيسان ١٩٨٩، ولدفع عملية السلام أعلن ياسر أواثل عام ١٩٩٠ أنه يجري اتصالات سرية مع القادة الإسرائيليين بهذا الخصوص.

وفسر موقف عرفات من حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ بأنه مؤيد للعراق في غزوه للكويت، مما أثر على العاملين الفلسطينيين في دول الخليج. وقد وقع عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين عام ١٩٩٣ اتفاق أوسلو الشهير، والذي تمخض عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

وبعد ٢٧ عاما قضاها بالمنفى عاد ياسر إلى غزة رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية في يوليو/ تموز ١٩٩٤. وحصل في العام التالي على جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز. وانتخب يوم ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦ رئيساً لسلطة الحكم الذاتي بأول انتخابات عامة في فلسطين حيث حصل على نسبة ٨٣%.

وقد أعلن عرفات يوم الاثنين ٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠١ رفضه للمقترحات الأميركية التي قدمها الرئيس بيل كلينتون للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والتي تضمنت التنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتحويل القدس إلى مدينة مفتوحة فيها عاصمتان واحدة لليهود والأخرى للفلسطينيين.

وقد حملت الحكومة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية وياسر عرفات مسؤولية الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

ولا يعرف تحديدا مكان ولادة محمد عبد الرؤوف القدوة الحسيني الذي اشتهر فيما بعد باسم ياسر عرفات أو أبو عمار، والأغلب أنه ولد بالقاهرة في الرابع والعشرين من أغسطس/ آب ١٩٢٩، وهو الابن السادس لأب كان يعمل بالتجارة، وهاجر إلى القاهرة عام ١٩٢٧ وعاش بحي السكاكيني. وقد توفي عرفات صبيحة ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤ في مستشفى عسكري بباريس.

### محمود عباس (أبو مازن)

أحد الشخصيات المؤسسة لحركة فتح، وقد عمل مديرا لشؤون الأفراد بإدارة الخدمة المدنية في قطر، ومن هناك قام بتنظيم مجموعات فلسطينية واتصل بحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي كانت وليدة آنذاك.

شارك محمود عباس في اللجنة المركزية الأولى لفتح، لكنه ظل بعيدا عن مركز الأحداث نظرا لوجوده في دمشق وقاعدة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت في بيروت.

كما عين عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني منذ عام ١٩٦٨ وحصل خلال عمله السياسي على الدكتوراه في تاريخ الصهيونية من كلية الدراسات الشرقية بموسكو. كما قاد المفاوضات مع الجنرال ماتيتياهو بيليد التي أدت إلى إعلان مبادئ السلام على أساس الحل بإقامة دولتين المعلن في ١ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٧.

وعين أبو مازن عضواً باللجنة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ أبريل/ نيسان ١٩٨١، وتولى حقيبة الأراضي المحتلة بعد اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد).

بدأ المحادثات السرية مع الإسرائيليين من خلال وسطاء هولنديين عام ١٩٨٩ ونسق المفاوضات أثناء مؤتمر مدريد. أشرف على المفاوضات التي أدت إلى اتفاقات أوسلو، كما قاد المفاوضات التي جرت في القاهرة وأصبحت ما يعرف باسم اتفاق غزة-أريحا.

ترأس عباس إدارة شؤون التفاوض التابعة لمنظمة التحرير منذ نشأتها عام ١٩٩٤. عمل رئيساً للعلاقات الدولية بالمنظمة. عاد إلى فلسطين في يوليو/ تموز ١٩٩٥.

تم اختياره أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عام ١٩٩٦ مما جعله الرجل الثاني عملياً في تراتبية القيادة الفلسطينية. وأفقدته دعواته المتكررة لوقف العمليات العسكرية الفلسطينية ضد الاحتلال، وضرورة التوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل، الكثير من الشعبية في صفوف الفلسطينيين بمن فيهم أنصار فتح.

تم تعيين أبو مازن رئيساً للوزراء في حكومة السلطة، وكلفه ياسر عرفات بتعيين حكومة استمرت ٤ أشهر من نهاية أبريل/ نيسان حتى بداية سبتمبر/ أيلول حين قدم استقالته، فتم تعيين أحمد قريع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق خلفاً له.

وفي ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٤ وبعد مضي أسبوعين على وفاة عرفات، تم ترشيح محمود عباس لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية من قبل حركة فتح.

وقد نجح عباس في الانتخابات الرئاسية وحصل على ما نسبته ٦٢,٥٢% من الأصوات أمام ستة مرشحين هم: مصطفى البرغوثي وتيسير خالد وبسام الصالحي وعبد الكريم شبيب والسيد حسين بركة وعبد الحليم الأشقر.

ومحمود عباس من مواليد صنف عام ١٩٣٥، وهو من لاجئي ١٩٤٨ الذين تم ترحيلهم إلى سوريا.

### فاروق القدومي (أبو اللطف)

أحد مؤسسي حركة فتح تفرغ للعمل في الحركة منذ ستينيات القرن الماضي، بعد أن عمل في السعودية بشركة (أرامكو) وبعدها في ليبيا، ثم الكويت.

وقد تولى أمانة سر اللجنة المركزية لحركة فتح، وعندما أصبحت فتح مكوناً من مكونات منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩ تولى القدومي مسؤولية دائرة التنظيم الشعبي بالمنظمة. ثم أصبح بعد ذلك مسؤولاً عن الدائرة السياسية لمنظمة التحرير منذ عام ١٩٧٣. وقد تم انتخابه من طرف المجلس الوطني وزيراً لخارجية فلسطين عام ١٩٨٨ وذلك بعد إعلان الدولة بالجزائر.

تعرض للاعتقال في الأردن أثناء أحداث سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ المعروفة فلسطينياً بـ "أيلول الأسود".

والقذومي ذو خلفية فكرية قومية إذ يذكر أنه انتسب لحزب البعث العربي الاشتراكي. وقد مثل فلسطين في العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية بوصفه وزير خارجية منظمة التحرير. وتولى مسؤولية تدريب كوادر حركة فتح.

ولد فاروق في مدينة يافا بقضاء نابلس بفلسطين في أغسطس/ آب ١٩٣٠. درس الابتدائية والثانوية في يافا، والتحق عام ١٩٤٩ بالجيش الأردني، ثم تركه للعمل بالسعودية حتى عام ١٩٥٤، والتحق بالجامعة الأميركية في القاهرة عام ١٩٥٤ لإتمام دراسته الجامعية وتخرج فيها عام ١٩٥٨م. وعمل بعد تخرجه في مجلس الإعمار الليبي، ثم انتقل للعمل بالمملكة السعودية في وزارة البترول والثروة المعدنية. ثم عمل في الكويت حتى عام ١٩٦٦م.

### صلاح خلف (أبو إياد)

صلاح خلف عضو مؤسس بارز لفتح، إذ أسس مع ياسر عرفات وآخرين بمصر هذه الحركة، وأصبح عضواً بلجنتها المركزية، ويعرف حركياً باسم أبو إياد.

وقد انتسب وهو بالقاهرة إلى اتحاد الطلبة الفلسطينيين حيث تعرف على ياسر عرفات. وعندما تولى الأخير رئاسة الاتحاد سنة ١٩٥٢ كان خلف نائباً له، ليخلفه بعد أربع سنوات في رئاسة هذا الاتحاد.

تم توقيف أبو إياد عدة مرات بمصر وبسبب نشاطاته السياسية في عهد الملك فاروق، وفي عهد الثورة.

وعندما وقعت أحداث سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ المعروفة بالأدبيات الفلسطينية بأحداث "أيلول الأسود" اتهم خلف بقيادة منظمة أيلول الأسود السرية التي قامت باغتيال رئيس الوزراء الأردني السابق وصفي التل يوم ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧١.

كما اتهم هذا التنظيم السري بالهجوم على الفريق الرياضي الإسرائيلي في ميونيخ بألمانيا في سبتمبر/أيلول ١٩٧٢، وكثيراً ما نفى صلاح تلك التهم.

وبعد خروج المسلحين الفلسطينيين من الأردن انتقل أبو إياد إلى لبنان وأصبح مسؤولاً عن العلاقات مع السلطات اللبنانية، وبعد حصار إسرائيل لبيروت، كان صلاح ضمن القيادة الفلسطينية التي انتقلت إلى تونس.

ولد صلاح خلف في يافا عام ١٩٣٣ وقبل قيام دولة إسرائيل بيوم واحد، نزلت عائلته إلى غزة عن طريق البحر، فأكمل في غزة دراسته الثانوية وذهب إلى مصر عام ١٩٥١ ليدرس الفلسفة وعلم النفس.

اغتيال أبو إياد يوم ١٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٩١ في تونس واتهمت إسرائيل بالحادث، وقيل إن المنفذ أحد عناصر صبري البنا المعروف حركيا باسم أبو نضال.

### خليل الوزير (أبو جهاد)

أحد مؤسسي حركة فتح وقد تعرف وهو بالكويت بداية ستينيات القرن الماضي على ياسر عرفات، وشاركا معا في تأسيس الحركة. ويعتبر الشخصية المتقدمة في هيكلة الحركة.

أشرف سنة ١٩٦٣ بالجزائر على افتتاح أول مكتب لفتح وتولى الإشراف عليه. كما قام بتأسيس معسكرات تدريب للفلسطينيين الموجودين على أرض الجزائر بإذن من السلطات هناك. وكانت الجزائر أواسط ستينيات القرن الماضي نقطة استقطاب لحركات التحرر، لذلك قام أبو جهاد بتوطيد علاقات فتح مع الكثير من الحركات الثورية في أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا الموجودة على أرض الجزائر.

تولى أبو جهاد مناصب عدة منها عضوية كل من المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس العسكري الأعلى للثورة والمجلس المركزي لمنظمة التحرير ونائب القائد العام لقوات الثورة.

وقد غادر خليل الوزير الجزائر إلى دمشق سنة ١٩٦٥ حيث قام بتنسيق العلاقات مع الخلايا الفدائية داخل فلسطين أو ما يعرف بقوات العاصفة. وقد شارك في حرب ١٩٦٧ وخاصة بمنطقة الجليل الأعلى.

قام أبو جهاد من سنة ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ بالتخطيط والإشراف على العمليات العسكرية بالأراضي المحتلة، فيما بات يعرف بالقطاع الغربي في حركة فتح.

كان له دور قيادي في المواجهات بين الجيش الإسرائيلي والمقاتلين الفلسطينيين بلبنان عام ١٩٨٢.

وكان أبو جهاد من قادة فتح المهتمين بالانتفاضة الأولى، وقد اشتهرت كلمته "لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة".

تم اغتيال أبو جهاد يوم ١٦ أبريل/ نيسان ١٩٨٨ في تونس من طرف كوماندوز إسرائيلي، وقد اعترفت تل أبيب رسميا بذلك.

ولد خليل سنة ١٩٣٥ في بلدة الرملة بفلسطين. ودرس في جامعة الإسكندرية بمصر، ثم عاش بالسعودية ومنها توجه إلى الكويت حتى عام ١٩٦٣.

### كمال عدوان (أبو هشام)

أحد المؤسسين الأوائل لفتح. وكان في البداية ذا خلفية سياسية إسلامية حيث انتمى لحركة الإخوان. أسس خلية ضمت اثني عشر شابا معظمهم كانوا بتنظيم الإخوان، وشكلت هذه

المجموعة أحد المكونات الأولى للحركة. عقب الخلاف بين عبد الناصر والإخوان المسلمين عام ١٩٥٤ ترك عدوان تنظيم الإخوان ونشط بالعمل الفدائي المسلح.

اختير يوم ١٢ أبريل/ نيسان ١٩٦٨ رئيساً لمكتب الإعلام بمنظمة التحرير. قام بتطوير الإذاعة الفلسطينية التي كانت تبث من القاهرة، وأنشأ نشرات ودوريات تهتم بالعمل السياسي الفلسطيني.

وانتخب في يناير/ كانون الثاني ١٩٧١ عضو باللجنة المركزية لحركة فتح مكلفاً بالإشراف على القطاع الغربي إلى جانب مهمته الإعلامية.

شارك في المواجهات بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين عام ١٩٧٠ في أحداث أيلول الأسود، وانتقل إلى بيروت مع غيره من كوادر فتح ومسلحيها.

اغتيال عدوان يوم ١٠ أبريل/ نيسان ١٩٧٣ في منزله ببيروت أثر هجوم قامت به وحدة اسرائيلية فيما عرف بعملية فردان، وقتل معه كمال ناصر وأبو يوسف النجار.

ولد كمال عدوان بقرية بربرة القريبة من مدينة عسقلان سنة ١٩٣٥، وعاشت عائلته بغزة بعد حرب ١٩٤٨. وتخرج مهندساً بترولياً عام ١٩٦٣، وعمل بالسعودية وقطر.

### أحمد قريع (أبو علاء)

شهد أحمد قريع انطلاقة حركة فتح وكان عضواً بمجلسها الثوري حتى انتخابه عضواً بلجنتها المركزية عام ١٩٨٩.

كان وراء تأسيس مؤسسة صامد (جمعية معاملة أبناء شهداء فلسطين) التي كان مديراً لها منذ ١٩٧٠، وكان هدفها رعاية أسر الشهداء الفلسطينيين وتوفير فرص عمل لهم.

لعب دوراً فعالاً في إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية كمجلس الإسكان الفلسطيني، ودائرة الإحصاء المركزية ومؤسسات الإقراض.

شغل قريع منصب المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير والمستشار الاقتصادي لعرفات. كما أشرف على إعداد برنامج الإنماء للاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٠ كأهم برامج للتنمية الاقتصادية بالأراضي الفلسطينية.

أصبح قريع نائباً عن محافظة القدس في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦ ورئيساً للمجلس التشريعي الذي انتخب في العام نفسه. وأعيد انتخابه للمنصب ثلاث مرات متتالية.

قام بدور المنسق العام للوفود الفلسطينية إلى مفاوضات السلام المتعددة الأطراف منذ انطلاقتها في مدريد عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٥. ورأس الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات أوسلو ومفاوضات باريس الاقتصادية.

والتقى أبو علاء رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو في ١٣ جلسة متتالية، وتوصل معه إلى مذكرة ما عرف بـ "واي ريفر" قبل التوقيع عليها بالولايات المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨ والتي نصت على الانسحاب من أراض فلسطينية إضافية، لكن لم ينفذ سوى قسم منه وأعدت إسرائيل احتلال معظم الأراضي التي انسحبت منها بموجب الاتفاق منذ بداية الانتفاضة.

وكان قريع من أوائل المسؤولين الفلسطينيين الذين التقوا رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون بعد تشكيل حكومته الأولى في مارس/ آذار ٢٠٠١. وأجرى بعدها مباحثات مع زعيم حزب العمل شمعون بيريز -أحد مهندسي اتفاقات أوسلو- عندما كان وزيراً للخارجية بحكومة شارون.

تم تعيين أبو علاء رئيساً للوزراء خلفاً لمحمود عباس الذي استقال بداية سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣.

نشر العديد من الأبحاث والدراسات الاقتصادية، وأصدر كتاباً بعنوان "السلام المعلق". كما أنه عضو مجلس أمناء معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وعضو مجلس أمناء مركز بيريز للسلام.

أبو علاء ترأس المجلس التشريعي منذ انتخابه عام ١٩٩٦، وهو المهندس الرئيسي لاتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣، يعتبره المقربون رجل المهام الصعبة حيث كلفه الرئيس ياسر عرفات مراراً بإدارة المفاوضات المهمة مع إسرائيل.

اختارته دوائر منظمة التحرير بعد حركة التحرير الوطني (فتح) خليفة لرئيس الوزراء المستقيل أبو مازن الذي توترت علاقته مع عرفات بسبب خلافات حول الصلاحيات.

ولد أحمد قريع في بلدة أبو ديس جنوب شرقي مدينة القدس عام ١٩٣٧، وعمل لمدة ١٤ عاماً بالقطاع المصرفي حتى ١٩٦٨ حيث تفرغ للعمل السياسي.

### جبريل الرجوب

ظهر اسم جبريل الرجوب كشخصية قوية بالضفة الغربية بعد خروجه من السجون الإسرائيلية ١٩٨٥، وقد قضى فيها قرابة ١٥ عاماً لإلقاءه قنبلة يدوية على سيارة عسكرية إسرائيلية.

أطلق سراح الرجوب من السجن ضمن عملية لتبادل الأسرى، وتم ترحيله إلى لبنان عام ١٩٨٨ ثم استقر به المقام في تونس مع كوادر فتح وقيادتها هناك.

عاد إلى الضفة الغربية بعد اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٤ حيث أصبح رئيس قوة الأمن الوقائي للسلطة الوطنية بالضفة الغربية، وكان يرمي إلى تحويل فتح بالضفة الغربية إلى تنظيم أكثر تأييداً للسلطة الفلسطينية. وبصفته رئيس أكبر وأقوى جهاز شرطة سرية بالضفة الغربية، يدافع الرجوب عن الأمن الفلسطيني عن طريق السلام مع إسرائيل.

علقت عضويته بالمجلس الثوري لفتح لمدة ثمانية أشهر من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧ عندما سرت شائعات قوية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٧ بأنه كان يخطط للسيطرة على الضفة الغربية إذا تدهورت الحالة الصحية للرئيس عرفات، وكان يعارض أي دور أردني في مستقبل الضفة الغربية. اتهمه عرفات بالعصيان أثناء مشادة حامية على إخفاقه في منع بعض النشطاء الفلسطينيين من اقتحام سجن الخليل المركزي لإطلاق بعض المعتقلين من قبل السلطة الوطنية.

أقال الرئيس عرفات العقيد الرجوب مدير جهاز الأمن الوقائي بالضفة الغربية من منصبه، وعينه محافظاً لجنين، وعين مكانه العميد زهير مناصرة. وتأتي هذه التطورات في إطار حركة للتغييرات بصفوف المسؤولين الفلسطينيين.

وكانت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) قد اتهمت الرجوب بتسليم المعتقلين بسجن مقر الأمن الوقائي المحاصر في بيتونيا للإسرائيليين وذلك في أوائل شهر أبريل/ نيسان ٢٠٠٢، كما أنها تتهمه بتعذيب المقاومين الفلسطينيين وتسليمهم للإسرائيليين أثناء قيادته جهاز الأمن الوقائي.

ولد جبريل في بلدة دورا قضاء الخليل عام ١٩٥٣. وخلال المدة التي قضاها بالسجن درس اللغين العبرية والإنجليزية، وقام بترجمة كتاب الثورة لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق مناحيم بيغن إلى العربية، وكان من القائلين إن الحل الوحيد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يكمن بإقامة دولتين منفصلتين.

### مروان البرغوثي

أمين سر فتح بالضفة الغربية، ويوصف بأنه أحد العناصر الشبابية بالحركة المطالبة بإصلاح الحركة وخروجها من سيطرة الحرس القديم. وهو أحد مؤسسي الشبيبة الطلابية بالضفة، وترأس حركتها بجامعة بيرزيت بداية الثمانينات، ورئيساً لاتحاد الطلاب.

بدأ البرغوثي نشاطه بسن مبكرة فمنذ أن كان بالرابعة عشرة من عمره استدعي للتحقيق مراراً من قبل المخابرات الإسرائيلية، وكان بالمدرسة يقود المسيرات والاعتصامات الطلابية، وكان أول اعتقال رسمي له وهو بالخامسة عشرة من عمره حيث وجهت له تهمة صناعة المتفجرات وحكم عليه بالسجن أربع سنوات.

بعد خروجه من المعتقل والتحاقه بجامعة بيرزيت أصبح مسؤول حركة الشبيبة الطلابية، ومن ثم انتخب رئيساً لمجلس الطلبة بالعامين ١٩٨٤ و ١٩٨٥.

وفي عام ١٩٨٧ مع اندلاع انتفاضة الأقصى الأولى كان البرغوثي من قادة المظاهرات بجامعة بيرزيت، فاعتقل في ذات العام ونفي إلى الأردن ومن ثم إلى تونس. وقد أصبح البرغوثي أحد رموز الانتفاضة.



بعد عام من التوقيع على اتفاق أوسلو عاد البرغوثي إلى بلدته كوبر، وبدأ نشاطه السياسي حتى أصبح من أشد المروجين لأوسلو، وفي مقدمة مطبوعي اتفاقيات السلام فبدأ بالتقرب من اليسار الإسرائيلي ومجموعات السلام المختلفة بالدولة العبرية.

أصبح البرغوثي عضواً مستقلاً باللجنة المركزية لمنظمة التحرير، وقد عمل عرفات على عدم وضعه على قائمة المرشحين بالمجلس المحلي الفلسطيني، لكنه فاز بمقعد مستقل في رام الله.

ويعتبر من المقربين من جبريل الرجوب وعلى علاقة جيدة بالتيار الإسلامي، كما أنه يعتبر من المنتقدين لمركزية السلطة في شخصية الرئيس عرفات وقضايا الفساد المالي بين مسؤولي عرفات.

طالبت السلطات الإسرائيلية بتسليمه وحاولت اغتياله يوم ٤ أغسطس/آب ٢٠٠١. ويعتبر البرغوثي أي فلسطيني يساوم على حدود ١٩٦٧ خائناً، وأن هذا من شأنه تدمير الشعب الفلسطيني.

أيد البرغوثي انتفاضة الأقصى التي انطلقت شرارتها في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، ويؤكد من خلالها على ضرورة التوصل إلى حل عادل ونهائي ضمن بنود قرارات الأمم المتحدة.

وبعد نجاحه بالاختفاء لمدة ثلاثة أسابيع اعتقلته سلطات الاحتلال يوم ١٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٢، وحكم عليه بالسجن المؤبد خمس مرات.

والبرغوثي من مواليد ٦ يونيو/حزيران ١٩٥٨ برام الله، حاصل على بكالوريوس بالتاريخ والعلوم السياسية والماجستير بالعلاقات الدولية.

### **محمد دحلان**

رئيس قوة الأمن الوقائي بغزة سابقاً، وهو برتبة عقيد، وعضو بلجنة العلاقات بمنظمة التحرير. من مواليد غزة عام ١٩٦١، ومن أسرة لاجئة. قائد سابق لحركة شعبية فتح بال الضفة الغربية، قضى خمس سنوات بالسجون الإسرائيلية في الفترة من ١٩٨١-١٩٨٦ قبل ترحيله إلى الأردن عام ١٩٨٨.

انضم بعد ذلك إلى منظمة التحرير بتونس حيث شارك في تنسيق الانتفاضة الأولى، ثم عاد إلى غزة عام ١٩٩٤، ويعتقد أنه شارك بإعداد اتفاق في اجتماع بروما في يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ مع مسؤولين من قوات الدفاع الإسرائيلية وجهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (شين بيت) لوضع خطة لاحتواء حركة حماس، وهو عضو دائم بفريق التفاوض على القضايا الأمنية المتعلقة بإعادة الانتشار الإسرائيلي أثناء عملية أوسلو، وعلى عودة الفلسطينيين الذين طردوا بعد عام ١٩٦٧، وعلى إطلاق سراح الأسرى.

يتحدث العبرية بطلاقة، وقد حمله شارون مسؤولية الهجوم على حافلة للمستوطنين بغزة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٠ وشن هجوماً على مكتبه وتوعده بالقتل، قدم استقالته يوم ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠١ احتجاجاً على سياسة السلطة الفلسطينية في القبض على أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهاد لكن عرفات رفض الاستقالة.

وأصدر الرئيس الفلسطيني في سياق التغييرات بأجهزة السلطة مرسوماً عين بموجبه العقيد محمد دحلان مستشاراً للأمن القومي، ولكنه استقال في وقت سابق من منصبه وعين مديراً لجهاز الأمن الوقائي بقطاع غزة. ويعتبر دحلان من الأعضاء المخضرمين بفريق التفاوض الفلسطيني.

# حركة فتح ومحك السلطة

## مكونات السلطة الوطنية الفلسطينية

محمد عبد العاطي  
الجزيرة نت

قد يتصور البعض أن السلطة الفلسطينية ما هي إلا حكومة يرأسها حاليا إسماعيل هنية ورئاسة بقيادة محمود عباس، وهذا التصور الشائع منقوص، فالسلطة وفقا للقرار الصادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة بتونس في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٣ تتكون من أعمدة ثلاثة تشريعية وتنفيذية وقضائية. وهذه المكونات من الناحية الشكلية على الأقل هي بالضبط ما تتألف منها أي دولة مستقلة في العالم.

### أولاً: السلطة التنفيذية

أما السلطة التنفيذية فتتألف من مؤسسة الرئاسة والأجهزة التابعة لها التي يتزعمها محمود عباس أبو مازن من حركة فتح وحكومة بوزاراتها المختلفة ويرأسها إسماعيل هنية من حركة حماس.

### مؤسسة الرئاسة

كان الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات هو أول رئيس للسلطة الفلسطينية وذلك بعد فوزه في الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٦ واستمر في منصبه حتى وفاته عام ٢٠٠٤، بعدها جرت انتخابات رئاسية في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥ فاز فيها محمود عباس بنسبة ٤٥% من أصوات الناخبين الفلسطينيين، وترجع هذه النسبة المتدنية إلى إحجام عدد كبير من الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم بعد أن قاطعتها حماس والجهاد.

لرئيس الفلسطيني صلاحيات حددها القانون الأساسي، لكن الساحة الفلسطينية حاليا تشهد تنازعا في السلطات واختلافا على الصلاحيات وتباينا في الرؤى بين مؤسسة الرئاسة والحكومة.

### الحكومة (مجلس الوزراء):

الذراع الثاني للسلطة التنفيذية هو مجلس الوزراء أو الحكومة، كان ياسر عرفات قبل استحداث منصب رئيس الوزراء يقوم بأعمال رئيس الحكومة ويرأس الاجتماعات الوزارية، لكنه أجبر أثناء حصاره في المقاطعة على إدخال تعديلات على بنية النظام السياسي الفلسطيني كان من بينها وجود منصب رئيس للوزراء وتخلي عرفات عن بعض صلاحياته، واختير آنذاك محمود عباس من حركة فتح رئيسا للوزراء.

في الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦ هزمت فتح وحصدت حماس أصواتا مكنتها من تشكيل الحكومة وأصبح إسماعيل هنية أحد أبرز قادتها في الداخل رئيسا للوزراء.

السلطة التنفيذية (الرئاسة والحكومة) من المفترض ولو من الناحية الشكلية أن تمارس سيادتها على بعض مناطق الضفة الغربية وعلى قطاع غزة وفقا للاتفاق المعروف باسم

"أوسلو-٢" الموقع في القاهرة في الرابع من مايو/ أيار ١٩٩٤، غير أن ما هو جار على الأرض خاصة منذ انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ حتى الآن يخالف بنود هذه الانتفاضة فيما يتعلق بحدود ونطاق السيادة الممنوحة للسلطة الفلسطينية ولقدرة ذراعها التنفيذي على بسط سلطاته وممارسة مهامه.

### ثانياً: السلطة التشريعية

يعتبر المجلس التشريعي الفلسطيني بمثابة الهيئة التشريعية أو البرلمان في الدول المستقلة ذات السيادة.

تشكل أول مجلس تشريعي فلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٩٦ وكانت فتح تسيطر على أغلب مقاعده (٥٤ مقعداً من أصل ٨٨) بعدما قاطعت العديد من الفصائل تلك الانتخابات.

هذا المجلس أنجز العديد من التشريعات المهمة كان من أبرزها:

- قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية.
- قانون سلطة النقد وتشجيع الاستثمار في فلسطين.
- قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية.
- قانون لتنظيم التعليم العالي الفلسطيني.
- قانون حماية الثروة الحيوانية.
- قانون الخدمة المدنية.

حدثت تطورات مهمة تتعلق بالسلطة التشريعية ومجلسها التشريعي خاصة في الشق المتعلق بنظام الانتخاب، فبعد أن كان النظام الانتخابي الفلسطيني يعتمد على نظام الأغلبية النسبية (الدوائر)، أصبح يعتمد على نظام الأغلبية النسبية (الدوائر) ونظام التمثيل النسبي (القوائم) وهو النظام المعروف حالياً باسم (النظام المختلط)، هذا النظام كان استجابة لاتفاق الفصائل الفلسطينية في القاهرة عام ٢٠٠٥.

أقر نظام الانتخاب المختلط وقرار حماس الاشتراك في تلك الانتخابات وزيادة عدد مقاعد المجلس التشريعي من ٨٨ مقعداً إلى ١٣٢ مقعداً مجلساً تشريعياً مختلفاً عن سابقه، ففي الانتخابات الأخيرة التي جرت في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦ حصلت حماس على ٧٧ مقعداً ما مكنها من تشكيل الحكومة بينما فازت حركة فتح بـ ٤٥ مقعداً.

يمارس المجلس مهامه المنصوص عليها في القانون الأساسي خاصة في مجال الرقابة على أعمال الحكومة ومؤسساتها الرسمية فيقوم بمنح الثقة وحجبها، فعلى سبيل المثال منح المجلس الثقة للحكومة مرتين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ وطالب بتعديل وزاري عام ١٩٩٧. وأقر الموازنة العامة بدءاً من العام ١٩٩٧ حتى الآن. ويشارك المجلس في وضع السياسة العامة للسلطة ومراجعة الخطط والاتفاقيات وإقرارها.

### مهام سياسية:

ويلعب المجلس كذلك وكما جاء في القانون الأساسي دورا سياسيا كبحت الوضع السياسي بصورة عامة والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ودعم جهود السلطة التنفيذية والمفاوض الفلسطيني في قضايا القدس واللاجئين والاستيطان وإطلاق سراح الأسرى من السجون الإسرائيلية.

#### مناطق السلطة:

فور مجيء السلطة الفلسطينية إلى الضفة وغزة كانت تمارس سيادتها بموجب اتفاق ١٩٩٥ الموقع مع إسرائيل وقسمت الضفة آنذاك إلى ثلاث مناطق:

١. مناطق (أ): وتخضع أمنيا وإداريا بالكامل للسلطة الفلسطينية.
٢. مناطق (ب): وتخضع إداريا للسلطة الفلسطينية وأمنيا لإسرائيل.
٣. مناطق (ج): وتخضع للسيطرة الإسرائيلية فقط.

وقد احتفظت إسرائيل بسيطرتها على الحدود والأمن الخارجي والقدس والمستوطنات.

لكن على أرض الواقع فإن هذا الاتفاق الموقع بين السلطة وإسرائيل لم يتم الالتزام به، صحيح أن إسرائيل انسحبت من قطاع غزة لكنها لا تزال تحتل الضفة الغربية ولا تزال تتحكم في المنافذ الحيوية للضفة والقطاع معا ولا تسمح لأحد بالعبور إلا بعد الحصول على إذن منها.

#### ثانيا: مجلس وزراء السلطة الفلسطينية

ويعتبر بمثابة الحكومة، وهو الأداة التنفيذية لما يتخذ من قرارات وما يتم التوصل إليه من اتفاقات، وتختص بتسيير أمور الحكم الذاتي في مناطق السلطة.

وللسلطة التنفيذية أن تقيم وزارات ومؤسسات متفرعة حسب الحاجة وما تمليه عليها مسؤولياتها.

كما يعاون السلطة العديد من الأجهزة الأمنية ومن أهم هذه الأجهزة قوات أمن الرئاسة التابعة لرئيس السلطة وقوات الأمن الوقائي والعديد من الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الأخرى التي يختلف ولاؤها وتوزع واقعا بين العديد من الرموز الفاعلة في الساحة السياسية الفلسطينية.

#### ثالثا: السلطة القضائية

على الصعيد القانوني أصدر رئيس السلطة الفلسطينية السابق ياسر عرفات أول قرار له بتاريخ ٢٠ مايو/ أيار ١٩٩٤ قضى باستمرار سريان التشريعات والقوانين التي كانت سارية المفعول قبل ١٩٦٧/٦/٥ في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ صيف ١٩٩٤ تولى مجلس السلطة الفلسطينية (السلطة التنفيذية منذ ١٩٩٤/٧/٥، المجلس التشريعي منذ ١٩٩٦/٣/٧) سلطة إصدار التشريعات المنظمة لمختلف جوانب الحياة العامة لأفراد المجتمع وكانت كل هذه الإصدارات تصب في ساحات المحاكم والقضاء الفلسطيني لبياتر البت في المختلف والمتنازع عليه في تطبيقها.

وهدفت تلك التشريعات إلى تنظيم الحياة وبلورة وحدة القانون بين محافظات الضفة الغربية وغزة. وكان من نتائجها أيضا إلغاء الكثير من الأوامر العسكرية التي أصدرها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة.

وقد تأسس مجلس للقضاء الأعلى بموجب القرار الصادر عن رئيس السلطة الفلسطينية في يونيو/ حزيران ٢٠٠٠ الذي ضم مجموعة من كبار القضاة في محافظات الضفة الغربية وغزة. أما المحاكم، فإن صورها تتمثل في:

- محاكم نظامية
  - محاكم دينية
  - محاكم خاصة
  - محكمة عدل عليا تنظر في المنازعات الإدارية.
- وتم استحداث عدد قليل من المحاكم الجديدة في بعض المحافظات، في حين ظل تنظيم المحاكم كما كان عليه في الفترات السابقة.

ومنذ تأسيس السلطة حتى الآن وعمليات توحيد التشريعات القضائية بين الضفة وغزة تتضاءل حتى كادت تتلاشى الآن.

المصادر:

- ١- نص اتفاق أوسلو-٢  
<http://www.alquds.com/tdocs.php?id=oslo2.html>
- ٢- نص اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية ١٩٩٣)  
<http://www.alquds.com/tdocs.php?id=oslo.html>
- ٣- معهد الحقوق، جامعة بيرزيت  
<http://lawcenter.birzeit.edu/arabic/index.html>
- ٤- المجلس التشريعي الفلسطيني، القانون الأساسي  
<http://www.pal-plc.org/arabic/basiclaw.html>
- ٥- فلسطين.. تحديات فوز حماس، عبد القادر ياسين، مجلة الديمقراطية  
<http://democracy.ahram.org.eg/Index.asp?CurFN=elct1.htm&DI D=8808>
- ٦- متابعات الجزيرة نت الإخبارية لتطورات المشهد الفلسطيني منذ فوز حماس في يناير ٢٠٠٦ حتى الآن.

## فتح.. صراع الأجيال أم تناقض الأجداد

مؤمن بسيسو  
مختص في شؤون  
الفصائل الفلسطينية

لا يمكن قصر الأزمة الحادة التي تنهش دور وكيان حركة "فتح" على سبب وحيد، أو حصرها في إطار ضيق ينتظم وجهة بحث واحدة، بنبوية كانت أم سياسية أم مصلحة، فمفاعيل أزمة "فتح" تركز إلى قواعد وإشكاليات متداخلة ومتشابكة، بحجم تداخل وتشابك الأدوار والمهام والوظائف والممارسات التي اضطلعت بها "فتح" منذ تأسيسها وحتى اليوم.

ورغم وضوح أسباب وتجليات الأزمة الفتاوية، ومستوى التشتت والتراجع والضياع التاريخي الذي انتقل بها من حال الحكم إلى واقع المعارضة، لتحل تاليا لحركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة، فإن جهدا داخليا حقيقيا ومراجعة تقييمية صائبة لانتشال الحركة من وهبتها السحيقة لا زالت غائبة عن الواقع، وبعيدة عن ملامسة الأوتار الحساسة للأزمة ومسبباتها الحقيقية.

### أسباب بنبوية تنظيمية

لا شك أن الأسباب البنبوية التي تعصف بالوضع التنظيمي الداخلي لحركة "فتح" تشكل واجهة للكثير من الإشكاليات والأزمات التي ألمت بالحركة، وخاصة في الـ ١٧ عاما الأخيرة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

### التشرد الداخلي وتعدد المرجعيات

فلا يمكن الحديث عن "فتح" واحدة هذه الأيام، بل عن "فتوح" كثيرة لا رابط أو انسجام بينها في أغلب الأحيان، أي أن الحركة تحولت بفعل الفوضى التنظيمية الداخلية إلى مجموعات متناثرة، وانقسمت إلى أشتات تنظيمية مختلفة، تعمل كل منها بوحى منفرد، وبمعزل عن الآخرين، بعيدا عن الالتزام بالمرجعية القيادية الرسمية للحركة، وقراراتها وسياساتها الموحدة.

ولا ريب أن هذه الحالة شكلت نتاجا لجملة من الأخطاء والممارسات التي سقطت فيها قيادة "فتح"، وعطلت بموجبها الحياة التنظيمية، وكرست مبدأ الولاءات الشخصية بديلا عن الولاءات الوطنية والتنظيمية، وغذت حال الاصطفاف الداخلي لمراكز القوى والتنافس غير المشروع بين أجنحة الحركة ومراكزها المتعددة، ما أحال الحركة إلى جسم هلامي، متعدد الاستقطابات والمرجعيات.

### صراع الأجيال

ليس خافيا أن المؤتمر العام لحركة "فتح" لم ينعقد منذ دورته الأخيرة عام ١٩٨٩، وأن الـ ١٧ عاما الماضية قد شهدت كثيرا من التغيرات التاريخية والتحويلات المصيرية، وجرت تحتها مياها كثيرة في عالم السياسة وميادين الكفاح والبناء الوطني، ما يستتبع



انسجاما تنظيميا مع دورة الأحداث وحركة التاريخ، وتجديدا في الأنماط والشخصيات القيادية، بغرض مواكبة آليات التطور الحاصل، والارتقاء بمستوى العقول والأفهام بما يتواءم مع مقتضيات الظروف واحتياجات الواقع، في إطار ما يعرف بتعاقب الأجيال، أو تجديد البنى القيادية القائمة، ورفدها بطاقات جديدة بشكل انسيابي طبيعي دون فجوات أو حرق للمراحل الزمنية المتعاقبة.

منذ ذلك الحين شهدت "فتح" بكافة أجهزتها وبنائها التنظيمية تكلسا حادا وجمودا كاملا، أفقدها التواصل مع قواعدها، وأحدث فجوة تاريخية كبيرة، وشروخات هائلة في جذر العلاقات المتبادلة معها، ولم يعد للتطور أو التجدد أو الارتقاء التنظيمي مكان في سياق الأجندة الفتاوية الداخلية.

فاللجنة المركزية والمجالس والهيئات القيادية في "فتح" بقيت على حالها دون تغيير أو تبديل، وبقي شخوصها متربعين على مواقعهم القيادية دون أي بادرة لتغيير داخلي، أو مؤشر على انتخابات داخلية في إطار إحياء وتفعيل المؤتمر العام للحركة، وهيئات الحركة الأخرى.

ومع نشأة وتأسيس السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤م، تتويجا لمرحلة شاقة من الكفاح والنضال في إطار الانتفاضة الأولى التي اندلعت عام ١٩٨٧م، بدأت قيادات محلية ميدانية فتحاوية في الظهور، والمزاحمة على الحصص ومواقع النفوذ داخل السلطة الناشئة، كاستحقاق أساسي لقاء جهودها ونضالاتها في مقاومة الاحتلال، إلا أنها اصطدمت بصخرة تشبث القيادة الرسمية لـ"فتح" بموقعها، وانتفاء نيتها إجراء أي تغيير حقيقي يحقق طموح القيادات الميدانية، ويضمن التواصل الطبيعي بين الأجيال القيادية ومراتب الصف الفتاوي الداخلي.

وكان واضحا احتكار القيادة الرسمية لـ"فتح" للقرار، وهيمنتها على مفاصل واتجاهات السياسة الفتاوية، واستئثارها بقرارات التعيين والاختيار للوظائف السلطوية، دون أي تشاور مع هيئاتها وأجهزتها الداخلية، ما أورث شعورا متعاطما بالنقمة التي استحالت إلى احتقان داخلي بالغ، ورغبات متصاعدة في التمرد والانقلاب بين أونة وأخرى.

الأكثر خطورة أن القيادة الرسمية لـ"فتح" قد اختزلت في شخص رئيسها الراحل ياسر عرفات، بحيث بات الرئيس عرفات مُسكبا بكافة خيوط اللعبة وأدوات المال والقرار، وفق سياسته المعروفة التي اعتمدت نهج الترضيات والتسكين المؤقت للمشكلات والأزمات، والتلويح بالعصا والجزرة في وجه المخالفين، دون أي اتجاه فعلي لعلاج أزمة التواصل بين الأجيال، أو إشراك الأجيال القيادية الجديدة تدريجيا في الهيئات العليا ودوائر صنع القرار.

من هنا فإن الجيل الجديد داخل "فتح" وجد نفسه في مواجهة سافرة مع الحرس القديم بقيادة عرفات، ليبدأ نوع من سياسة الشد والجذب بين الطرفين، إذ بادرت كتلتان هامة تنتمي إلى الجيل الجديد إلى إقامة محور مانع في مواجهة عرفات والقيادة الرسمية، وتحيتت الفرصة غير ذي مرة للنيل من خصومها، وتسجيل نقاط تراكمية في مضمار المواجهة

الخفية معهم، وصولاً إلى حشرهم في الزاوية، وإجبارهم -بشكل أو بآخر- على الاستجابة لمقتضيات التغيير وإصلاح البنيان القيادي الداخلي.

وفي الوقت الذي اعتبر فيه هذا التيار -الذي تشكلت ملامحه القيادية من العقيد محمد دحلان مدير جهاز الأمن الوقائي آنذاك وسمير المشراوي ورشيد أبو شباك، وجهاز الأمن الوقائي ككل، والعديد من العناصر القيادية الميدانية في الضفة الغربية- جهده مشروعا وقائما على أساس إصلاحي، فإن القيادة الرسمية لـ"فتح" لم تتوانى عن اتهامه بالعبث والتخريب، بل وصل الأمر ببعض حد اتهام عناصره بالخيانة والتواطؤ مع الاحتلال، والتساوق مع جهوده المحمومة لإسقاط القيادة الفلسطينية آنذاك، واستبدالها بقيادة بديلة أكثر قبولا واعتدالا، وأكثر استعدادا للتجاوب مع المطالب والاشتراطات الإسرائيلية إزاء ضرب المقاومة ووقف الانتفاضة المسلحة.

ورغم تعدد مظاهر التمرد والاحتجاج التي مارسها هذا التيار في وجه القيادة الرسمية لـ"فتح"، فإن الأحداث العنيفة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية -وخاصة في قطاع غزة شهر يوليو/تموز عام ٢٠٠٤ والتي عرفت بأحداث الفلتان الأمني، وشهدت احتجاجات مسلحة ضد حكم عرفات والأجهزة الأمنية التابعة له- كانت الأكثر سخونة في مضمار العلاقة والمواجهة بين الطرفين، لتبقى الأمور بين شدّ وجذب حتى وفاة عرفات نهاية عام ٢٠٠٤.

ومع غياب عرفات، وما أفرزه من إمكانية حقيقية للإصلاح والتغيير الداخلي، إلا أن القيادة الرسمية لـ"فتح" لم تخطو خطوة واحدة باتجاه التصالح مع الأجيال الجديدة فيها وبقيت تطلق الوعود الخاصة بالإصلاح الداخلي وانعقاد المؤتمر العام للحركة دون أي فعل حقيقي على أرض الواقع، مما أعاد إلى الواجهة تجليات ومظاهر الصراع غير المعلن بين الطرفين، وأذكى محاولات الانشقاق والانقلاب على القيادة الرسمية للحركة، وخاصة إثر الخسارة القاسية والهزيمة التاريخية التي حاقت بالحركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

#### غياب الحياة التنظيمية والديمقراطية الداخلية

من الواضح أن تعطل الحياة التنظيمية الداخلية لـ"فتح" وغياب الأسس والمبادئ الديمقراطية الحقيقية التي تحكم عناصر المعادلة الفتاوية الداخلية، قد أصاب الحركة بحالة من الشلل والجمود الداخلي، وحجب عنها إمكانيات التطور والارتقاء، وحجزها عن مكامن الفعالية والتأثير.

فلا نظرية تنظيمية تحتكم إليها "فتح" في سلوكها وأدائها الداخلي، ولا لوائح داخلية تنظم عمل وواجبات وحقوق عناصرها ومستوياتها المختلفة، ولا هياكل أو بنى أو أجهزة داخلية تحظى بالتوقير والاحترام وتملك القدرة والصلاحيات للنقد والنهوض، ولا حراك داخليا يستنهض أبناء الحركة ويُعطي همهم في مواجهة الأزمات التي تعصف بكيانهم، ولا مفاهيم أو ممارسات ديمقراطية تبعث مؤسسات الحركة من رقادها الطويل، وتحيي فيها روح المبادرة والعزم والإصرار، وتضمن لها التواصل والاستمرار.

كل ذلك غائب أو مغيب عن واقع المشهد الفتحاوي الداخلي، منذ أكثر من ١٧ عاماً، ولا تبدو في الأفق القريب أية مؤشرات تبشر بتحول ديمقراطي وشيك، أو حتى إحياء محدود للجسم الفتحاوي الخامد، ما يعني أن الأزمة داخل "فتح" ستشدد وتزداد ضراوة.

ومع رضوخ القيادة الرسمية لـ"فتح" لبعض مطالب الجيل الجديد قبيل الانتخابات التشريعية الأخيرة، وقبولها بإجراء انتخابات تمهيدية "برايمرز" لاختيار أعضائها لعضوية المجلس التشريعي، إلا أن كثيراً من المراقبين اعتبروا ذلك ديمقراطية شكلية، وإجراء اضطرارياً لامتناس حال الغضب والاحتقان المعتمل في صدور أبناء الجيل الجديد، لا يرتبط بنظم أو لوائح ديمقراطية حقيقية تسيّر الحركة وتضبط سلوكها ومواقفها المختلفة، وأكدوا أن واقع الحركة ومشاكلها وتعقيداتها وصراعاتها المحتدمة، لا تسمح بالنزول على خيارات حاسمة في مفاصل تاريخية أساسية دون ترتيبات إصلاحية جوهرية، لأن النتائج ستكون وخيمة وستفضي - لا محالة - إلى تغذية نوازع الانتقام والإقصاء الذي تجسد - آنذاك - في صعود الجيل الجديد وسقوط الحرس القديم في هذه الانتخابات، وهو ما يدفع إلى التأكيد أن أي إجراء متسرع وغير مدروس من قبيل الانتخابات التمهيدية في ظل واقع الحركة وظروفها الداخلية المعقدة لا يصب في مصلحة "فتح" أو يساهم في تعزيز وحدتها الداخلية ولا يُنتظر منه سوى مزيد من التفكك والبعثرة والانقسام، ومزيد من النفور والتدابير والشقاق بين حرسها القديم وجيلها الجديد.

#### غياب الشخصية الكاريزمية

لا شك أن رحيل عرفات، صاحب الشخصية الكاريزمية الجامعة والحضور القيادي الطاغي، والسيطرة المطلقة على أدوات المال والقرار، قد خلف فراغاً هائلاً في حركة "فتح" لم يستطع خلفه "أبو مازن" أن يشغله، فضلاً عن قيادات "فتح" الأخرى، ما أسهم في تعميق الفوضى والانقسام الداخلي، خصوصاً في ظل ضعف الشخصية القيادية لأبي مازن، وافتقاره إلى الحزم في اتخاذ القرار وضبط الأوضاع.

#### ميوعة العضوية

أدت ميوعة العضوية داخل "فتح" والافتقار إلى حصر جدي وترتيبات فنية رصينة تضمن إنفاذ معايير دقيقة لغرلة عضويات العناصر والأفراد، إلى تسلل الكثير من العناصر المنحرفة في صفوفها، التي لعبت دوراً خطيراً في تمزيق بنيان وكيان الحركة والإساءة إلى تاريخها ودورها ومكانتها، وليس أدل على ذلك من الثمار بالغة السلبية، معنوية وميدانية، التي ميّزت الانتخابات التمهيدية للحركة قبيل الانتخابات التشريعية، وجعلت من العنف والشغب والانقلاب على صندوق الاقتراح سيد الموقف.

#### أسباب سياسية فكرية

تحاصر حركة "فتح" - أيضاً - أسباب سياسية فكرية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

## إشكالية البرنامج السياسي

من الملاحظ أن سقوط البرنامج السياسي للحركة التي تفقد السلطة الفلسطينية عقب مفاوضات كامب ديفد عام ٢٠٠٠ قد تركها في مأزق هوية وأوقعها في حرج بالغ، ووضع ظهرها إلى الحائط في مواجهة البرنامج السياسي الواضح الذي تتبناه حركة "حماس" خصمها الأكبر والأبرز على الساحة الفلسطينية، والذي يعتمد المقاومة نهجا لاسترداد الحقوق والمقدسات.

وجاءت انتفاضة الأقصى في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ لتفاقم من هذه الإشكالية وتحشر "فتح" في زاوية ضيقة، فلا هي قادرة على مصارحة شعبها بفشل خيار المفاوضات، وما يحمله ذلك من تبعات وتداعيات، ولا هي قادرة في الوقت نفسه على الانتقال إلى المربع الآخر وتبني خيار المقاومة، وما يفرضه ذلك من تغييرات وتضادات مع مضامين السياسة الإقليمية والدولية.

وبقي ارتباك "فتح" سياسيا وعجزها عن بلورة خطاب وبرنامج سياسي واضح وقطعي حاضرا حتى اليوم، ومثار إشكال وانقسام داخل أطرها التنظيمية، فقيادتها الرسمية تصر على المفاوضات والنهج السلمي خيارا وحيدا، فيما تعتقد أوساط ومستويات أخرى في الحركة أن الإصرار على هذا النهج في ظل المتغيرات الدراماتيكية وطنيا، وتصاعد العدوان الإسرائيلي، كفيل بإضعاف "فتح" شعبيا، ورفع رصيد خصمها الرئيسي "حركة حماس" التي تصدرت المقاومة المسلحة، وما يشكله ذلك من خطر على دور ومكانة ومستقبل الحركة.

لذا لم يكن غريبا أن تولد ظاهرة كتائب شهداء الأقصى، وتبادر للانخراط في ميادين المقاومة ومقارعة الاحتلال، وتتبنى ذات الخط الكفاحي الذي تتبناه القوى المعارضة الأخرى، ليتمخض المشهد الفتحاوي الداخلي عن استقطابين رئيسيين: الأول تمثله القيادة الرسمية المهيمنة على "فتح" وأدوات السياسة والقرار فيها، والثاني تمثله مجموعات كتائب شهداء الأقصى التي نشطت في مواجهة الاحتلال، ونفذت الكثير من العمليات العسكرية المؤثرة بحق جنوده ومستوطنيه، مدعومة بمجموعة من الكوادر القيادية الوسيطة والصغرى في الحركة.

وفي ثنايا هذا الاستقطاب أقدمت قيادة "فتح" ممثلة في لجنتها المركزية ومجلسها الثوري غير ذي مرة على إصدار قرارات بحل كتائب الأقصى، ونزع الشرعية التنظيمية عنها، استجابة لضغوط خارجية، إلا أنها كانت تصطدم باستقلالية تمويل الكتائب وتعدد مرجعياتها، ما أفقدها أي قدرة عملية على توجيهها أو التأثير بشأنها في ظل غياب الرؤية السياسية الموحدة، وانتفاء الالتقاء على الهدف الوطني-السياسي المشترك.

## التنوع الأيديولوجي والإطار الفضفاض

فالواضح أن الفسيفساء الداخلية وعنصر التنوع والانفتاح الأيديولوجي الكامل الذي ميّز "فتح" طيلة المرحلة الماضية، لم يعد اليوم ميزة إيجابية تلمّ الشعث وتستوعب الجميع، بقدر ما أضحت عبئا ثقيلا يستنزف "فتح"، ويهدر طاقاتها وقدراتها، ويكرس خلافاتها وشقاقاتها، ويقذف في وجهها الكثير من ذوي المصالح والأغراض الخاصة، ويحرمها من

مقومات الاستمرار الواثق والفكر الموحد والأيديولوجيا الجامعة، والوحدة الداخلية المنشودة.

### أسباب مصلحية

لم يعد سرا أن المصالح والطموحات الشخصية تقف وراء الكثير من المشكلات والأزمات التي تعصف بحركة "فتح"، وتحول بينها وبين الوحدة والالتزام والتوافق المشترك.

فالواقع أن "فتح" -بعد تأسيس السلطة- طفحت بالكثير من ذوي المصالح والأغراض الخاصة الذين قدّموا مصالحهم الشخصية على مصالح حركتهم ووطنهم، واستخدموا الحركة كوسيلة للاستثمار والانتفاع والصعود الشخصي، ولم يعد يعنيه منها سوى ما تحقّقه لهم من قوة ونفوذ ومنصب وجاه ومال وامتيازات.

وتبدو الإشكالية الأكثر خطورة أن طغيان السعي لتحقيق المصالح والامتيازات الشخصية قد طال أغلب مستويات الحركة التي ولغت في وحل هذا المستنقع الأسن مع ما حمّله ذلك من إساءة للحركة، وتشويه لدورها ومكانتها وتأجيج لنوازع الصراع والشقاق فيها.

لذا لم يعد غريبا أن تحكم المصالح الشخصية اتجاهات العلاقات المتبادلة بين عناصر "فتح" وأجنحتها المختلفة، وأن تحمل الأيام بين فترة وأخرى نبال صراع جديد وإشكالية جديدة، وفقا لصراع المصالح وتدابر الأجنادات الشخصية، ما ترك الحركة على أسوأ حال من الترهل والضعف والانقسام.

خلاصة القول أن الأزمة الطاحنة التي تعانيها "فتح" أزمة شديدة التداخل والصعوبة والتعقيد، وأن حلها يقتضي تغييرات عميقة وإصلاحات جذرية في بنية الهيكل والسياسة الفتاوية الراهنة، وهو ما لا تستطيع "فتح" ملامسته بحال، ما يعني أن "فتح" ستعكف - فقط - على بحث كل ما من شأنه إدارة الأزمة وتقليل خسائرها فحسب، مع ما يحمله ذلك من نذير لمزيد من الضعف والتراجع والانكفاء.

## فتح ومظاهر الفساد الإداري والمالي

صالح محمد النعامي  
كاتب فلسطيني

بعد نضال استمر لعقود من الزمان، راود الكثير من الفلسطينيين الأمل أن يكون تشكيل السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤، كأول كيان سياسي فلسطيني، نقطة تحول فارقة وإيجابية على سبيل تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني. لكن بقدر ما كان هذا الأمل كبيراً، كانت خيبة الأمل أكبر وأكثر قسوة، عندما ارتبط أداء السلطة الفلسطينية، وعمل مؤسساتها بكثير من مظاهر الفساد المالي والإداري الصارخة، الأمر الذي زاد أوضاع الفلسطينيين السياسية والاقتصادية والاجتماعية سوءاً. فما كان من الفلسطينيين إلا أن احتجوا في الانتخابات الأخيرة بطريقتهم على هذه التجربة، كما عكست ذلك نتائج الانتخابات. ونحن هنا بصدد مناقشة مظاهر الفساد في أداء السلطة ومؤسساتها، والأسباب الكامنة وراء هذا الفساد، وتأثير ذلك على موقف الفلسطينيين من حركة "فتح" التي قادت مشروع السلطة الفلسطينية بشكل مطلق وكامل منذ تأسيسها وحتى الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة التي أفضت إلى فوز حركة حماس وتشكيلها الحكومة الفلسطينية الحالية.

### مظاهر الفساد

على الرغم من كثرة صور الفساد الذي استشرى في جسد السلطة الفلسطينية، فإنه بالإمكان الإشارة إلى مظاهر أساسية لهذا الفساد:

#### أولاً:

عدم ربط سياسة الإنفاق في السلطة بمرجعيات قانونية وإدارية ضابطة، وغياب أدنى مستوى من مستويات الشفافية في التعامل مع المال العام. ولإيضاح ذلك يمكن فقط الإشارة للموازنة الخاصة التي كان يتصرف بها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات منذ العام ١٩٩٤، والتي كانت تقدر سنوياً بـ ٧٤ مليون دولار توزع حسب رغبته وعلى من يشاء من الهيئات والأشخاص. وهذه المعطيات وردت في تقرير لصندوق النقد الدولي صدر بتاريخ ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ بناء على تقارير المجلس التشريعي ووزارة المالية الفلسطينية. وكان لا يتم إحاطة وزارة المالية الفلسطينية التي يفترض أن تشرف على كل صغيرة وكبيرة من مداخل السلطة وأوجه صرفها، بأوجه صرف هذا المبلغ الذي يشكل وحده ثمن مداخل السلطة. وغني عن القول أن هذا المبلغ كان يستخدم من قبل الرئيس الراحل في شراء ولاء هيئات وشخصيات لضمان بقاء تأييدهم له وعدم خروجهم على قيادته. وحسب نفس التقرير فإنه بالإضافة إلى ذلك، فإنه منذ العام ١٩٩٥ وحتى العام ٢٠٠٠ تم نقل مبلغ ٩٠٠ مليون دولار إلى "جهة غير معلومة"، دون أن يتم إحاطة وزارة المالية بأوجه صرف هذا المبلغ.

#### ثانياً:

لم تقم الشركات التي تدير المشاريع الاستثمارية التابعة للسلطة الفلسطينية مثل شركة " البحر " التي كان يديرها مستشار عرفات الاقتصادي خالد سلام، وهيئتي البترول والتبغ بتحويل أرباحها إلى خزنة السلطة الفلسطينية ولم تضعها تحت إشراف وزارة المالية، حيث تم إيداع هذه الأرباح في بنوك أوروبية، وحتى في بنوك إسرائيلية كما كشفت عن ذلك مرات عديدة وسائل الإعلام الإسرائيلية. ومنذ العام ١٩٩٥ وحتى العام ٢٠٠٣ لم تشرف وزارة المالية الفلسطينية على عوائد الجمارك التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة عن البضائع التي تستورد من قبل تجار فلسطينيين عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية. وتقدر قيمة هذه العوائد بـ ٦٠ مليون دولار شهريا. في نفس الوقت لم يتم تحويل عوائد الاستثمارات التي تملكها السلطة في الخارج، والتي لا يعرف أحد حتى الآن أي معلومات حول حجمها وقيمتها المالية للموازنة العامة للسلطة، وظلت رهن تصرف الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس عرفات، سيما مستشاره خالد سلام.

### ثالثا:

حسب تقرير النائب الفلسطيني العام حسين أبو عاصي، فإنه تم إلقاء القبض على مسؤولين نافذين في السلطة بعد أن حصلوا من الدول المانحة بإسم السلطة على مبالغ تقدر بملايين الدولارات بحجة المبادرة لإقامة مشاريع اقتصادية، لكنهم بعد أن حصلوا على هذه الأموال حولوها إلى حسابهم الخاص، حيث تبين أن هذه المشاريع كانت وهمية. وقد أدى الكشف عن هذا المظهر من مظاهر الفساد إلى قرار العديد من الدول المانحة بتفويض المنظمات الدولية والمؤسسات الأهلية بالإشراف على المشاريع التي تمولها هذه الدول.

### رابعا:

الاختلاس المباشر من موازنات الوزارات: فحسب تقارير هيئة الرقابة العامة والمجلس التشريعي، فقد قام العديد من الوزراء في السلطة بتحويل جزء من موازنات وزاراتهم لحسابهم الخاص، أو لحساب مؤسسات تتبع لهم. في حين قام بعض الوزراء بإرساء الكثير من العطاءات والمناقصات على شركات خاصة يملكونها أو يملكها أبناؤهم والمقربون منهم.

### خامسا:

قام العديد من قادة الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في توظيف نفوذهم الطاعي في احتكار الاتجار بالعديد من السلع الضرورية، سيما الوقود والإسمنت والغاز وغيرها من المواد الأساسية. وقام بعض قادة الأجهزة الأمنية بالحصول على مبالغ من المال لجيوبهم الخاصة من شركات أجنبية من أجل توفير الحراسة لسيارات هذه الشركات أو موظفيها أثناء تواجدهم في مناطق السلطة الفلسطينية، بدون أن يكون ذلك بتفويض قانوني من السلطة الفلسطينية.

### سادسا:

استغلال بعض المسؤولين لنفوذهم في فرض إتوات على التجار ورجال الأعمال وابتزازهم، الأمر الذي أدى إلى ترك معظم المستثمرين مناطق السلطة. وكان المثال على هذا المظهر من مظاهر الفساد ما كان ما يقوم به مدير عام الشرطة الفلسطينية الأسبق غازي الجبالي الذي فر من مناطق السلطة وتحاول السلطة تسلمه من الأردن لمحاكمته على قضايا فساد.

#### سابعاً:

الوظائف الوهمية: حيث أنه حسب تقارير المجلس التشريعي، فإن هناك آلاف الوظائف الوهمية التي يتقاضى أصحابها رواتب من السلطة دون أن يمارسوا أي عمل مقابلها. بل إن هناك من يتقاضى راتبه مقابل وظيفة في دوائر السلطة ولم تطأ قدمه أرض الضفة الغربية وقطاع غزة.

#### ثامناً:

تضارب المصالح: حيث أن هناك الكثير من وزراء وكبار موظفي السلطة من يديرون شركات خاصة ومناشط اقتصادية متعددة تتقاطع مع مجال عملهم في السلطة، وهذا ما لا يتوافق مع أسس العمل السليم.

#### تاسعاً:

قيام بعض كبار مسؤولي السلطة في مساعدة إسرائيل في مشاريعها الاستيطانية. وحسب تقارير المجلس التشريعي الفلسطيني فقد قامت شركة تابعة لوزير في السلطة في إقامة طرق التفافية لخدمة بعض المستوطنات في الضفة الغربية. في نفس الوقت قامت شركة تابعة لمسؤول فلسطيني كبير باستيراد الإسمنت لصالح شركة إسرائيلية تقوم بأعمال البناء في جدار الفصل العنصري الذي تقيمه إسرائيل لابتلاع أراضي الضفة الغربية ولتكريس ضم المستوطنات لها.

### أسباب الفساد في السلطة

يمكن رصد عدة أسباب أدت إلى تجذر الفساد في السلطة الفلسطينية ومؤسساتها:

١. طابع النظام السياسي الفلسطيني الذي تبلور بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو، وهو نظام قام على الشللية، بحيث كرس هذا النظام معايير اصطفاة وتقريب الأشخاص وتعيينهم في مواقع المسؤولية الحساسة بناء على مدى ولاء هؤلاء لرئيس السلطة الراحل ياسر عرفات، وليس بناء على كفاءات هؤلاء المسؤولين وسلوكهم الحسن. وجذر النظام السياسي الفلسطيني إعطاء أهمية قصوى للانتماء التنظيمي، بحيث أن جميع مواقع المسؤولية الحساسة تم شغلها من قبل المنتمين لحركة "فتح". وحتى الوظائف الدنيا سواء كانت في المؤسسة الأمنية أو المؤسسات المدنية كانت يشترط في المتقدمين لها أن يحصلوا على ترقية من حركة "فتح".
٢. الوظيفة الأمنية للسلطة الفلسطينية التي ارتبطت منذ اليوم الأول لتشكلها بالعمل على ضمان احترام الاتفاقيات التي وقعتها مع إسرائيل، ومنع حركات المقاومة المختلفة من العمل ضد دولة الاحتلال. لذا تم إعطاء أهمية قصوى للأجهزة



الأمنية، وبرز دورها الطاعي في كل مناحي الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأدى ذلك كله إلى جعل الأجهزة الأمنية خارج نطاق الرقابة والنقد، الأمر الذي أفسح المجال أمام التجاوزات الكبيرة والخطيرة التي قام بها قادة هذه الأجهزة ومنتسبوها، وبالذات تورطهم في الكثير من مظاهر الفساد الخطيرة.

٣. ضعف دور المجلس التشريعي السابق الذي كانت تهيمن عليه حركة "فتح"، وتقصيره في أداء دوره الرقابي على مؤسسات السلطة. وكما بات واضحاً فإن الراحل ياسر عرفات نجح في تدجين المجلس التشريعي، وحيّد الكثير من النواب عن طريق تعيين عدد كبير منهم كوزراء في الحكومات الأربعة السابقة، في نفس فإن عدداً آخر من النواب الذين لم يعينوا وزراء كانوا يحصلون على مزايا اقتصادية. ومقابل ذلك فقد استخدم العنف ضد عدد من النواب الذين اعترضوا على الفساد.

٤. في الوقت الذي ركزت فيه الفصائل الفلسطينية على مقاومة المحتل، فإنها قصرت بشكل واضح في النضال ضد الفساد، مع العلم أن الفصائل الفلسطينية المعارضة وعلى رأسها حماس سابقاً، قد خلت أجنحتها من الاهتمام بالقضايا المدنية، وبالتالي كان لها دور غير مباشر في تعاضم الفساد في دوائر السلطة. وعلى الرغم من تعاضم مظاهر الفساد، إلا أن فصائل المعارضة لم تنظم ولا حتى مظاهرة ضد تلك المظاهر.

٥. لعبت الدول المانحة وإسرائيل دوراً في تعاضم الفساد. فعندما كانت السلطة الفلسطينية تقوم بالدور الأمني المنوط بها وتحديداً ضرب حركات المقاومة، غضت هذه الدول الطرف عن مظاهر الفساد المستشري في جسد السلطة. لكن عندما اندلعت انتفاضة الأقصى واتهمت السلطة بلعب دور في تأجيجها، أصبحت إسرائيل تركز على إبراز مظاهر الفساد، وتبعها في ذلك العديد من الدول الأوروبية، التي قامت بفرض قيود على مساعداتها للسلطة بحجة مظاهر الفساد.

### الجمهور الفلسطيني يعاقب "فتح"

لقد عانى الفلسطينيون الأمرين بسبب مظاهر الفساد، وانتظروا على أحر من الجمر الفرصة السانحة لتغيير الواقع المزري، فوجدوا في الانتخابات التشريعية الأخيرة فرصتهم الذهبية للتعبير عن رأيهم في تجربة السلطة منذ تشكيلها وحتى إجراء الانتخابات. وكان قرار الناخب الفلسطيني قاطعاً وحاداً، حيث دلت نتائج الانتخابات على أن الفلسطينيين حملوا حركة "فتح" التي قادت مشروع السلطة الفلسطينية المسؤولية عن وباء الفساد وتبعاته التي كلفت الشعب الفلسطيني وقضيته ثمناً غالياً. ولا خلاف على أن أنماط تصويت الفلسطينيين في هذه الانتخابات تدل بشكل لا يقبل التأويل على أن هذه النتائج تمثل احتجاجاً صارخاً ضد دور حركة "فتح" ومؤسساتها المختلفة في الفساد. والذي استنفر الفلسطينيين وفاقم رغبتهم في الاحتجاج على "فتح" هو حقيقة أن الحركة قامت بتضمين قائمة مرشحيها شخصيات لا يختلف أحد على دورها في عمليات الفساد. وكانت النتيجة أن حركة "فتح" سقطت في المعازل التاريخية لها، سيما محافظة الخليل التي كانت توصف

دوماً بأنها "الاحتياط البشري" لحركة "فتح"، في حين أنه في ثلاثة من محافظات الضفة لم ينجح مرشحو الحركة إلا عن المقاعد المسيحية فقط. وقد أدرك قادة "فتح" دور الفساد في تهاوي شعبية الحركة، فانطلقت الدعوات من قبلهم لعقد المؤتمر العام السادس للحركة لمناقشة سبل النهوض بالحركة، حيث شدد قادة الحركة على أن فساد السلطة هو السبب الرئيسي والأهم وراء هذا السقوط المدوي. ويؤكد هؤلاء القادة على أنه يجب أن يكون على رأس جدول أعمال المؤتمر التخلص من الشخصيات الفاسدة التي ظلت جزءاً من جسد الحركة.

اللافت للنظر أن نسبة كبيرة جداً من الفلسطينيين ترى في الخطوات التي قام بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس مؤخراً ضد الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية وإصراره على نزع بعض الصلاحيات منها على أنه محاولة لإخضاع السلطة لواقع الفساد.

## تأثير الموقف الدولي على خسارة فتح في التشريعات

د. مخيمر أبو سعدة

أستاذ العلوم السياسية

جامعة الأزهر - غزة

مما لا شك فيه أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي قادت الحركة الوطنية الفلسطينية والنضال الفلسطيني على مدى الأربعين عاماً الماضية، وسقط منها عشرات آلاف الشهداء والجرحى والأسرى، تعرضت إلى هزيمة غير مسبوقه في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي عقدت في ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦. حركة فتح.. العمود الفقري في منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) تعرضت للكثير من المؤامرات والأنشاقات الداخلية وخاصة بعد حرب عام ١٩٨٢ والخروج من بيروت، هذه الحركة باعتبارها الفصيل الأساسي في (م.ت.ف) وبسبب هيمنتها عليها استطاعت أن تفرض رؤيتها وإستراتيجيتها عليها وعلى مؤسساتها السياسية. وبذلك تمكنت حركة فتح باسم المنظمة من توقيع اتفاق أوسلو في ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ والاتفاقيات التي تلتها مما حقق لها العودة إلى جزء من أرض الوطن فلسطين وإنشاء أول سلطة وطنية فلسطينية في عام ١٩٩٤.

### عدم الرضا عن عرفات

يمكن القول بأن السبب الأساسي الذي أدى إلى توقيع اتفاق أوسلو هو الحصار والعزلة التي فرضت على منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١ وتجفيف مصادر الدعم المالي والسياسي للمنظمة وفصائلها وخاصة حركة فتح. قادت حركة فتح السلطة الفلسطينية منذ إنشائها وحتى إجراء الانتخابات التشريعية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦. لقد كان ثمن توقيع اتفاق أوسلو دعم الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي لمنظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها ياسر عرفات مادياً وسياسياً.

بدأ هذا الدعم المالي والسياسي الأميركي والأوروبي والدولي يتراجع بعد فشل مفاوضات كامب ديفد في يوليو/تموز ٢٠٠٠ وبدء الانتفاضة الفلسطينية في ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠. لقد كان واضحاً بأن رفض الرئيس الراحل ياسر عرفات رئيس حركة فتح ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير القبول بالتسوية التي عرضت في كامب ديفد وإصراره على الثوابت الفلسطينية فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال للأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الشرعية الدولية، سبباً في تهميش وإضعاف ياسر عرفات وبالتالي حركة فتح.

لقد توصلت الإدارة الأميركية في عهد الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون إلى أن الرئيس ياسر عرفات مسؤول عن فشل مفاوضات كامب ديفد وبأن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود باراك قد قدم مرونة سياسية وتنازلات سياسية أطلق عليها (العرض السخي) وبأن الرئيس عرفات هو من يتحمل مسؤولية فشل المفاوضات. وتشير كثير من الدراسات التي صدرت بعد مفاوضات كامب ديفد بأن الإدارة الأميركية قد

هددت الرئيس عرفات في ذلك الوقت بأن فشل المفاوضات سوف يكون له تداعيات سلبية جداً على علاقته مع الإدارة الأميركية.

ومع بداية انتفاضة الأقصى في ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، قدم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الدعم لها وخاضت حركة فتح الكفاح المسلح من خلال ذراعها العسكري كتائب شهداء الأقصى. مما أدى إلى حدوث تداعيات سلبية على علاقة الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية مع الإدارة الأميركية وبعض الدول الأوروبية وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وقد ازدادت الأمور تعقيداً عندما أقدمت إسرائيل على احتلال الضفة الغربية في مارس/آذار ٢٠٠٢ ومحاصرة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وقطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات واعتباره غير ذي صلة (Irrelevant) وأنه لا يمكن أن يكون شريكاً للسلام.

ومنذ ذلك الوقت قامت إسرائيل بحملة دبلوماسية مكثفة أقنعت من خلالها حليفها الولايات المتحدة الأميركية بمقاطعة الرئيس الفلسطيني واعتباره شخصية لا تعمل على تحقيق السلام. وفي ذلك الوقت قامت اللجنة الرباعية التي تشكلت من أميركا وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بصياغة خطة خارطة الطريق وكان من أهم بنودها سحب صلاحيات الرئيس عرفات من خلال استحداث منصب رئيس الوزراء وعدم التفاعل مع الرئيس المنتخب عرفات واعتباره شخصية غير مرغوب بها.

كل هذه التطورات السياسية أدت إلى تهميش دور عرفات السياسي وكذلك دور حركة فتح كرائدة النضال الوطني الفلسطيني ودورها المحوري في التوصل إلى تسوية سياسية مع الجانب الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك فإن اتهامات الفساد وسوء الإدارة المالية وعدم الشفافية التي وجهت إلى الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية أدت إلى تشويه صورة حركة فتح لدى الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من أن قضايا الفساد والمحسوبية والاختلاسات هي مواضيع سبق وأن تناولها وحذر منها بعض أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني والمفكرين والمتقنين والاعلاميين الفلسطينيين، إلا أن إسرائيل والإدارة الأميركية غضت الطرف عن هذه التصرفات ولم تستخدمها كأداة ضغط إلا عندما تبين بأن حركة فتح ورئيسها عرفات غير قادرين على التوصل إلى تسوية للنزاع مع إسرائيل.

### سياسة تهميش حركة فتح

يبدو بأن الولايات المتحدة الأميركية وبعض حلفائها الأوروبيين قد توصلوا إلى نتيجة مفادها بأن حركة فتح ورئيسها عرفات تم استنفاد كل ما لديهم من تنازلات وبأن حركة فتح غير قادرة على الوصول إلى تسوية سياسية لإنهاء الصراع مع الجانب الإسرائيلي وبالتالي كان لا بد من وجود بديل فلسطيني قادر على تقديم مثل هذه التنازلات. ولهذا السبب اشتدت حملة التشويه الأميركية ضد السلطة الفلسطينية ومسؤوليها المحسوبين أساساً على حركة فتح وكذلك الضغط باتجاه إجراء انتخابات جديدة في المناطق الفلسطينية من أجل تطبيق خطة خارطة الطريق.

ولكن يبدو بأن أميركا لم يكن لديها إستراتيجية واضحة للتعامل مع الملف الفلسطيني، فعلى الرغم من تردد الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في التدخل في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في بداية ولايته الأولى، إلا أنه وجد نفسه مرغماً على التدخل بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول وتدمير مبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن والتي أدت إلى تبنى أميركا مشروع ديمقراطية وإصلاح العالم العربي ومنه فلسطين. فقد ضغطت الإدارة الأميركية على عقد الانتخابات التشريعية في موعدها مع علمها المسبق بأن نتائج الانتخابات يمكن أن تؤدي إلى خسارة حركة فتح وفوز حركة حماس، خاصة وأنه تم عقد ثلاث جولات من الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ٢٠٠٥، فازت فيها حركة حماس بأغلبية المجالس البلدية والقروية ولذلك كان هناك مؤشرات جديّة تؤكد إمكانية خسارة حركة فتح وفوز حركة حماس، وهذا بالتالي يقودنا إلى السؤال التالي:

- هل عمدت الولايات المتحدة من خلال طرح قضية الفساد وسوء الإدارة المالية وعدم الشفافية لدى السلطة الفلسطينية وحركة فتح وإصرارها على عقد الانتخابات الفلسطينية في موعدها إلى خسارة فتح في الانتخابات؟
  - وإذا كان ذلك صحيحاً، فلماذا رفضت أميركا نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية وخيار الشعب الفلسطيني الديمقراطي وفوز حركة حماس، وقامت بفرض حصار اقتصادي ومقاطعة على الحكومة الفلسطينية الجديدة؟
  - هل أرادت الولايات المتحدة أن تغرق الساحة الفلسطينية بحالة من المناكفات السياسية بين حركة فتح وحركة حماس والانشغال بالتنازع على الصلاحيات بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية وبالتالي إهمال القضية الأساسية وهي الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس.
- وإذا كان ما سبق غير صحيح فإن هذا يثبت بأن الإدارة الأميركية ليس لديها إستراتيجية واضحة تجاه السلطة الفلسطينية وبأن ما يقال من وجود تناقض بين الرئيس الأميركي ووزارة الخارجية الأميركية ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي هو صحيح وبأن هذا التناقض هو سبب الغموض وعدم الوضوح في السياسة الخارجية الأميركية تجاه المسألة الفلسطينية.

### الإحياز لإسرائيل

من أهم رموز السياسة الخارجية الأميركية تجاه المسألة الفلسطينية في عهد الرئيس جورج بوش الابن ودونالد رمسفلد وزير الدفاع ودوجلاس فان مساعده وبول ولفوفيتز نائبه ورينشارد بيرل رئيس مجلس سياسة الدفاع (Defense Policy Council)، والأخيران بول ولفوفيتز ورينشارد بيرل هم من أقطاب اليهود المتعصبين لإسرائيل ولعبا دوراً رئيسياً في توجيه السياسة الأميركية خصوصاً بعد تزايد أهمية وزارة الدفاع في صنع القرار الخارجي منذ أحداث ١١ سبتمبر/أيلول، وتعتبر وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس أقل تطرفاً من الفريق السابق ولكنها ليست بالضرورة مختلفة عن توجهات فريق الرئيس بوش فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني. ويمثل هؤلاء تيار المحافظين الجدد بالإضافة إلى نائب الرئيس ديك تشيني الذي تجمعهم علاقة وثيقة بكل من رمسفلد وولفوفيتز.

إن الضغوط الأميركية على السلطة الفلسطينية وعمودها الأساسي حركة فتح وانسداد الأفق السياسي وفتح ملفات الفساد وسوء الإدارة المالية أدت إلى تهميش الدور النضالي لحركة فتح، وكذلك تراجع شعبيتها أمام الجماهير الفلسطينية مما أدى إلى خسارتها في الانتخابات وفوز حركة حماس الساحق وحصولها على ٥٦% من مقاعد المجلس التشريعي، وحصول فتح على ٣٤% فقط من مقاعد المجلس التشريعي في حين كانت تستحوذ على حوالي ٨٠% من مقاعد المجلس السابق.

الرئيس الفلسطيني محمود عباس تم انتخابه في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ وحصل على تفويض شعبي نسبته ٦٥% على أساس وقف الانتفاضة والتوصل إلى تسوية مع إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك لم تقدم إسرائيل ولا الولايات المتحدة أي دعم للرئيس عباس، بل اعتبرته إسرائيل شخصاً ضعيفاً وغير ذي صلة وغير قادر على التوصل إلى تسوية، وأقدمت إسرائيل على الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة بدون أي تنسيق مع السلطة الفلسطينية مما أدى إلى إضعاف الرئيس محمود عباس وتشجيع حماس على الادعاء بأن الانسحاب من غزة جاء نتيجة المقاومة والعمليات الأستشهادية.

سياسة إسرائيل العدوانية تجاه السلطة الفلسطينية وانسداد الأفق السياسي وعدم الدعم الأميركي للرئيس محمود عباس، أدى إلى إضعافه وبالتالي إضعاف حركة فتح وخسارتها في الانتخابات. كذلك استخدام الولايات المتحدة المتوالي لحق النقض الفينو ضد العديد من قرارات مجلس الأمن الخاصة بالقضية الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى وانحيازها التام إلى إسرائيل أدى إلى غضب الجماهير الفلسطينية وبالتالي انتخابها لحركة حماس التي تعتبر معادية لأميركا وحليفها إسرائيل.

يبدو بأن تقرير فريق العمل الأميركي المستقل الذي ترأسه مادلين أولبرايت وفين وبر وصدر نهاية عام ٢٠٠٥ كان له تأثير مباشر على السياسة الأميركية تجاه المسألة الفلسطينية. وينص التقرير على أنه لا يجب أن تعترض واشنطن على المشاركة السياسية السلمية لجماعات إسلامية كانت ترتكب أعمال عنف في الماضي، شرط أن تحل قواتها العسكرية وتبدي التزاماً مقنعاً بكل نواحي العملية الديمقراطية. ويبدو أن الولايات المتحدة قبلت بمشاركة حركة حماس في الانتخابات مع عدم التركيز على شروط اللعبة الديمقراطية أو من الممكن أن الإدارة الأميركية راهنت على أن الضغوط بعد الانتخابات سوف تؤدي إلى تقييد الحركات الإسلامية بالشروط الأميركية.

لا يمكن فصل دور أميركا عن الدور الأوروبي تجاه المسألة الفلسطينية. فعلى الرغم من وجود خلافات أميركية-أوروبية تجاه المسألة الفلسطينية، إلا أنه يبدو بأن الموقف الأوروبي متساوق ومتماثل مع الموقف الأميركي وذلك لأن خطة خارطة الطريق هي خطة أميركية بالدرجة الأولى وتم تبنيها من قبل دول اللجنة الرباعية.

الدور الأوروبي في نهاية الأمر لا يختلف كثيراً عن الموقف الأميركي، وذلك واضح من خلال الإصرار على مقاطعة الرئيس عرفات واستحداث منصب رئيس الوزراء، وكذلك التعامل مع نتائج الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ وفق الرؤية الأميركية. وعلى الرغم من محاولات الدول الكبرى مثل روسيا والاتحاد الأوروبي والصين من لعب دور مهم

وحيوي في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي الا أن ذلك كان يقابل دائما بالرفض الإسرائيلي، وبالتالي تبنت الولايات المتحدة الأميركية الموقف الإسرائيلي واستحوذت على الملف الفلسطيني الإسرائيلي بالكامل ولم تسمح للأطراف الأخرى بالتدخل.

الأسباب السابقة ليست بالضرورة هي التي أدت إلى خسارة حرة حركة فتح، فهناك الكثير من العوامل الداخلية الفلسطينية التي أدت إلى ذلك، ولكننا ليس بصدد الحديث عنها الآن.

السؤال المطروح الآن ما هي تداعيات الموقف الأميركي من مقاطعة حكومة حماس؟ والسؤال الآخر وهو الأهم، إذا افشلت حكومة حماس الحالية، من يجرؤ على تولي الحكومة الفلسطينية القادمة بعد أن قاطعت وحاصرت الإدارة الأميركية الحكومة الحالية؟ كيف سينظر الشعب الفلسطيني والفصائل الفلسطينية إلى حركة فتح إذا ساهمت في إفشال حكومة حماس وتولت الحكومة بعد ذلك؟ هذه التساؤلات وغيرها سوف تجيب عليها الأيام القادمة.

# حركة فتح رؤية مستقبلية



## فتح وحماس من تضاد المنهج إلى صراع السلطة

### د. لقاء مكّي الجزيرة نت

لم يمض وقت طويل على تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية الجديدة بعد فوزها في الانتخابات العامة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦، حتى ظهرت الخلافات الحادة بينها وبين مؤسسة الرئاسة التي أصبحت آخر قلاع حركة فتح في السلطة، وبسرعة بدأت الخطوط الحمر تتهاجر بين الحركتين اللتين تعايشتا في قيادة الشارع الفلسطيني سنوات عديدة، واتخذ ما بدا أنه خلاف حول الصلاحيات بين الرئيس محمود عباس وبين الحكومة، مظاهر عنيفة خلفت ضحايا وأوجدت أزمة ثقة بين الفلسطينيين ربما تكون الأخطر منذ بدء الاحتلال.

### تنازع على الصلاحيات

ليست حالة تقاسم السلطة في النظام السياسي الفلسطيني هي الوحيدة من نوعها في العالم، فهي ظاهرة منتشرة في دول كثيرة تعتمد في دساتيرها نظاما رئاسيا برلمانيا مختلطاً، وفي أغلب الحالات يختار الناخبون رئيساً من غير الأغلبية البرلمانية أو بالعكس تلافياً لاحتمار محتمل للسلطة من جانب تيار أو حزب أو فرد.

ويتضمن القانون الأساسي الفلسطيني المعدل الصادر في مارس/آذار ٢٠٠٣ مبادئ عامة لتوزيع الاختصاصات بين كل من الرئيس والحكومة بوصفهما طرفي السلطة التنفيذية، لكن القانون أو الدستور ذاته سبب للخلاف حول هذه الاختصاصات بسبب عموميته وغموضه وعدم تحديده الدقيق للحدود الفاصلة بين سلطات وصلاحيات كل من الجانبين.

وقد كانت هذه الضبابية والغموض وتنازع السلطات سبباً في نشوب خلافات بين رئاسة ياسر عرفات وحكومة محمود عباس أدت إلى استقالة الأخير، ثم بين عرفات وقريع برغم أن الثلاثة هم من زعماء فتح ويتبنون الاتجاه ذاته، وهو ما يجعل الخلاف الراهن طبيعياً ومتوقفاً، سواء بسبب الخلل في المرجعية القانونية، أو لحدائث التجربة الفلسطينية في السلطة واستمرار الجدل والتنازع بين روح المقاومة وعقلية الدولة، وكذلك خصوصية الواقع الفلسطيني وتعقيداته تحت الاحتلال، إلى جانب ما هو معروف من التباعد بين منهجي فتح وحماس في التعامل مع قضايا جوهرية أبرزها طبيعة العلاقة مع إسرائيل.

ويمكن إضافة المتغير الدولي كسبب آخر للخلاف، فالولايات المتحدة واللجنة الرباعية اللتان ضغطتا على عرفات قبل رحيله لتعديل القانون الأساسي بغية منح رئيس الوزراء صلاحيات أوسع على حساب الرئيس، هذه الأطراف هي ذاتها التي تضغط اليوم لتمنح الرئيس صلاحيات أكبر على حساب الحكومة، وفي الحالتين كان الأمر يتعلق بعلاقة هذه

الأطراف الدولية مع الأشخاص والتنظيمات في فلسطين من غير اهتمام بإرادة الشعب الفلسطيني أو مصالحه.

إن واحدة من نقاط الاختلاف مثلا تجسد في التنازع على قوات الأمن، فالرئيس بموجب القانون الأساسي هو القائد الأعلى للقوات الفلسطينية، ولم يكن واردا منذ تأسيس السلطة الفلسطينية أن يحصل خلاف بسبب ذلك، بسبب تمركز السلطة في حركة فتح لكن الوضع تغير بعد فوز حماس وسيطرتها على المجلس التشريعي والحكومة.

ويعتبر القانون الأساسي الحكومة مسؤولة عن "حفظ النظام العام والأمن الداخلي"، من غير أن يبين سلطتها على قوات الأمن وترك الأمر إلى تعاون مفترض مع الرئيس، وهو الأمر الذي لم يتحقق لأسباب عديدة لعل من أبرزها أن قوات الأمن ذاتها مازالت على الأغلب جزءا من ظاهرة الاستقطاب السياسي وينتمي الكثير من أعضائها إلى فتح، وبالتالي تجد الحكومة صعوبة في استخدامها لتحقيق واجبها في فرض الأمن في أراضي الضفة والقطاع.

#### تراشق بالكلمات والرصاص

عشية إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة الأخيرة، كان التراسق الإعلامي بين فتح وحماس يبدو طبيعيا في إطار الحملات الانتخابية، حتى وإن كانت الظروف الفلسطينية لا تحتمله، لكن ما حدث بعد ذلك بدا مختلفا ويدخل في إطار صراع السلطة الذي واصلته فتح من خلال الرئيس أبو مازن بعد خسارتها للأغلبية في البرلمان وخروجها من الحكومة، واتخذ هذا الأمر مظاهر عديدة بدأها الرئيس مدعوما من المجلس التشريعي المنتهية ولايته.

وكانت أولى الخطوات بعد إعلان نتائج الانتخابات، وفوز حماس بأغلبية غير متوقعة، أن أعلن الرئيس محمود عباس نقل مسؤولية جهاز الأمن الوقائي والشرطة والدفاع المدني من الحكومة إلى الرئاسة، وبعد ذلك بأسبوعين وقبل انتهاء أعماله، قام المجلس التشريعي الذي كانت تسيطر عليه فتح، بإصدار قرارات تنقل جزءا من صلاحياته إلى الرئيس لاسيما في مجال السيطرة على المحكمة الدستورية، ولم يكن ذلك كل شيء، فرئيس الوزراء المنصرف أحمد قريع أصدر قرارات عديدة بترقية وتعيين عدد كبير من المسؤولين الموالين لفتح، باختصار قامت فتح التي فوجئت بما حدث بمحاولة جعل الرئيس عباس خط دفاعها الأخير عن مواقع نفوذها، وظننت أنها تزوده بأدوات صراع سلطة ظلت بيدها أكثر من عقد.

بالطبع ردت حماس بالمثل، فألغى أول اجتماع للمجلس التشريعي ما اتخذته سلفه في آخر جلساته، وبدأت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، وثار جدل حول الصلاحيات، ما أثبت أن تحول إلى صراع دموي على الأرض فوقعت اشتباكات بين كل من أنصار فتح وأنصار حماس أسفرت عن سقوط ضحايا، لكن الأمر تطور لتبدأ سلسلة محاولات لاغتيال قادة في حماس، ثم مدير جهاز المخابرات العامة الفلسطينية المحسوب على الرئيس والتابع رسميا له.

كان طرفا الصراع يحاولان بدأب وبسباق مع الزمن كسب معركة نفوذ سريعة في الشارع، استعانت فتح الممثلة بالرئيس بالأجهزة الأمنية التي تزخر بمؤيديها، فردت الحكومة الخاضعة لحماس بتأسيس جهاز أمني مؤلف بشكل أساسي من عناصر الفصائل الفلسطينية أسمته "قوة المساندة" تابع لوزير الداخلية عضو قيادة حماس سعيد صيام، ولما نزلت القوات إلى الشارع ظهر جليا أن خيطا رفيعا بات يفصل الفلسطينيين عن حرب أهلية قال الجميع إنهم ينبذونها، لكن كل طرف كان جاهز لخوضها.

كل هذا النزاع كان يجري بتدخل دولي وإقليمي واضح هدفه تشديد الخناق على حماس، بدءا من قطع المساعدات المالية ومنع وصولها إلى حكومة حماس، وليس انتهاء بدعوة مصر والسعودية الحكومة الفلسطينية إلى الموافقة على المبادرة العربية، التي تتضمن الاعتراف بإسرائيل وما في ذلك من تعديل جوهرى في بنية حركة حماس.

وفي هذا المشهد لم تغب صورة عباس، فدعوة الرياض والقاهرة تتماشى مع نهجه، والاتحاد الأوربي استقبله ومنحه بالفعل أموالا، ولكنها لدعم حرسه الرئاسي، وحينما كانت الضغوط الأخلاقية تتزايد لوقف حصار الشعب الفلسطيني، كان أكثر المقترحات "تساهلا" يتمثل في تقديم مساعدات عينية وعن طريق الرئيس وليس الحكومة.

لكن أبو مازن حاول الحفاظ على توازن معقول لا يخل بعلاقته مع الحكومة ومؤيديها في الداخل، لذا شجب غير مرة السلوك الغربى الساعى لمعاينة الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي، وفي الوقت ذاته دأب على مطالبة حماس بتغيير سياساتها والاعتراف بخيار السلام، بل إنه تكهن بعد وقت قصير من تشكيل الحكومة بأن حماس ستخفف من موقفها تجاه إسرائيل وستقبل بحقها في الوجود.

وبرغم الحذر النسبي في إطلاق التصريحات بين كل من مؤسسة الرئاسة الفتاوية والحكومة الحماسية، فإن الواضح هو غياب التنسيق بشكل كبير بين الطرفين، سواء في القضايا الداخلية أو الخارجية، وقد تكررت المؤشرات على ذلك، بل إن عدم الانسجام كان يوازي تحركات من الطرفين لبسط النفوذ على الأرض والتهيئة لأي تطورات، كما هو الحال في الجدل حول منظمة التحرير أو الاستفتاء على وثيقة الأسرى، وبات كل طرف يتسقط ما يحسبه أخطاء للآخر، فدأبت حماس على اتهام الحكومة الفتاوية السابقة بالفساد وسوء الإدارة، فيما تلقفت فتح اتهامات الأردن لحماس بتدبير اعتداءات في عمان بكثير من الاهتمام، بل إن الرئيس عباس تبنى الرواية الأردنية مطالبا حماس بتقديم تفسير، باختصار قدم مشهد العلاقة برمته انطبعا بوجود كيانيين منفصلين وليس كيانا واحدا وإن كان برأسين.

ويعزز هذا الانطباع، السعي للسيطرة على قنوات الإعلام المحلية، فالرئاسة الفتاوية أصبحت مسؤولة عن هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية الرسمية، الأمر الذي جعل الحكومة الحماسية تفكر في إنشاء محطة فضائية خاصة بها بسبب ما قالت مصادر مطلعة في وزارة الإعلام الفلسطينية، أنه ترويج المنابر الإعلامية الرسمية رسائل إعلامية متعارضة مع برنامج الحكومة وأدائها، وعدم تقديم صورة واقعية لوضع المجتمع الفلسطيني.

### هل فشل التعايش؟

يحرص كل من طرفي السلطة الفلسطينية: الرئيس والحكومة، على تقديم انطباع جيد في علاقاتهما ببعض، وبرغم أن عناصر فتح وقيادي حماس من خارج الحكومة يتجادلون غالبا بلهجة حادة وأحيانا عدائية، فإن الأمر مازال يبدو حتى الآن تحت السيطرة بين أبو مازن والحكومة.

وربما يدور تساؤل عما إن كان عباس يهاجم الحكومة بالنيابة من خلال قيادي فتح وقواعدها، أو إن كانت الحكومة تهاجم الرئيس من خلال قيادي حماس غير المشاركين في السلطة وكذلك قواعدها بل وقواعد تنظيمات أخرى، لكن الثابت حتى الآن أن كلا من قطبي السلطة يحرص على عدم قطع جسور العلاقة مع القطب الآخر، برغم ما حدث من مواجهات مسلحة بين عناصر فتح وحماس وسقوط ضحايا من الجانبين، أو ما تشهده الساحة الفلسطينية من استقطابات حادة تتجسد خصوصا باستعراض كل طرف قوته في الشارع.

وقد حاولت الحكومة الفلسطينية التهوين من شأن الخلاف مع الرئيس، لكنها فعلت ذلك من خلال اتهام "بطانة" الرئيس الفتاوية كما يقول سعيد صيام وزير الداخلية، هذه "البطانة" لا تريد للرئيس أن يعمل مع الحكومة بشكل إيجابي، وهي -أي الحكومة- امتدحت عباس لإصراره على إجراء انتخابات نزيهة، ولا تنتهمه رسميا بالوقوف ضدها، لكنها في الوقت ذاته تهاجم منظمة التحرير التي يرأسها وتخوض صراعا مع فتح التي يسهم في قيادتها، والأهم أنها تسمح لبعض عناصرها بمهاجمة الرئيس بشكل مباشر إلى حد اتهامه بالمشاركة في حصار الحكومة وسحب صلاحياتها الأمنية والمالية والإعلامية، كما قال محمد نزال عضو قيادة حماس.

الرئيس الفلسطيني من جانبه، حرص في أغلب الأحيان على وضع نفسه خارج دائرة الصراع بين فتح وحماس، فهو بعد أن كان قد أبدى تصميمًا على إجراء الانتخابات في موعدها، أعلن أنه يوافق على أي صلاحيات للحكومة ينص عليها القانون الأساسي، كما أنه طالب أكثر من مرة بإعطاء فرصة لحماس "لتعديل مواقفها"، وهو أكد دوماً أنه لا يسعه الضغط على حماس للاعتراف بإسرائيل أو باتفاقيات السلام، لكن عباس المدعوم دوليا وإقليميا لا يترك لحماس فرصة طويلة لمراجعة موقفها السياسي من إسرائيل أو مشاريع التسوية، وهو كما تبدى في العديد من تصريحاته وخطبه يريد إجراءات ومواقف سريعة بسبب ما يعتقد أنه وضع فلسطيني متأزم إلى حد الاقتراب من الوقوع في الهاوية.

وبغض النظر عن النوايا، فإن تجربة التعايش داخل السلطة الفلسطينية بين رئاسة فتحاوية وحكومة حماسية ربما تكون قد اقتربت من الفشل إلى حد كبير، وسواء تمكن ساسة الجانبين من التفاهم والاتفاق أو واصلوا الحوار بلغة السلاح واستعراضات القوة، فإن تضاد منهجي المنظمين فتح وحماس واختلافهما الحاد لن يبقي كثيرا من الفرص لتقاسم مريح للسلطة حتى وإن كان الطرفان قد اعتادا على تقاسم الشارع.

---

المصادر:

أرشيف الجزيرة نت

موقع السلطة الوطنية الفلسطينية

<http://www.pna.gov.ps/arabic/index.asp>

## قراءة في مستقبل فتح

د. عبد الستار قاسم  
محلل وباحث فلسطيني

التساؤل عن مستقبل حركة فتح مطروح بقوة بعد غياب ياسر عرفات، وازداد ضغطاً بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. فهل ستبقى فتح متماسكة وقادرة على المضي في محاولات البحث عن الذات وإعادة ترتيب الصفوف، والعودة مجدداً بقوة وتوحد إلى المسرح القيادي الفلسطيني؟ هل هناك مقومات لنجاح هذه المحاولات، أم أن لحظة الحقيقة قد تجلت فأنهكت الحركة؟ أم أن العوامل التاريخية والكامنة تلعب دوراً في إحداث التجديد المطلوب في هيكلية الحركة وفكرها مما سيعيدها إلى سابق عهدها؟

### فتح داخليا بين البقاء والزوال

هناك عوامل عديدة تتدخل في تحديد الإجابة وتوضيحها، وتنقسم إلى ذاتية وخارجية وموضوعية. فيما يلي نقاش مختصر لكل منها:

العوامل الذاتية وتنقسم إلى قسمين:

- أولاً: عوامل بنائية تساعد على إعادة اللحمة لحركة فتح مما يؤهلها للعودة بقوة إلى ميدان اتخاذ القرار، وهي تتلخص فيما يلي:

○ وجود قيادات فتحوية ذات تجربة وخبرة ومعرفة، ولديها الرغبة في إعادة بناء الحركة. هذه القيادات موجودة في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي مختلف فئات الحركة الاجتماعية والمهنية والثقافية. وهي غيورة ويحزنها أن ترى تاريخها وماضيها يتناثر ويتلاشى، وهي ودية لمواقفها وتجاربها النضالية في مواجهة الاحتلال. إنها قيادات ذات التزام وطني عال، وقضت سنين في المعتقلات الصهيونية أو في ميدان المعركة في جنوب لبنان، وتدفع باتجاه التغيير داخل الحركة خاصة على المستوى القيادي.

○ هناك عناصر وكوادر فتحوية متحمسة لفكرة التجديد وحرص الصفوف والنهوض بالحركة. هؤلاء هم الذين حملوا الحركة ميدانياً سواء على صعيد مواجهة الاحتلال، أو على صعيد تأييد الاتفاقيات مع إسرائيل على اعتبار أنها وسيلة سلمية لاستعادة الحقوق الفلسطينية. وقد ساهم هؤلاء بقوة في حشد التأييد الشعبي للحركة، ولا يزالون يقومون بهذا الدور.

○ قيادات الفساد معنية أيضاً باستعادة قوة فتح ومكانتها لأنهم هم كبار الخاسرين إذا تنحلت الحركة جانباً. من المعروف أن الغالبية الساحقة من قيادات الفساد تنتسب إلى حركة فتح، وهؤلاء هم الذين ساهموا

مباشرة في خسارة فتح أمام حماس. عاش هؤلاء حياة رغد تميزت بوفرة الأموال والسلطان ورضا أميركا والاحتلال، وليس من السهل عليهم أن يروا أنفسهم وقد ألقى بهم على الرصيف. إنهم سيعملون بقوة نحو العودة إلى المسرح لكن ليس من خلال بناء الحركة وإنما من خلال إفشال حركة حماس.

- استفادت الغالبية الساحقة من أعضاء فتح شخصيا من عهد السلطة الفلسطينية بقيادة حركتهم فحصلوا على الوظائف والامتيازات المختلفة مثل السيارات العامة وأجهزة الخلو (النقل) وبطاقات الاتصال ووقود السيارات المجاني، الخ. يشعر هؤلاء الآن أن امتيازاتهم مهددة، وأن تلك الخطوة على وشك أن تتبدد، وهم مستعدون للمشاركة في الجهود نحو عودة الحركة إلى تولي إدارة الضفة وغزة.

● ثانيا: عوامل هدم تعمل من داخل فتح ضد الحركة وتعرقل مسيرتها نحو استعادة عافيتها، وهي تتلخص فيما يلي:

- فتح مليئة بالقيادات ومراكز القوى المتصارعة على الزعامة، وكل منها يحفر للأخر بطرق تأمرية واستقطابية ترفع من حدة التنافس الإسقاطي (ما أعنيه هو أن الشخص يحاول أن يكون قائدا ليس بإنجازاته وإنما من خلال الحط من الآخرين). ويظهر للمراقب أن فتح عبارة عن عدة حركات مثل حركة أبو فلان وحركة أبو علان، وكل منها تدعي الشرعية والالتزام بخطى عرفات.
- فضلا عن الفوضى التنظيمية، تعاني فتح من فوضى السلاح الذي أفرز ظاهرة تعرف الآن بالفلتان الأمني. تنتمي الغالبية الساحقة من المسلحين الذين يجوبون الشوارع ويهددون أمن الناس ويعتدون عليهم وعلى ممتلكاتهم إلى حركة فتح، وهم يسيئون للحركة وما زالوا يشكلون مصدرا للإساءة لها.
- هناك صعوبات كبيرة أمام الحركة لعقد مؤتمرها العام بسبب النفخ الذي تعاني منه. من المطلوب عقد هذا المؤتمر من أجل تجديد الشباب، لكن هناك خشية من أن تكون الحركة كوعاء زجاج مهشم غير منفرد، سرعان ما يتهاوى إذا حركته من مكانه. ستحصل مشادات صعبة بين القيادات الحالية للحركة بسبب التنافس الإسقاطي، وستحصل مشادات بين الشيب والشباب، وبين الصالحين والفاستدين.
- حتى لو اجتمعت الحركة، على ماذا ستنتفخ؟ هذا يحتاج إلى تحضير لا شك أنه سيكون طويلا وشاقا. نفتقر الحركة الآن إلى ميثاق أو

خطة عمل، ولا توجد أي بوصلة نظرية تهتدي بها عدا اتفاقيات أو سلو التي هدمت تطبيقاتها آمال الكثير من الفتحويين. ماذا تريد فتح؟ تحرير فلسطين أم إقامة دولة على الضفة والقطاع؟ وماذا بقي من الضفة حتى تُقام الدولة؟ وأي دولة هي تلك التي ستقوم؟ هل ستكون مجرد كيان يعتاش من أهل الغرب ويقوم بأعمال الحراسة على إسرائيل؟

- تعاني فتح من قيادات معروفة على الساحة الفلسطينية بأنها فاسدة. إذا أرادت الحركة النجاح فلا بد من التخلص من هذه العناصر التي يسود انطباع عنها بأنها قريبة من إسرائيل. ربما تؤدي محاولات التخلص إلى صراع داخلي عنيف.

والمحصلة هي أن العوامل الداخلية تعمل إجمالاً ضد إعادة بناء الحركة.

### مستقبل فتح والعوامل الخارجية

العوامل الخارجية:

وتعني هذه العوامل وجود قوى أو جهات خارجية تدفع إما باتجاه إعادة بناء الحركة أو تخريبها بالمزيد، وألخصها في أربعة عوامل وهي:

- إسرائيل وأميركا مهتمتان الآن باستعادة الحركة عنفوانها وطاقاتها، لكن ليس كحركة مناضلة. تهتم الدولتان بتشجيع البديل لحركة حماس، لكن ليس حركة فتح التي تقوم بعمليات عسكرية، أو التي تنزع إلى تاريخها النضالي، وإنما تلك التي يقودها أناس موالون لأميركا وأصدقاء لإسرائيل. أي أن الدولتين مهتمتان باستخدام إعادة بناء فتح من أجل إكمال مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني، وليس من أجل إعادة اللحمة إلى صفوف الشعب الفلسطيني. ولهذا نشطت الدولتان في جذب عدد من القيادات الفتحوية إلى عملية تنسيق من أجل إفشال حماس. تم الإعلان عن اجتماعات تم عقدها بين مسؤولين أميركيين وبعض الفلسطينيين في أميركا؛ ويلاحظ أن فلسطينيين يغدقون أموالاً على الساحة الفلسطينية دون الإفصاح عن مصادرهم المالية.
- الضغط على حماس من قبل الخارج يشكل بحد ذاته أملاً في عودة فتح إلى الصدارة. هناك حصار مالي ودبلوماسي مضروب على حماس من أجل إفشالها داخلياً، ومن ثم إسقاطها. أميركا وأوروبا تمنعان الأموال عن الحكومة الفلسطينية الحالية على أمل خلق حالة شعبية تنسم بالتمرد، علماً بأن أغلب الموظفين الذين تسعى حماس إلى تحصيل أموال لدفع رواتبهم هم من فتح ومن اليسير أن يتجاوزوا مع الضغط الخارجي. بعض الدول العربية شريكة في هذا المشروع، وترى أن غياب فتح قد جناح كثيراً بمركب المسيرة التفاوضية.



• هناك جهات خارجية تحاول دعم الحكومة الفلسطينية الحالية مما يعزز بقاءها والتأثير بصورة غير مباشرة على قدرة فتح للعودة إلى الصدارة. سوريا مثلا قدمت عددا من التسهيلات للفلسطينيين، وقررت استقبال الفلسطينيين التائبين على الحدود الافتراضية بين الأردن والعراق، وكذلك فتح باب التبرعات الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني. أما إيران فقد قررت تقديم معونة مالية كبيرة لم يلمس الشارع الفلسطيني آثارها بعد.

• التركيز على منظمة التحرير الفلسطينية يخدم فتح على حساب حماس. إذا قرر محمود عباس بالتعاون مع الأميركيين والأوروبيين التفاوض عبر منظمة التحرير فإنه سيزيح حماس جانبا على الصعيد الدولي، وهذا قد يصب في مصلحة فتح التي ستجد قيادات صاحبة قرار في عدد من الشؤون الدولية. يشكل هذا مصدر خطر على العلاقات الداخلية الفلسطينية، لكن هذا لا يشكل محورا أساسيا في تفكير القوى الخارجية.

والمحصلة هي أن العوامل الخارجية تعمل إجمالا لصالح إعادة بناء حركة فتح.

### العوامل الموضوعية وتأثيرها على فتح

من الصعب جدا للعوامل الخارجية والداخلية أن تتغلب على العوامل الموضوعية أو أن تتعد عن تأثيرها، وأخصها فيما يلي:

• عملت قيادة حركة فتح ضد المنطق التاريخي في اعترافها بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها. ليس من السهل أن يمر مشروع سلام مع إسرائيل وهي تحتل مقدسات إسلامية وأرضا عربية وتشرد الملايين. المشكلة هنا هي أن دولة صغيرة على مساحة بسيطة تأتي بأمة عظيمة مترامية الأطراف لتستجدي العطف والرحمة. هذا منطق يصلح في لحظة تاريخية معينة، لكنه لا يصلح تاريخيا. ولهذا لن تصمد اتفاقيات الصلح التي أقامتها إسرائيل مع الأردن ومصر، ولم يكن من المتوقع أن يصمد اتفاق أوسلو.

• حركة فتح ليست تنظيما بالمعنى الدقيق، وهي أشبه ما تكون بشركة مساهمة تجمعها المصالح الشخصية وليس الأبعاد الوطنية. تعاني فتح من التراث السابق الذي اعتمد على شراء الذمم واستقطاب الولاء بالمال واستبعاد أصحاب الرأي الذين يمكن أن يؤثروا بسير الحركة. هناك وطنيون في فتح ومخلصون، لكن الحركة ككل تنزع نحو المصالح والأبعاد الشخصية. فكيف لمثل هذه الحركة أن تلتئم وتستمر في وحدتها. هذا العامل الموضوعي يتأثر بالأموال التي يمكن أن توفرها الدول الغربية وبعض الدول العربية لقيادات فتحوية مفضلة عليهم يعيدون بناء الحركة بالطريقة التي تتوافق مع رغبات أميركا وإسرائيل.

• تشهد المنطقة العربية الإسلامية إعادة ترتيب لموازن القوى والذي لا مفر سيلقي بظلاله على التنظيمات الفلسطينية. إسرائيل لا تستطيع أن تصول وتجول في

المنطقة كيفما تشاء بسبب ثبات بعض التنظيمات اللبنانية والفلسطينية، وظهور إيران كمنازع للسطوة الإسرائيلية. وأميركا لا تستطيع أيضا أن تأمر فتطاع بسبب تورط جنودها في أفغانستان والعراق، وتحدي إيران النووي. هناك اصطفاف جديد في المنطقة يتبلور، وإذا عادت فتح إلى الصدارة فإن القضية الفلسطينية ستخرج من بين أيدي الفلسطينيين لصالح البعد الإقليمي.

- يعيش الشعب الفلسطيني وضعا شاذا من ناحية الاعتماد في لقمة خبزه على من لا ينفقون معه، أو من هم أصدقاء لإسرائيل. اكتشف الشعب الفلسطيني أخيرا أن الغرب يتحكم بلقمة خبزه، الأمر الذي بدأ يفرز وعيا بضرورة الاعتماد على الذات وعلى الأصدقاء من العرب والمسلمين. هذا أمر له وقعه لدى المثقفين والمفكرين الفلسطينيين الذين يحملون فتح مسؤوليته. صحيح أن الكثير من العامة يفكرون بالرواتب، لكن الإستراتيجي يفكر بتحرير لقمة الخبز.

المحصلة هي أن العوامل الموضوعية تعمل إجمالا ضد إعادة بناء حركة فتح.

### الخلاصة

وفي تقديري أن مسألة عودة حركة فتح إلى الصدارة مرتبطة بالأموال الغربية، لكن عملية إعادة البناء تبقى صعبة جدا. من المحتمل أن تتوفر أموال تعيد للحركة إدارتها شؤون الناس في الضفة وغزة، لكن هذا لن يجعلها في مأمن من الانهيار. المشكلة الكبيرة أمام إعادة البناء تكمن في القيادات الفاسدة والقريبة من إسرائيل وأميركا والتي تتحمل مسؤولية كبيرة في إفشال حركة فتح، لكن هذه هي القيادات التي تعول عليها أميركا وإسرائيل. أميركا ليست مستعدة لتوجيه أموالها إلى قيادات نظيفة لأن مثلها ليست مستعدة للتساوق مع المتطلبات الأميركية والإسرائيلية.

لا ينفع أميركا والغرب عموما غير الفاسدين، ولا ينفع إعادة بناء الحركة غير المخلصين. ولهذا ستبقى فتح في وضع صعب وسيبقى مستقبلها مرشحا لمزيد من التدهور. ربما ستنتعش الحركة في المرحلة القادمة على إفشال حماس، لكن هذا لا يشكل طريقا للنجاح.

# حوارات

## منير شفيق الجزيرة نت: فتح غطاء ناسب "الطنجرة" العربية

حوار: سيدي أحمد  
الجزيرة نت

منير شفيق مفكر فلسطيني من مواليد القدس انضم إلى حركة فتح مبكرا وكان مسئولاً بالإعلام والعلاقات الخارجية فيها ثم توظف في مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ليصبح مديره حتى سنة ١٩٩٢. وقد طرحت عليه الجزيرة نت الأسئلة التالية بالمراسلة فأجاب عليها مشكورا:

**الجزيرة نت: تأسست حركة فتح على أيدي أشخاص منهم الإخواني والبعثي والشيوعي فكيف كان تأثير هذه الخلفيات المختلفة على مسار الحركة؟**

شفيق منير: أغلبية مؤسسي فتح كانوا من خلفية إخوانية، أما القومي البعثي فلم يكن في القيادة غير فاروق القدومي، ولكن في الصف الثاني والثالث كان هناك عدد قليل من أصول بعثية. أما اليسار الشيوعي فلم يكن هناك أحد في الصف الأول أو الثاني. ومن عرفوا بيسار فتح تشكلوا لاحقا من الفتحاويبيين ومن تعاضم النفوذ السوفياتي.

والفكرة الأساسية التي اقتنع بها المؤسسون الأوائل هي أن الوضع العربي والدولي لا يحتمل حركة إيديولوجية، والأفق الممكن هو حركة تحرر وطني، من نمط جبهة التحرير الجزائرية، تتصهر فيها كل حركات الشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين بالكفاح المسلح.

وكان قادة فتح حريصين على الفصل التام بين فتح وخلفياتهم السابقة. ففي لقاء خاص بين كاتب هذه السطور والشهيد صلاح خلف، قال له أبو إياد: "نحن لم نصدق متى تخلصنا من تهمة الإخوانية؛ فكيف تأتي الآن لتعيدنا إليها".

ففتح كانت لا إيديولوجية، بل علمانية. من هنا يجب أن نقرأ "فتح" باعتبارها حركة لها سماتها المحددة بها وحدها، والمختلفة جوهريا عن تجربة الإخوان والبعث والشيوعيين.

**الجزيرة نت: لماذا استطاعت فتح السيطرة دون غيرها من الفصائل على منظمة التحرير؟**

شفيق منير: فتح تأسست قبل تأسيس م.ت.ف. وغيرها. وأطلقت الرصاصة الأولى في ١/١٩٦٥ لتتفق طريقا موازيا للمنظمة. كما اعتبرت أنه لم يعد من مسوغ لأي تنظيم فلسطيني بعد تشكل م.ت.ف. إلا إذا تميز عنها بالكفاح المسلح. وشهد العامان ١٩٦٥، و١٩٦٧ تحرك عدد من الفصائل باتجاه الكفاح المسلح مما فتح، موضوعيا، صراعا مع م.ت.ف بقيادة الشقيري أدى إلى إحراجها.

على أن الخطوة الحاسمة كانت انفراد فتح في القرار بخوض معركة الكرامة عام ١٩٦٨. وكان السياق العام متعظشا لمعركة ضد العدو بعد نكسة ١٩٦٧ الخطيرة.

وكانت معركة الكرامة على تواضعها عمليا وضخامتها معنويا وحاجة مصر عبد الناصر بالخصوص إلى إطلاق مقاومة فلسطينية، كلها عوامل فتحت أبواب م.ت.ف. لتقودها فتح.

يضاف إلى هذا ما تم من تفاهم بين الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر وقادة فتح خصوصا ياسر عرفات وصالح خلف وخليل الوزير. لأن لمصر الكلمة الأولى في تعيين قيادة م.ت.ف. منذ التأسيس حتى الآن.

وإلى جانب ما ذكر فإن التجربة التاريخية أثبتت أن سمات وعقلية قيادة فتح وسياساتها، بما في ذلك السليبيات، وربما في المقدمة السليبيات، بعد العوامل التي أوصلتها لتتبوأ قيادة م.ت.ف. أنها كانت مناسبة لما يحتمله الوضع العربي من قيادة فلسطينية.

وتوضيحا ما كان يسجله أبناء فتح من نقد لسليبيات قيادتهم، وما كانت تسجله عليها الفصائل الأخرى من سليبيات كذلك، كانت (السليبيات) من الأسباب التي جعلت فتح مقبولة من النظام العربي. لكن لو لم يكن الأمر كذلك وكانت فتح تتسم بنضالية أكبر (وهو ما كان يطالبها به منتقدوها عموما محبين أو مخلصين) لما احتملها النظام العربي ولا حتى الدولي، فالمعادلة: إما أن تتأقلم مع الوضع العربي أو تتغير ليتأقلم معها؟

هنا يمكن القول إن من الأسباب التي سمحت لفتح أن تسيطر على م.ت.ف. كل تلك العقود من السنين، أنها كانت الغطاء الذي ناسب "الطنجرة" العربية. فالأنظمة لاقت في فتح غطاءها، وإلا كانت قصة فتح مختلفة، وهو ما تمر حماس بتجربته الآن. علما أن النظام العربي أصعب كثيرا مما كان عليه سابقا.

**الجزيرة نت: حركة فتح - حسب بعض المراقبين - ليست حركة واحدة، بل حركات وأجنحة وتيارات، فهل هذا صحيح؟**

**شفيق منير:** إن من اعتبر فتح حركات أو أجنحة وتيارات كان في ذهنه الحركة أو الحزب من نمط الحزب الشيوعي أو جبهة التحرير الجزائرية أو حزب البعث أو الإخوان المسلمين...

لكن إذا تخلص المرء من هذه الصورة النمطية، فإن تجربة فتح أثبتت مستوى من التماسك أكثر من عدد من الأحزاب ذات الوحدة "الحديدية".

فوحدة فتح -بداية- كانت وحدة اتجاه عام ومنطلقات عامة، وكان ثمة اتفاق بين النواة القيادية الأساسية فيها، على محرمين هما:

١. عدم الانشقاق والغدر أو موالاته طرف خارجي.
٢. والثاني: إبقاء بيبكار الاختلاف والتنازع على الصلاحيات والاستقطاب (الاستنزاف باصطلاح الفتحاويين) في ما بين أفراد القيادة مفتوحا وواسعا ومعلنا وليسمع بذلك القاصي والداني.

ومن يتابع تاريخ حركة فتح يجد المعادلة أعلاه حاضرة ولعل ذلك كان سببا من أسباب اتساعها وقدرتها على استيعاب الصدمات الداخلية والخارجية وربما طمأنة الآخرين بأنها متصدعة وضعيفة.

**الجزيرة نت: توصف حركة فتح بأنها "حركة القائد وليست الحركة القادة" فما رأيكم؟**

**شفيق منير:** ليس من السهل تطبيق الصورة النمطية للقائد المتحكم في حركته على حالة الشهيد ياسر عرفات. فلم ينل عرفات من قيادة فتح ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أكثر من لقب "الناطق الرسمي". ولم ينل لقب رئيس حركة فتح إلا فخريا ومؤخرا. ما لقب "القائد العام" فقد حصل عليه من خلال قيادته للجيش الفلسطيني والأجنحة العسكرية للفصائل التابعة لم. ت. ف.

لكنه كان يقود فتح فعليا ولكن ضمن المنافسة، بل المعارضة الدائمة. وما كان يفلت بالقرار الذي يريده إلا بشق الأنفس وبأساليب أحيانا ملتوية تماما كما يفعل قائد حركة ديمقراطية من النمط الليبرالي الغربي. فلکم ووجه من زملائه بالصراخ وحتى العراك في الاجتماعات.

وفي المقابل لم تكن هنالك لجنة مركزية تقوده فقد كان أقوى منها دائما لا سيما عندما كان خليل الوزير إلى جانبه (إلى جانبه دائما).

وعاشت فتح معتمدة على وجود عرفات وقيادته من دون أن تكون حركة القائد، ومن دون أن تكون القادة له وكان هو القائد لكن ليس الذي يأمر فيطاع.

**الجزيرة نت: فتح حركة تعيين وليست حركة ديمقراطية كما يشاع فلماذا تتمسك الحركة بألية التعيين المرفوضة ديمقراطيا؟**

**شفيق منير:** موضوع الديمقراطية والتعيين يحتاج إلى تدقيق أعمق:

- **أولا من الناحية النظرية:** كل تنظيم أو حركة بعد نشأته وتشكله يصبح حريصا على استمرارية النهج ومن ثم لا يستطيع أن يسمح أن يكون مثل النقابة التي يمكن أن يتغير جلدتها (قيادتها وتوجهاتها) بعد الانتخابات.
- **ثانيا من ناحية الحركات وممارستها الانتخابية:** كل حزب بما في ذلك الأحزاب الديمقراطية العريقة في الغرب، أوجد تقاليد عمل ووسائل تمنع تسلل أطراف غريبة إلى هيئاته القيادية. الأمر الذي جعله يتحكم بنوعية الأشخاص الذين يتنافسون، وهو تحكم قد لا يكون أشد صرامة، عمليا، من تعيينات المرشحين في الأحزاب الشمولية (الأسهل على الاختراق).
- **ثالثا من جهة فتح:** ما فعله فتح يدخل ضمن إطاره التعيين لضمان استمرارية الولاء للقيادة الأساسية والنهج والأهداف، كما ضمن إطاره من يري انتخابهم. وبالمناسبة الهيئة الناجبة (المؤتمر) يصار إلى التحكم بتمديدتها، باعتبار ذلك ضمانا من ضمانات الاستمرارية.

ولهذا فإن من يثيرون موضوع الديمقراطية في فتح -من خارجها- لا يمسون بقضية جوهرية، لو افترضنا إمامهم بالوضع الداخلي، وهي أن موضوع الانتخاب في الأحزاب ليس سائبا أو متروكا للمفاجآت.

## عدلي صادق للجزيرة نت : فساد "فتح" يعد بالمليارات

حوار: محمد عبد العاطي  
الجزيرة نت

كلام كثير قيل عن الفساد داخل حركة فتح، فهل ما يقال هو من باب الكيد السياسي الذي يضحك الأمور ويصنع كما يقول المثل من الحبة قبة أم أن لهذا الذي يقال ما يثبت على أرض الواقع؟

عدلي صادق هو أحد قيادي ورموز حركة فتح، عضو مجلسها الثوري، وصاحب تاريخ نضالي طويل يمتد لأكثر من ثلاثين عاما، لم يتخرج في الإجابة بصراحة عن هذا السؤال ولم يتردد في فتح هذا الملف الحساس وتقليب صفحاته المثيرة.

الجزيرة نت: بداية سيد عدلي وقبل الدخول في التفاصيل.. هل نحن أمام حالات فساد فردية تحدث في أي مكان في العام أم أننا إزاء ظاهرة ألفت بحركة ثورية فلطخت سمعتها؟ وهل بإمكانك أن تحدد بدقة "حجم" هذا الفساد؟

عدلي صادق: قياسا على ما هو موجود في العالم فإن الفساد المستشري داخل حركة فتح ليس منقطع النظير، فهناك ما يشبه فساد فتح داخل الكثير من الأنظمة الحاكمة وبخاصة الأنظمة الشمولية وأجهزتها السرية وداخل أوساط بعض رجال الأعمال. لكن بالمعيار التاريخي وعلى مدى أكثر من ثلاثين عاما إذا أردنا أن نحدد "كما" للفساد داخل حركة فتح فإن حديثنا يكون عن مليارات من الدولارات ذهبت هباء وأهدرت بوسائل فاسدة.

أما إذا كنا نتحدث عن فساد اللحظة الراهنة فإن هناك بعض الألغاز حول الأرقام الحقيقية لكن ما نعرفه اليوم على سبيل المثال أن أحد الذين تتمركز بأيديهم أموال حركة فتح هو الآن وفي هذه اللحظة التي أحدثك فيها موجود في بلد معين ويغترف من أموال فتح على مصروفات شخصية باذخة مثلما اغترف أولاده وأولاد أشباهه من المتنفذين داخل حركة فتح.<sup>٢</sup>

الجزيرة نت: يعتقد البعض بأن ما يقال عن الفساد داخل فتح مبالغ فيه وأن أي حالة للفساد تظهر فإنها على الفور تحال إلى القضاء مثلما فعل مؤخرا الرئيس محمود عباس.. فما مدى دقة هذا الكلام؟

عدلي صادق: يا سيدي ما أحيل للقضاء هو الملفات المتصلة بعمل الجهاز الحكومي في السلطة ومؤسساتها وليس له علاقة بفتح، لأن في فتح "حاخامات" كبار ولا يستطيع أن أحد أن يتجاوز حدوده مع الآخر، فكلهم يعرفون أوراق بعضهم البعض، وقد اشتغل الرئيس محمود عباس في المال وأحمد قريع اشتغل في المال، وبالتالي فربما يختلف

<sup>2</sup> - تتحفظ الجزيرة نت عن نشر الاسم الذي ذكره الضيف لأسباب قانونية.



الرجلان ولكن لا يتجاوز أي منهما حدوده في الخلاف مع الطرف الآخر، لأن كلا منهما يستطيع أن يقول عن الآخر ما يكفي لتأزيم وضعه، ومن هنا فإن ملفات الفساد داخل حركة فتح لم تفتح، وما أُحيل إلى النائب العام هو بعض ملفات السلطة، وملفات السلطة التي جاعنا البلاء منها هي ملفات جاءت عن طريق حركة فتح.

### الجزيرة نت: ألا تعتقد أن هذا الكلام يحتاج إلى دليل؟

**عدلي صادق:** دعني أعطيك ما تريد، سأعطيك مثالا بسيطا.. وهذا الكلام أنا مسئول عنه لأن رئيس هيئة الرقابة العام الذي أُحيل الملف إليه تحدث به أمامنا في جلسة موسعة أثناء ندوة نظمناها عن هذا الموضوع، أقول لك أن حجم المسروقات التي تمت على يد رئيس هيئة عامة مهمة حصل على أعلى الأصوات داخل حركة فتح في انتخابات للمجلس الثوري وأصبح عضوا في هذا المجلس بفضل تحكمه في السيولة المالية في ومن خلال منصبه السابق كصراف - حجم ما نهبه هذا الرجل<sup>3</sup> وحوله إلى حسابه في كندا يصل ما بين ٤٥٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار أي أننا نتحدث في نصف مليار دولار، هذا الرقم لا تعرف الرقابة العامة أين ذهب، فإذن هذا فساد بحجم كبير جدا في السلطة لكن أسبابه حركة فتح، وهذا الرجل كان قد حصل كما قلت لك على أعلى الأصوات في المجلس الثوري.

الجزيرة نت: هذا الكلام كما قلت أنت وحدك مسئول عنه.. لكن دعني أسألك.. الإلام تغزو أسباب هذا الفساد داخل الحركة التي تنتمي إليها والتي أنت أحد رموزها؟ هل يعود مثلا إلى عدم وجود خط فاصل بين أموال السلطة والمنظمة والحركة كما يفسر البعض؟

**عدلي صادق:** لا .. ليس كما تقول.. فالسلطة حُملت بأكثر مما تحتمل، فلو خيرتني وقلت لي أيهما أكثر فسادا فتح أم السلطة لقلت لك فتح وليست السلطة، لأن فتح هي التي أفسدت السلطة للأسف، وأنا أقول لك وأنا من حركة فتح منذ أن كان عمري ١٦ عاما وأنا الآن عمري ٥٦ عاما، فأقول لك أنه قبل أن تنشأ السلطة كان الفساد موجودا في فتح، والفساد لا يزال حتى الآن بالرغم من أن فتح ليست في السلطة، ففتح ليس فيها شفافية، وغير معروف أين أموالنا، وأين استثماراتنا، وأين عقاراتنا، أين تذهب وكيف تصرف وما هي آليات الصرف، فتداخل هذا كله كان مركزا في شخصية ياسر عرفات باعتباره أنه كان هو السلطة والمنظمة وفتح، وكان ياسر عرفات يصرف شي مرئي يقال عنه وشيء غير مرئي لا يقال عنه، لكن بالنسبة لحركة فتح فليس هناك شيء مؤسس كنظام يقرر طريقة وآلية معرفة المال وشفافية التصرف فيه.

<sup>3</sup> - تتحفظ الجزيرة نت عن نشر الاسم الذي ذكره الضيف لأسباب قانونية.

الجزيرة نت: من يتحمل مسؤولية هذا الكلام الخطير الذي نتحدث به؟ أين أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح مما حدث ويحدث؟

عدلي صادق: أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح يتحملون مسؤولية كبرى لأنهم كلهم قد تم إرضاءهم بموازنات شهرية عالية لم يستطيعوا بعدها أبدا أن يقوموا ببحث مثل هذه القضايا.

الجزيرة نت: سيدي.. معلومتي أن المجلس الثوري لحركة فتح أنشأ لجنة عام ١٩٩٣ اسمها "لجنة من أين لك هذا"، فماذا فعلت هذه اللجنة فيما يتعلق بالفساد في حركة فتح؟

عدلي صادق: أنا اشتغلت في هذه اللجنة وكان رئيسها هو عضو اللجنة المركزية المرحوم صبحي أبو كرش "أبو المنذر" وكان معه عدد من الأفراد وأنا كنت مساعدا له، هذه اللجنة يا سيدي لم تباشر عملا يزيد عن ستة أيام، ثم توقفت.

الجزيرة نت: ستة أيام فقط.. هل هذا معقول.. لماذا توقفت بهذه السرعة؟

عدلي صادق: لأن أحدا لا يستطيع أن يحضر ملفات من أحد؟ فمثلا إذا كنت تريد ملفا عن استثمارات القطاع البحري المتعلق بالسفن التجارية على سبيل المثال فلا أحد يعطيك الملف ولهذا توقفت اللجنة.

الجزيرة نت: سمعنا كلاما كثيرا عن لون من الفساد يتمثل في تعيين الأقارب والمحاسيب، قيل أن حركة فتح استغلته فهل هذا الكلام مبالغ فيه؟

عدلي صادق: أنت هنا تخلط بين السلطة وبين فتح، فساد السلطة هو فساد مجتمع مستشري في بيئة عامة.

الجزيرة نت: على اعتبار أن معظم رموز السلطة كانوا فتحاويين؟

عدلي صادق: لا، ليس معظمهم، فمنهم من هو فتحاوي ومنهم من ليس فتحاوي، ومنهم من هو فتحاوي متسلق، أي أنه لم يكن في فتح في يوم من الأيام ولكنه ركب في "السبوسة" أي في العربة الأخيرة حينما دخل القطار مناطق آمنة، مناطق أخذ وليس عطاء، مناطق مغنم وليس مغرم، لكن دعني أصحح لك ما تفضلت به فإن الفساد في السلطة التي كانت فتح جزء منها يقوم على ثلاثة دعائم أو أسباب رئيسية:

تكريس ما يسمى بـ الاقتصاد الريعي أي أن مجموعة من المشتغلين مع الرئيس عرفات يوهومونه بأنهم شطارا و"قلتات زمانهم" وهم يضعون أيديهم باسم السلطة والمجتمع والحكومة على السلع واسعة التداول، ويحتكرونها وكذلك على الأسواق والمعابر وغير ذلك، ويأتون بربوع تعطل الدورة الاقتصادية في المجتمع ويعطون الرئيس عرفات كل شهر مبلغا "يسلك" به أموره ويظن عرفات أن هذا

عمل مجدي لأنه يجد في يده سيولة فبالتالي تكون النتيجة أن يصنع هؤلاء إمبراطوريات مالية لأنفسهم، هذا هو السبب أو الدعامة الأولى للفساد.

**السبب الثاني هو خلق أو نشوء ما يسمى بمبدأ التمويل الذاتي للأجهزة، فمثلا جهاز من الأجهزة وليكن جهازا أمنيا مثلا، احتياجاته الشهرية عشرة آلاف دولار فيعطي خمسة آلاف ويقال له دبر نفسك بمعرفتك فيستحدث لنفسه إيرادات ويستثمر لنفسه في محالات شتى، وهذه مصيبة، فكما يستحدث المسؤولون الكبار لأنفسهم إيرادات يستحدث الصغار أو الضباط الصغار لأنفسهم أيضا إيرادات في الشارع وفي الحارة حتى الزنزانة نفسها يستثمرونها.**

**السبب الثالث هو ما تفضلت به والمتعلق بديوان الموظفين العام، وهذه قصة مفتاحها "أنا أعين لك واحدا وأنت تعين لي واحدا"، ولم توضع أي معايير للوظيفة العمومية أو الوظيفة العامة، فهناك آلاف من الموظفين الوهميين منهم أولاد وبنات رموز في السلطة، وهناك عشرات الآلاف من الفلسطينيين أصحاب الكفاءات لا يجدون عملا، ودعني أعطيك مثلا من وزارة الخارجية التي أشتغل فيها الآن، فقد قال لي الدكتور محمود الزهار وزير الخارجية مستغربا "يا رجل مائة موظف في وزارة الخارجية ليس معهم شهادة الثانوية العامة، وعندنا حوالي ٢٠٠ طلب ينتظر أصحابها فرصة عمل في وزارة الخارجية أقل واحد فيهم معه ماجستير في العلاقات الدولية وفي الدبلوماسية؟".**

**الجزيرة نت: فماذا كان ردك؟**

**عدي صادق: قلت له.. طبعاً.. فكثيرا ما قلنا هذا الكلام وكثيرا ما حاربناه.**

**الجزيرة نت: طالما جرننا الحديث إلى السلك الدبلوماسي أعرف أنك كنت تتراأس لجان تحقيق مع السفراء المتهمين بالفساد.. سؤالي هو ما علاقة فتح بالسلك الدبلوماسي وفساده؟**

**عدي صادق: العلاقة هنا علاقة بـ "شهادة المنشأ" والشخص الفاسد يقول أنه من فتح لكن هل هذا الفاسد احترام قيم العمل الوطني العام... أعطيك مثلا.. حينما يأتي سفير هو أقرب سفير لمحمود عباس ممن عينهم حديثا في دولة خليجية ونفاجأ بأن ابن هذا السفير وليس أحدا آخر يتقاضى راتب نائب سفير أو مستشار أول عن بلد بأوروبا الشرقية لأربع سنوات متصلة وهو لم يدخل تلك البلد بل هو يدير شركة في عمان بالأردن.. هذا السفير الذي أروي لك قصته هو من حركة فتح.**

الجزيرة نت: يبدو أن أحاديث الفساد لا تنتهي لذا دعني أسألك.. كيف تتخلص فتح من تلوثها بهذا الفساد الذي تحدثت عن بعضه؟

عدلي صادق: لكي أكون صريحا معك فإن فتح من الصعب عليها أن تنهض بمشروع إصلاحي فهذا صعب ويحتاج إلى خوارق، ولأن الروافع الثلاثة التي يمكن لفتح أن تنهض عليها مفقودة وغير موجودة، هذه الروافع الثلاثة هي:

وجود الزعيم الذي يلم ولا يختلف عليه اثنان، قد يختلفون معه ولكن لا يختلفون عليه، هذا الزعيم غير موجود ولا يوجد بعد تراتيبية تنظيمية تحل محله مثلما هي في حماس والمعروف عندهم بنظام السمع والطاعة.

الثاني لا يوجد المال الذي هو عنصر تجميع وهذا المال كان يؤخذ من موازنة المجتمع وموازنة السلطة ويعطى لموازات حركة فتح في الأقاليم والقرى، هذا المال الذي كان يجعل مثلا إنسان فتحاوي في نيكاراغوا أو في الصيت مرتبط وهو هناك بحركة فتح، لأن تكلفة معيشتة هناك تعتمد على فتح، هذا غير موجود، وغير متاح الآن.

ثالثا لا توجد أيديولوجيا أو نسق سياسي أو حتى ناظم سياسي، لكن حماس في المقابل عندها أيديولوجيا وعندها تراتيبية تنظيمية تحل محل الزعيم قائم على السمع والطاعة وعندها أموال.

فنحن في فتح الآن لا بد في البداية أن نخلق نهج أو فكرة أو برنامج يقنتع به الأظهار والوطنيون ويعاد فيه الاعتبار للوطنيين والشرفاء الذين وإلى الآن - وهذا الكلام أنا مسؤول عنه وينشر بالقلم العريض - إلى الآن محمود عباس يجمع الراسيين والفاستدين في مؤسسة الرئاسة ويستبعد الشرفاء أو يرسلهم إلى مناطق طرفية إذا صح لهم.

الجزيرة نت: فتح تقول بأن لديها برنامج سياسي مؤسس على إقامة دولة فلسطينية على حدود ٦٧ ألا يكفي هذا؟

عدلي صادق: هذا غير كاف، هذه إستراتيجية أو خطة عامة، وأي خطة عامة تحتاج إلى قرارات ميدانية كل يوم، والقرارات تحتاج إلى إجراءات والإجراءات تحتاج إلى سلوك يومي للتطبيق، ولذا فأنا أقول أن حماس مخطئة حينما تتحدث عن مطلقات، فدعها تتكلم في الجزئيات التي تتكلم فيها فتح وتقول دولة فلسطينية في الضفة وغزة وعاصمتها القدس وحل قائم على الدولتين، لماذا.. لأن هذا الكلام لا يستطيع أن يحققه الفاسدون، ولأن هذه مهمة صعبة ولا يتصور أحد أنها بسيطة.

## د. زكريا الأغا للجزيرة نت: المستقبل مع رغم ما مضى

حوار: سيدي أحمد  
الجزيرة نت

طرحت الجزيرة نت عددا من الأسئلة حول مستقبل حركة فتح على القيادي الفتحاوي الدكتور زكريا الأغا عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس دائرة العلاقات القومية والدولية السابق بالمنظمة ومسؤول ملف اللاجئين بالمنظمة ورئيس اللجنة الفلسطينية للسلام والتضامن بها سابقا والوزير السابق في حكومة محمود عباس، ورئيس وفد حركة فتح للتفاوض مع الفصائل الفلسطينية وخاصة حماس بالقاهرة لأكثر من مرة.

### الجزيرة نت: ما تأثير غياب عرفات "القائد الرمز" على حركة فتح؟

د. زكريا الأغا: الحقيقة أن غياب الزعيم والقائد ياسر عرفات كان له الأثر السلبي على وضع الحركة لأن الأخ أبو عمار لم يكن فقط رئيسا للحركة وإنما كان رمزا وقائدا ومناضلا للشعب الفلسطيني كله، وكان هو الأب الروحي لكل الفتحاويين بل لكل الفلسطينيين. ولذلك فإن غيابه في الحقيقة أثر تأثيرا مباشرا على وضع الحركة. ونتج عنه بعض الخلل الذي لا نزال نعاني منه حتى اليوم.

الجزيرة نت: يكثر الحديث عن منافسة مستمرة بين "الحرس القديم" و"حرس شاب" وهناك خسارة في الانتخابات التشريعية أمام خصم شديد هو حركة حماس.. فهل ستظل فتح تعيش كل هذه الأزمات؟

د. زكريا الأغا: الحقيقة... شيء طبيعي في كل القوى والفصائل والأحزاب أن يكون هناك تنافس لا أقول صراع وإنما هناك تنافس وهذا شيء طبيعي بين الأجيال أي تدافع الأجيال لتأخذ مكانها بقيادة أي حزب أو أي حركة.

صحيح أن حركة فتح يعني منذ مدة طويلة مؤتمرها العام منذ العام ١٩٨٩ ومن الطبيعي أن تكون هناك أجيال متعددة وقيادات شابة، حتى إنه يصعب عليها أن يمر عليها أكثر من ٤٠ عاما أو في العقد الخامس من عمره ومنتظر أن يجد له مكانا، هذا شيء طبيعي. وهذا التأخير في عقد المؤتمر العام الذي كان يجب أن يعقد كل أربع سنوات كان من الأسباب الرئيسية في الخلل الذي واجهناه في حركة فتح. وطبعا توج هذا الخلل باستشهاد الرئيس عرفات. يعني هذا الأمل كما قلت عمل نوعا من التراجع في الحركة ونتج عنه أيضا نوع من الصراعات هنا وهناك نتج عنها هذا الفشل الذي واجهناه في انتخابات المجلس التشريعي حيث لم يلتزم بعض أعضاء الحركة بالقوائم الرسمية التي قررت من قبل قيادة الحركة ونزل بعض الأعضاء كمرشحين مستقلين ما حرم قوائم الحركة من أصوات كثيرة لأنه لو حسبنا الأصوات التي حصل عليها الفتحاويون والذين نزلوا مستقلين في الانتخابات مع الأصوات التي حصلت عليها قوائم الحركة فمجموع هذه

الأصوات أكثر من الأصوات التي حصلت عليها حماس. لكن للأسف لم تترجم هذه الكثرة بطريقة صحيحة وهذا ضيع على الحركة الكثير من الأصوات وبالتالي الكثير من الأعضاء. بعد الانتخابات والآن ها نحن نحاول من خلال الإعداد للمؤتمر السادس للحركة، وهناك لجنة تحضيرية تجتمع بطريقة دورية في عمان برئاسة الأخ أبو ماهر غنيم المفوض للتعبئة والتنظيم للإعداد للمؤتمر السادس للحركة. وهناك خطوات جادة في هذا المجال ونأمل إن شاء الله أن يتم عقد المؤتمر خلال هذا العام لننطلق بعدها بطريقة جديدة وبحماس وخطة واضحة المعالم.

**الجزيرة نت: هل تعتقدون أن عقد المؤتمر السادس كفيل بحل مشاكل حركة فتح؟**

د. زكريا الأغا: مؤكداً لأنه أولاً المؤتمر سيقدم فيه البرنامج السياسي للحركة الذي يوضع الآن ويأخذ في الاعتبار كل المتغيرات التي حصلت منذ المؤتمر الخامس. أيضاً التحضيرات ستحدد أعضاء المؤتمر في الداخل والخارج. وأيضاً سيكون هناك إعادة نشاط وضح دماء جديدة في الحركة سواء في الانتخابات التي ستجري لانتخاب المجلس الثوري للحركة أو اللجنة التنفيذية وكل هذا سيعطي دماء جديدة للحركة ويعطي دفعة قوية للحركة في المرحلة القادمة.

**الجزيرة نت: ترأستم مرارا الوفد الفتاوي للمفاوضات بالقاهرة مع حماس ما مستقبل هذا الحوار وما تأثيره على فتح؟**

د. زكريا الأغا: في الحقيقة إذا صدقت النوايا لدى كل الأطراف فليس من الصعب الوصول إلى اتفاق الحد الأدنى، وأنا أعتقد أن كثيراً من الأمور قد تم تجاوزها. فالأمور تحتاج إلى واقعية من قبل الإخوة في حماس، فنحن لا نريد أن نحجر على برنامجهم الأيديولوجي لكن هناك فرقا بين البرنامج الأيديولوجي والبرنامج الوطني. الوضع الآن يحتاج إلى برنامج وطني يأخذ بعين الاعتبار الأشياء الممكنة التحقيق في ظل هذا العالم الظالم حقيقة والذي نحن لا نبحث عن العدل وإنما نبحث فقط عن الإنصاف. الإنصاف بقدر الإمكان: تسوية مقبولة تحدد لنا الحد الأدنى من حقوقنا. لكن تبقى حقوقنا التاريخية أحلاما بداخلنا إن استطعنا في المستقبل أن نحققها فلن يقف أمامنا عائق إذا ملكنا القوة بعد عشرات السنين أو غيرها. لكن لا يجب أن نرى شعبنا الآن وفي ظل الظروف التي يعيشها ولفترة طويلة من الزمن في ظل أيديولوجية قد لا يستفيد منها في الوقت الحاضر. نحن نعرف أن إسرائيل لديها المخططات ولديها الأموال والدعم الدولي، وكل ما يهمنا الآن أن نجد لشعبنا مكانا تحت الشمس أي وطننا ولو على جزء من أرض فلسطين حتى يحيا وينطلق بعدها إلى المستقبل ونترك للأجيال القادمة استكمال ما قد تستطيعه في المستقبل وهذا هو الشيء الأساسي.

أنا أعتقد أن الإخوة في حماس بدؤوا خاصة بعد وصولهم للسلطة وبعد احتكاكهم بالواقع بدأ الجزء الأكبر منهم يعي هذه الحقيقة. ولا بد من بعض المرونة هنا وهناك ونؤكد الآن على الحلول المرحلية حتى ننصف شعبنا من هذه الدوامة المفزعة. فشعبنا الآن يعيش في حصار ضار فكل العالم يحاصره، للأسف بعض أنواع المقاومة التي نمارسها - وهي حق لنا - تسبب لنا مشاكل كثيرة وأقصد هنا إطلاق الصواريخ التي لا تسبب الكثير من

الخسائر للطرف الإسرائيلي ولكنها في نفس الوقت تسبب لنا الدمار والخسائر المتوالية يعني هنا الأمور تحتاج إلى نوع من التفكير العقلاني: كيف يمكن الإصرار على حق الشعب الفلسطيني حقه في مقاومة الاحتلال لكن متى نختار المقاومة وما شكل المقاومة؟ بحيث لا بد أن تكون مقاومة مؤثرة ولا تجلب علينا الخسائر الفادحة، ولا تجلب علينا السخط الدولي، لأن العالم مع الأسف لا زال تحت سيطرة الإعلام الصهيوني والإسرائيلي المسيطر على الرأي.

يهمنا نحن أيضا أن يكون العالم حياديا معنا، لأنه ليست معنا قوة المادية. ما يهمنا أولا أن تكون معنا الشرعية الدولية بغض النظر عن إسرائيل هل تحترمها أم لا. لكن هذا سلاح في يدنا فيجب أن نحاول أن يكون معنا الرأي العام الدولي وهذا لن يكون معنا إلا إذا استطعنا أن نتصرف بحكمة وبشيء من الحكمة في كل تصرفاتنا بحيث لا نبدو نحن الضحايا وكأننا نحن المعتدين.

وأنا أعتقد كما قلت لكم أن أي فريق يكون في المعارضة يكون له رأي متشدد، فالإخوة في حماس والفترة التي قضاها في السلطة -أعتقد- أنها جعلت الأفكار والتوجهات بدأت تنحو نحو الواقعية في التعامل. وإن شاء الله نأمل أن نصل جميعا إلى وضع لا نتنازل فيه عن الثوابت وفي نفس الوقت نخرج شعبنا من هذه الحالة الصعبة التي نعيشها ونعطي للعالم صورة أفضل عن شعبنا الفلسطيني وعما يعانيه.

#### الجزيرة نت: سؤالنا الأخير ما مستقبل حركة فتح في نظركم؟

د. زكريا الأغا: أنا أعتقد أن المستقبل مع حركة فتح برغم كل الضبابية التي سادت في الفترة الماضية، ورغم السلبيات التي كانت موجودة هنا وهناك. لكن الجسم الأساسي في الحركة وبرنامج الحركة أعتقد أنه صالح لكل زمان ومكان. وبشيء من التنظيم وبشيء من الانضباط وبالاختيار الأصح لقيادة الحركة التي نأمل أن يتمخض عنه المؤتمر السادس للحركة، أعتقد أن الحركة باستطاعتها أن تواصل مسيرتها في خدمة الشعب الفلسطيني.

للاطلاع على الملف كاملا على موقع الجزيرة نت مدعوما بالصور وخدمات الوسائط  
المتعددة يرجى العودة إلى موقع الجزيرة نت:  
[www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) / المعرفة / الملفات الخاصة ٢٠٠٦

أو استخدام الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C6E5EA36-0FD0-4A91-B418-47AABCC330EC.htm>